المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

حول

مشاريع الميزانيات الفرعية لـ:

- وزارة الداخلية ،
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء،
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

= برسم السنة المالية 2020 =

رئيس اللجنة
أحمد شـــد

مقرر اللجنة
م،عبد الرحيم الكامل

الأمانـــة العامـــة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجـان
مصلحة لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات والأساية

الـولاية التشريعية 2015 - 2021
السنة التشريعية 2019 - 2020
= دورة أكتوبر 2019 =

محتوى التقرير

1- التقديم العام.....4

2- تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية.....12

- تقديم التقرير.....13
- العرض التقديمي للسيد وزير الداخلية.....34

3 - تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء.....43

- تقديم التقرير.....44
- العرض التقديمي السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء.....62

4 - تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة 143

- تقديم التقرير.....144
- العرض التقديمي للسيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.....163

5 - الملـحـق.....194

- أوراق إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين.

ورقـــــــــــة تـــقـــديـــمـــيـــة

رئيس لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

السيد أحمد شد

مقـــــــــــــرر اللجنـــــــــــــة:

السيد م. عبد الرحيـــم الكامـــل

الطاقم الإداري الذي قام بإعداد التقرير تحت اشراف السيد المقرر:

* السيد طارق رضوان (رئيس مصلحة اللجنة)
* السيد توفيق مطيع
* السيدة نزهة لهبوبي
* تـاريـــخ التصـــويـــت: الجمعة 6 دجنبر 2019.
* عـــــدد الاجتماعات: أربع اجتمـاعـــــات.
* عدد ساعات العمل: 12 ساعة و55 دقيقة.

التقديم العام

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر نص التقارير التي أعدته لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بمناسبة دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تندرج ضمن اختصاصاتها برسم السنة المالية 2020، وذلك طبقا لمقتضى المادة 52 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين ويتعلق الأمر ب:

- **وزارة الداخلية؛**
- **وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء؛**
- **وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛**

وبهذه المناسبة، لا يسعني إلا أن أتقدم أصالة عن نفسي ونيابة عن السيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجنة لكافة السادة الوزراء المحترمين، بالشكر الجزيل والامتنان الكبير على الوثائق والبيانات والمعطيات التي وضعوها بين يد السيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجنة، وعلى عروضهم القيمة والمفصلة والشاملة التي لامست التوجهات الاستراتيجية لمختلف الأنشطة والانجازات التي تم تحقيقها برسم سنة 2019، في إطار مخططات واضحة غنية بالمؤشرات والإحصائيات، وكذا على البرامج والاوراش المسطرة برسم السنة

المالية 2020، والاكراهات والاختلالات المرتبطة بقطاعاتهم الوزارية، وكذا على ما قدموه من توضيحات وشروحات بمناسبة إجابتهم على مختلف تدخلات واستفسارات السيدات والسادة المستشارين التي أغنت الحوار وكرست التفاعل الإيجابي بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية، كما لا يسعني إلا أن أنوه بروح التجاوب والتواصل والمسؤولية التي أبانوا عنها أثناء دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية السالفة الذكر.

وأود، أن أتقدم بأصدق عبارات الشكر والامتنان إلى السيد أحمد شد رئيس اللجنة، على حسن إدارته للاجتماعات بحكمة وتميز، وتدبيره للحيز الزمني بكل مسؤولية وللسيدة والسادة أعضاء مكتب اللجنة لقاء برمجتهم المحكمة، حيث انكبت اللجنة على دراسة مشاريع الميزانيات القطاعية خلال الاجتماعات المنعقدة أيام 22 و 27 و29 نونبر و6 دجنبر 2019، والتي بلغ عدها أربع اجتماعات، ووصلت ساعات الاشتغال إلى 12 ساعة و55 دقيقة، وأتوجه بالشكر للسادة أعضاء اللجنة وكافة السيدات والسادة المستشارين على حرصهم على الحضور الفعال للاجتماعات، ومتابعتهم لأشغالها باهتمام كبير وبمستوى النقاش، وعلى مساهمتهم القيمة بتدخلاتهم التي لامست عدة قضايا ذات طابع محلي، جهوي ووطني، الأمر الذي يضفي لا محالة قيمة مضافة في مجال توجيه السياسات العمومية في مختلف ميادين التنمية، وهذا من شأنه إبراز خصوصية مجلس المستشارين، وبالتالي المساهمة في إنجاح هذه المحطة الدستورية الهامة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

حضي مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية بنقاش مستفيض بالنظر إلى أهميته واستراتيجيته وخصوصيته التي تستهدف الحاجيات الحيوية للمواطنين، فقد أجمعت السيدات والسادة المستشارون على ضرورة تثمين المكتسبات الإيجابية للتجربة المغربية المتميز إقليميا وجهويا ودوليا، مع مواصلة الوزارة لعملها في سياق تعميق آليات اللامركزية واللاتمركز لتسريع وثيرة مأسسة الجهوية للنهوض بالتنمية المجالية وتفعيل باقي آلياتها التنظيمية، فضلا عن ملاءمة آليات التدبير والحكامة الجهوية والعمل على تعبئة الموارد المالية والبشرية الكفيلة بالرفع من نجاعة العمل الجهوي، وفي مجال التنمية البشرية استحسنت التدخلات إعطاء الأولوية للمناطق الفقيرة والفئات المهمشة تحقيقا لقيم العدالة الاجتماعية، وبخصوص تدبير المخاطر الأمنية حرصت على ضرورة تكثيف مختلف الأجهزة المختصة لجهودها وتنسيقها للتصدي للتهديدات والتحديات والمحافظة على درجة اليقظة والمرونة والتأهب في إطار مقاربة استباقية، ومواصلة تفعيل الاستراتيجيات والمخططات الأمنية.

وعرف قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، باعتباره من القطاعات الإستراتيجية والهامة ببلادنا ورافعة أساسية لتنمية الاستثمار وتعزيز الجاذبية المجالية دراسة ونقاشا موسعة وتقييما بناء، أجمعت جل التدخلات على

ضرورة الرفع من وثيرة وجودة تدبير هذا القطاع لتحقيق غاية الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي وتطوير البنيات التحتية الأساسية والعمل على تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإرساء آليات الحماية الاجتماعية، وتسريع وثيرة إنجاز المشاريع والمخططات الكبرى المهيكلة، وكذا إعطاء دينامية جديدة للاستثمار العمومي وتعزيز نجاعته عبر تقوية مردودية الأوراش الكبرى وتفعيل الاستراتيجيات القطاعية ومواصلة الإصلاحات المهيكلة، وفق عقود برامج مبنية على أهداف محددة من خلال تحسين وتثمين البنيات الأساسية: من طرق وموانئ وسكك حديدية، وتطوير قطاع اللوجستيك عبر فتح مناطق جديدة وعبر إشراك القطاع الخاص، كما توقفت التدخلات عند تأهيل وتطوير قطاع النقل الطرقي وتعزيز حكامته والرفع من مهنية الموارد البشرية العاملة به، ومنح قطاع الماء الاهتمام الكبير، وذلك بوضع إطار تنظيمي ومؤسساتي لتحسين التزود بالماء وتحقيق الأمن المائي، لخلق أرضية ومناخ استثماري يرفع وثيرة النمو.

وبخصوص مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، تطرق السيدات والسادة المستشارين إلى مجموعة من القضايا المرتبطة بهذا القطاع الحيوي، وتم التركيز خلال تدخلاتهم على مجال إعداد التراب الوطني والتعمير وعلى توجهات السياسية العامة لإعداد التراب وضمان إرساء دعائم تنمية منسجمة ومستدامة، وتجسيد إلتقائية السياسات والقطاعات العمومية في إعداد برامج

تنموية لجهات المملكة، انطلاقا من مواكبة ومصاحبة الجهات والجماعات الترابية في مراحل وضع المخططات التنموية الترابية المندمجة، وتدبير المجالات وتعزيز المنظومة الحضرية والعمل على تأطير النمو المجالي وإرساء أسس تعمير مرن لضمان تغطية التراب الوطني بالوثائق التعميرية ودعم التنمية القروية والمراكز الصاعدة، وكذا تعزيز دور الوكالات الحضرية ودعمها بالإمكانيات المادية، ودعت التدخلات إلى ضرورة العمل على تقليص العجز السكني عبر تكثيف وتنويع العرض السكني لتلبية حاجيات الفئات الاجتماعية، ونهج مخططات استباقية لتنمية المجال الحضري، والعمل وفق مقاربة تشاركية للحد من انتشار الأحياء غير المهيكلة في محيط المدن، ومتابعة المجهودات للقضاء على السكن غير اللائق والتدخل في الدور الآيلة للسقوط، من خلال برامج محددة في الزمان وفي الأهداف والمرامي، والبحث عن حلول ملاءمة لإنعاش السكن الاجتماعي وجعل السكن بالعالم القروي في قلب التنمية المستدامة، مع مواكبة المدن الجديدة والصاعدة بالبنيات والمرافق الأساسية لتحويلها إلى أقطاب جذابة، والعمل على التأطير التقني لقطاع البناء من حيث التنظيم والجودة والاستدامة، واعتماد سياسة المدينة كسياسة عمرانية مواكبة لتطلعات بناء مدن حديثة، وكذا تقليص الفوارق التنموية بين الجهات مع توخي العدالة المجالية، والعمل على الارتقاء بالاطار المؤسساتي وتعزيز التعاون والانفتاح وتطوير الحكامة وتحديث الإدارة لإرساء مقومات التنمية المستدامة.

وتجدون في صلب هذا التقرير العروض التقديمية للسيدة والسادة الوزراء الملقاة أمام اللجنة، وتفاصيل المناقشات والتدخلات المعبر عنها من طرف السيدات والسادة المستشارين، والأجوبة المقدمة عما ورد من استفسارات وملاحظات واقتراحات للسادة الوزراء.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

وتوجت الدراسات والمناقشات بالتصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية برسم السنة المالية 2020، في الاجتماع المنعقد بتاريخ 6 دجنبر 2019، في شقيها المتعلقين بالتسيير والاستثمار وفق الجدول التالي:

نتائج التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية برسم السنة المالية 2020

******

القطاع الحكومي		نتيجة التصويت			مجموع المصوتين
		الموافقون	المعارضون	الممتنعون	
وزارة الداخلية	ميزانية التسيير	10	2	1	13
	ميزانية الاستثمار	10	2	1	13
	الميزانية برمتها	10	2	1	13
وزارة والتجهيز والنقل واللوجستيك والماء	ميزانية التسيير	10	2	1	13
	ميزانية الاستثمار	10	2	1	13
	الميزانية برمتها	10	2	1	13
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	ميزانية التسيير	10	3	1	14
	ميزانية الاستثمار	10	3	1	14
	الميزانية برمتها	10	3	1	14

إمضاء:

مقرر اللجنة

م. عبد الرحيم الكامل

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تـــقـــريـــر

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـــية لوزارة الداخلية

برسم السنة المالية 2020

رئيس اللجنة
أحمد شد

مقرر اللجنة
م. عبد الرحيم الكامل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

الولاية التشريعية 2015-2021

السنة التشريعية: 2019-2020

دورة أكتوبر: 2019

تقـــــديـــم الـتـقـريـــر

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير المنجز من لدن لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2020.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في اجتماعها المنعقد يوم الأربعاء 27 نونبر 2019، برئاسة السيد أحمد شد رئيس اللجنة، وبحضور السيد عبد الوافي لفتيت وزير الداخلية.

بداية، قدم السيد الوزير عرضا مفصلا أكد من خلاله أن مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية لسنة 2020، يندرج في إطار سياق وطني واعد مؤطر بالتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطابات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بمناسبة الاحتفال بالذكرى العشرين لاعتلاء عرش أسلافه الميامين، وبذكرى ثورة الملك والشعب لهذه السنة، وافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة.

وأشار إلى أن مشروع الميزانية يستمد أهميته من كونه صلة وصل بين ما تحقق لبلادنا، تحت القيادة المولوية السامية المتبصرة من إصلاحات سياسية ودستورية ومن مكاسب اقتصادية واجتماعية وانكباب على معالجة مظاهر

الخصاص الاجتماعي وتقليص الفوارق المجالية، وبين متطلبات تعزيز هذه المكاسب لربح رهانات المستقبل في ظل التحديات الجسيمة المطروحة على بلادنا داخليا وخارجيا، موضحا أن هذه التحديات تتطلب تسخير كل الإمكانيات وتعبئة الموارد لتحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي المنشود الذي سيؤهل بلادنا لبناء نموذج تنموي وفق رؤية تقوم على:

- الحاجة إلى تحديد النموذج التنموي الوطني كمدخل للمرحلة الجديدة التي حدد جلالته حفظه الله قوامها في "المسؤولية" و"الإقلاع الشامل"؛
- ترسيخ المسار الديمقراطي والبناء المؤسساتي لبلادنا؛
- مواصلة بناء الانسان من خلال تصور شامل للتنمية المستدامة الهادفة في جوهرها إلى دعم الكفاءات وتقوية روح المبادرة؛

وأوضح أن انخراط الوزارة في الدينامية التنموية، يندرج في إطار تفعيل ومواكبة السياسات العمومية للدولة مركزيا وترابيا، ومستلهمة من التوجيهات السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والرامية إلى إنجاز وتحديث البنيات السوسيو-اقتصادية، وإنتاج الثروة وإحداث فرص الشغل، وتوسيع نطاق خدمات القرب، والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، والنهوض بالتنمية البشرية، تحقيقا للتنمية في أبعادها الشاملة بربوع المملكة.

هذا، وأفاد أن الترسيخ التدريجي لآليات العمل التنموي والتضامني في إطار الجهوية المتقدمة منذ دستور 2011، اقتضى الانتقال إلى السرعة القصوى لتسريع وتيرة مأسسة الجهوية، وتفعيل باقي آلياتها التنظيمية والمالية والجبائية، فضلا عن ملاءمة آليات التدبير والحكامة الجهوية والعمل على تعبئة الموارد، لاسيما الرأسمال البشري الكفيل بالرفع من نجاعة العمل الجهوي.

وأكد على أن تسريع وتيرة تفعيل ميثاق اللاتمركز الإداري في اتجاه نقل الاختصاصات إلى المصالح اللاممركزة، وما يقتضيه ذلك من تحديث ورقمنة لآليات اتخاذ القرار وباقي آليات التدبير، من شأنه الرقي بالحكامة الجهوية للاضطلاع بدورها المحوري في تعبئة الموارد والمؤهلات التي تزخر بها جهات المملكة، فضلا عن تعبئة كافة الفاعلين العموميين والخواص لخوض غمار التنمية في بعدها الجهوي.

وأبرز أن نجاعة التدبير العمومي في إطار الجهوية أصبح يستلزم الحرص على ان اندماج وإلتقائية السياسات والبرامج العمومية للقطاعات الحكومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية الوطنية والترابية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وبخصوص الحكامة الأمنية، توقف عند تميز حصيلة هذه الوزارة مؤكدا مواصل تفعيل الاستراتيجيات والمخططات الأمنية المتعددة الأبعاد، الرامية إلى ترسيخ قواعد الحكامة الأمنية الكفيلة بالتصدي للجريمة، ومكافحة الشبكات

الإرهابية والمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود، ومجابهة تدفقات الهجرة السرية في احترام تام للقوانين الجاري بها العمل، فضلا عن مكافحة باقي أشكال الجريمة المؤثرة على الإحساس بالأمن لدى المواطنين.

وفضلا عن ذلك، أضاف أن التجربة المغربية استطاعت أن تحقق نجاحات أمنية ومكاسب مهمة خاصة على مستوى التدخل الاستباقي في مواجهة التهديدات الإرهابية التي تحيط ببلادنا كخطر دائم ومستمر، مثنيا على المصالح الأمنية التي تعمل بكل احترافية ومهنية مشهود بها داخليا وخارجيا، ومنوها بالتنسيق الجيد بين مختلف السلطات الترابية من أمن وطني ودرك ملكي وقوات مساعدة ووقاية مدنية مما مكن من تحقيق حصيلة جد مشرفة.

وأوضح أن وزارة الداخلية تقوم على إعطاء الأولوية للمناطق الفقيرة والفئات المهمشة، هذا يتجلى في اضطلاع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثالثة بدور الرافعة بالنسبة لمختلف برامج القطاعات الوزارية المعنية باعتماد أربعة برامج شعارها تحقيق قيم العدالة الاجتماعية والكرامية وبعث الأمل، وهي كالتالي:

- برنامج تدارك الخصاص المسجل على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا وبرنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة واللذين يعتبران امتدادا للمرحلتين الأولى والثانية؛

- برنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب الذي يهدف إلى تأهيل الشباب لولوج سوق الشغل ومواكبة حاملي المشاريع منهم بالإضافة إلى دعم الاقتصاد التضامني والاجتماعي؛
- برنامج الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة والذي يعتبر لبنة جديدة في بناء صرح المنظومة المندمجة للتنمية وإعطاء دفعة قوية للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة من أجل محاربة الحتمية الاجتماعية وبعث الأمل، عبر الاستثمار في الرأسمال البشري منذ المراحل المبكرة للفرد.

وفيما يتعلق بالجماعات الترابية والتي تعد شريكا استراتيجيا لتحقيق التنمية، سجل حرص الوزارة على دعم ومواكبة برامجها الإنمائية من خلال:

- ❖ برامج التأهيل الحضري للمدن والمراكز الحضرية؛
- ❖ برامج التنمية المندمجة للجهات الجنوبية الثلاث (برسم الفترة 2016-2021)؛
- ❖ برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي (2017-2023)؛
- ❖ تعميم تزويد العالم القروي بالماء الشروب؛
- ❖ برنامج الكهربة القروية الشمولي؛
- ❖ برنامج الطرق القروية؛
- ❖ عصرنة منظومة التنقلات الحضرية والنقل العمومي الحضري.

بالنسبة للجماعات السلالية أشار إلى أن وزارة الداخلية فتحت ملف إصلاح منظومة أراضي الجماعات السلالية، حيث قامت بإعداد ثلاثة مشاريع قوانين، كورش تشريعي طموح سيفتح عهدا جديدا ليس فقط بالنسبة لذوي الحقوق، بل أن الآثار الإيجابية لهذا الإصلاح ستشمل العالم القروي برمته.

كما تمت تعبئة ما لا يقل عن مليون هكتار إضافية من أراضي الجماعات السلالية مع ضبط المحفظة العقارية القابلة للتمليك لفائدة ذوي الحقوق واعتماد مقاربة تشاركية لمواكبة عملية التمليك والتثمين وتوفير المواكبة التقنية والمالية المطلوبة. ولتشجيع المبادرات الخاصة.

وارتباطا بالتنشيط الاقتصادي على المستوى الترابي، أفاد أنه تم اصدار القانون المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة، حيث تم تحويل هاته المراكز إلى مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، مع توسيع نطاق مهامها لتشمل تسهيل الاستثمار وتطوير العرض الترابي، وجذب الاستثمارات المنتجة للثروة والمحدثة لمناصب الشغل.

أما فيما يهم محور الحكامة والتخليق، فقد أبرز أن الوزارة وإيمانا منها بأهمية التحديث والمراقبة والتخليق، فإنها ما فتئت تسعى إلى بلورة استراتيجيات وبرامج مندمجة ترمي إلى إعادة هيكلة وتحديث المصالح الإدارية والرفع من قدرات رأسمالها البشري، وكذا تعزيز بنياتها التدبيرية واللوجستكية، فضلا عن اعتماد الرقمنة وتبسيط المساطر وترسيخ آليات التتبع والإفتحاص

والمراقبة، وفي هذا الصدد أنجزت المفتشية العامة للإدارة الترابية تدخلاتها، بلغ عددها إلى نهاية شتنبر من السنة الجارية، 106مهمة افتحاص وتحقيق ومواكبة، كما أنجزت 64 مهمة بحث وتحري أسفرت عن اتخاذ إجراءات تقويمية أو تأديبية أو الإحالة على الأجهزة القضائية.

وفي الختام عرض السيد الوزير، الغلاف المالي الإجمالي المرصود للميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم سنة 2020، ما مجموعه 35.21 مليار درهم، بما في ذلك اعتمادات الالتزام، موزع كالتالي:

1. ميزانية التسيير بمبلغ 28.49 مليار درهم، ويشمل اعتمادات الموظفين بمبلغ 24.58 مليار واعتمادات المعدات والنفقات المختلفة بمبلغ 3.91 مليار درهم.
2. ميزانية الاستثمار بمبلغ 6.72 مليار درهم بما في ذلك اعتمادات الأداء 3.12 مليار درهم واعتمادات الالتزام 3.6 مليار درهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

في إطار المناقشة العامة تقدم السيدات والسادة المستشارون بتهنئة السيد الوزير والسيد الوزير المنتدب في الداخلية بمناسبة تجديد الثقة المولوية فيهما، كما أشادوا بالمجهودات المبذولة من طرف الوزارة، والتي تتدخل في مجموعة من المجالات باعتبارها قطاعا أفقيا، ونوهوا بمستوى

عمل ولاة وعمال وأطر الوزارة ومختلف الأجهزة، وبالدور الذي يضطلع به رجال القوات المسلحة الملكية ورجال الأمن الوطني ورجال الدرك الملكي ورجال الوقاية المدنية والقوات المساعدة في حماية أمن وسلامة البلاد والمواطنين.

وأشاد أغلب المتدخلين إلى الاستراتيجية الأمنية الاستباقية التي يعتمدها المغرب في مجال محاربة الإرهاب والجريمة وتهريب المخدرات، وثمنوا جميع المجهودات المبذولة من طرف الأجهزة الأمنية، فيما طالب أحد السادة المستشارين بضرورة تكثيف الجهود على مستوى محاربة بعض الظواهر الاجرامية التي تهدد المواطنين ببعض المدن المغربية حتى ينعم المواطنون بالأمن والاطمئنان، وتعزيز الحكامة الأمنية باعتبارها الضامن الأساسي لاستقرار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وطالبت إحدى المتدخلات بالتعامل مع المظاهرات والاحتجاجات المنظمة ذات الطابع السلمي بليونة وعدم تغليب المقاربة الأمنية.

وأجمعت أغلب التدخلات على أهمية الاستقرار والأمن التي ينعم بها المغرب في ظل محيط دولي وإقليمي مضطرب، مما يشجع على الاستثمار وخلق الثروة وتطوير مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وبخصوص الجهات والجماعات الترابية، طالب أغلب المتدخلين بضرورة استكمال ورش تنزيل الجهوية المتقدمة ببلادنا باعتبارها، قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق العدالة المجالية، وتوفير فرص الشغل للشباب وتعزيز الديمقراطية التشاركية، مؤكدين على تدخل الوزارة

من أجل توفير الدعم على مستوى الموارد المالية والبشرية المؤهلة، وخاصة بالنسبة للجماعات الترابية التي تعاني من نقص على مستوى الموارد، كما نادى أحد السادة المستشارين بضرورة مساعدة الجماعات الترابية ومواكبة عملها تقنيا إداريا وماليا، لإنجاح المخططات والبرامج التنموية، وعلى رأسها البرنامج الحضري للمدن المتوسطة، وكذا تحسين النقل الحضري بالمدن الكبرى، ومواصلة برامج فك العزلة على الوسط القروي بإنجاز المسالك الطرقية وتعميم الكهربة القروية، والربط بالماء الصالح للشرب، وصيانة الطرق القروية الموجودة نظرا لعدم قدرة الجماعات الترابية على الاضطلاع بهذه الأدوار وخصوصا على مستوى توفير تكلفتها المالية ومتطلباتها التقنية.

وأكد أحد السادة المستشارين أن الجهوية الناجحة ترتكز على إدماج الشباب وتسطير سياسات عمومية متجانسة تبتغي المصلحة الفضلى لكل المواطنين سواء بالمجال الحضري أو القروي. واستحضر الخطاب الملكي السامي أمام أعضاء مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاح دورة أكتوبر 2018 والذي دعا فيه جلالة الملك حفظه الله إلى تعزيز المكاسب المحققة في الميدان الفلاحي، وخلق المزيد من فرص الشغل والدخل، وخاصة لفائدة الشباب القروي.

وتمت الدعوة في هذا الإطار، إلى الاهتمام بالعالمين القروي والحضري على حد سواء، والسعي نحو تدابير براغماتية تؤسس لمفهوم جديد للاستثمار الفلاحي، مقترحين العمل على إحداث مناطق صناعية بالعالم القروي وربطها

بالمنظومة اللوجستكية الوطنية، وخلق معاهد متخصصة في الاقتصاد الفلاحي والصناعات الغذائية على مستوى العالم القروي، وتعزيز بنية الابتكار من خلال خلق مقاولات مبتكرة تمكن من خلق قيمة مضافة عالية، مع انشاء صناديق استثمار متخصصة وقادرة على توفير المواكبة والمصاحبة التقنية والمالية، وتهيئة ظروف محفزة لانخراط الشباب القروي في مبادرة المقاول الذاتي، وإقرار تحفيزات مالية وضريبية للمستثمرين الخواص في الجهات الأقل نموا وفي العالم القروي.

وفي نفس السياق المتعلق بالجهوية المتقدمة، اعتبرت التدخلات أن تنزيل هذا الورش يطرح تحديات متنوعة، كما يتيح فرصا يتعين استغلالها لتعزز البناء الديمقراطي والدفع بالتنمية والاجتماعية والثقافية ومن بين هذه التحديات إنجاح اللاتمركز الإداري، ومعالجة الفوارق الجهوية على مستوى خلق الثروة والمؤشرات المرتبطة بالحقوق الأساسية، واندماج السياسات العمومية وإيجاد التلقائية تكاملية بينها، وكذا تعزيز الموارد المالية للجهة من أجل التنزيل السليم للجهوية المتقدمة.

وارتباطا بالحكامة الترابية التي تشكل مدخلا أساسيا لإرساء أسس قوية للتنمية المجالية المنشودة، تم اقتراح رفع التحديات وتذليل الصعوبات والحد من الإكراهات التي تعوق التنمية الترابية، ومن بينها: تسريع استكمال مسلسل ميثاق اللاتمركز مكتمل وشامل، وتكوين الأطر العاملة بالوحدات

الترابية والمستشارين الجهويين والمحليين، وتقوية حكامة الجماعات الترابية المالية وتنمية مواردها الذاتية وتكريس استقلالها المالي.

وتم تثمين جهود الوزارة لاستكمال إصدار باقي النصوص التطبيقية المتعلق بالميثاق الوطني للاتمركز الإداري، في انتظار الشروع في نقل جميع الاختصاصات الذاتية نحو الجهات وبعض الاختصاصات المشتركة في إطار التعاقد مع الدولة.

هذا، وتمت المطالبة بإشراك الفاعلين الاقتصاديين في إعداد هذه المخططات وفي حكامتها، مما يستوجب مأسستها من خلال التنصيص عليها صراحة في النصوص التنظيمية ذات الصلة، تكريسا لمبدأ المقاربة التشاركية، وهذا ما يستدعي ضرورة إعمال التقييم الدوري لها من طرف مختلف الفاعلين في الجهة، وتحيينها بما يحقق الأهداف المسطرة.

في نفس السياق، ذكر بعض المتدخلين بضرورة تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة قصد محاربة بعض مظاهر الفساد والتسيب في تسيير بعض الجماعات الترابية، وهنا نوهت إحدى المتدخلات بالخطوات التي أقدمت عليها الوزارة في شأن ربط المسؤولية بالمحاسبة، وإخضاع بعض المنتخبين الجماعيين لعملية الافتحاص المالي والوقوف على المشاريع والبرامج ومدى تحقيقها، مضيفة أن ذلك يبعث الأمل ويؤسس لفعل مؤسساتي مسؤول يحد من التسيب وهدر المال العام، وفق إجراءات قانونية تجسد

دولة الحق والقانون وتساهم في وضع تصور واضح لتحمل مسؤولية تدبير الشأن المحلي بجماعاتنا الترابية.

وتوقف احد السادة المستشارين عند المذكرة التي أصدرتها وزارة الداخلية والموجهة إلى السادة ولاة وعمال عمالات وأقاليم المملكة، ورؤساء مجالس الجماعات الترابية ،حول إعداد وتنفيذ ميزانيات الجماعات الترابية برسم السنة الجارية 2019، تروم وضع تصور للتوجهات العامة، التي يتعين العمل على اتباعها من طرف المجالس المنتخبة، تماشيا مع الإطار العام للسياسات العمومية للدولة، وحث الإدارات العمومية، خصوصا الجماعات الترابية، على أداء ما بذمتها من مستحقات تجاه المقاولات، واحترام آجال الأداءات لتجنب إفلاس المقاولات والشركات وتصفيتها قضائيا مما ينتج عن ذلك من فقدان العديد من مناصب الشغل جراء التأخر في الأداء، مطالبا بخلق لجن جهوية ووطنية لتتبع هذه الآجال.

وحضي موضوع النقل العمومي بنقاش مستفيض، حيث أبرز أغلب المتدخلين أهمية هذه الخدمة العمومية بالنسبة للمواطنين، منوهين بتحسنها ببعض المدن، ومطالبين بتعميم هذه التجربة، حيث النقل الحضري يعرف صعوبات جمة كما يقع في مدن القنيطرة والراشدية، إلى جانب توفير النقل العمومي اللائق بين الجماعات والأقاليم.

ونوه أغلب السيدات والسادة المستشارين بالدور الذي تلعبه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مجال محاربة الفقر والمساهمة في الرفع من

مستوى البنية التحتية وتوفير التجهيزات الضرورية، مشددين على ضرورة الرفع من مستوى حكامة هذه المبادرة، التي تعيش مرحلة تنزيل شطرها الثالث المتعلق بمحاربة الفقر على مستوى القرى والجبال، والتقليص من الفوارق المجالية، والتدخل في المشاريع التي سيكون لها آثار اقتصادية واجتماعية على الساكنة.

وتناول أغلب المتدخلين البرامج المتعلقة بالتأهيل الحضري للمدن مؤكدين على أنها تحقق قفزة نوعية وتساهم وتحسين جماليتها، مقترحين تعميمها على مستوى كافة المدن حتى الصغيرة منها، وفي نفس الإطار تمت الاشارة الى التأخير الحاصل في تنفيذ بعض المشاريع التي تندرج ضمن مشروع "منارة المتوسط " وتعثر البعض منها، مستفسرا حول أسباب تأخرها.

كما دعا بعض المتدخلين إلى ضرورة تفعيل توصيات المناظرة الوطنية للجبايات المحلية، ومراجعة المعايير المعتمدة في تقسيم الضريبة على القيمة المضافة والرفع من النسبة المخصصة للجماعات الترابية.

وتوقفت أغلب التدخلات عند أهمية الدور الذي تلعبه وزارة الداخلية بخصوص تسوية الأراضي السلالية والجماعية ،ونوهت جلها بالمقتضيات الواردة في القانون رقم 62.17 المتعلق بالوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير ممتلكاتها الرامية إلى فتح إمكانية وتمليك الأراضي الجماعية لأصحاب الحقوق أو تفويتها للفاعلين الاقتصاديين الخواص، لإنجاز مشاريع استثمارية منتجة والقطع مع سياسة تخصيص هذا الرصيد العقاري لفائدة

المشاريع السكنية، كما تمت المطالبة بوقف بعض مظاهر الامتيازات الممنوحة للمنعشين العقاريين، وتوفير الأراضي للمقاولات الفلاحية، الشيء الذي سيمكن من إدماج الرصيد العقاري الجماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتمليكها قصد المساهمة في خلق طبقة متوسطة فلاحية كما دعا إلى ذلك جلالة الملك.

وفي نفس السياق، تم تسجيل بكل ايجابية تنصيص القانون رقم 62.17 السالف الذكر على تمتع أعضاء الجماعات السلالية ذكورا وإناثا، بالانتفاع بأملاك الجماعة التي ينتمون إليها، في إطار تقوية المشاركة الاقتصادية للمرأة المغربية في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع ضرورة العمل على تحديد آجال لإخراج النصوص التطبيقية التي تضمنها القانون من أجل تجسيد هذا الإصلاح القانوني على أرض الواقع.

وأشادت التدخلات بالاستراتيجية الاستباقية التي تعتمدها الوزارة للتدخل في مجال محاربة الكوارث الطبيعية من فيضانات وزلازل، وتجنب المواطنين الوقع في مخاطر تهدد حياتهم وسلامتهم وسلامة ممتلكاتهم.

وطالب أحد المتدخلين بضرورة الاهتمام بالعالم القروي إسوة بالوسط الحضري، وتطرق الى إشكالات منح رخص البناء في العالم القروي وصيانة الطرق، وتأسيس مناطق صناعية قروية، وربطها بشبكة الطرق، وتوفير تكوين مهني في المجال الفلاحي والصناعة الغذائية وتشجيعهم على الانخراط في برنامج مقاولتي.

ونوه أغلب السادة المستشارين بالدور الذي لعبته الوزارة في إنجاح الحوار الاجتماعي، نظرا لحيادها وتفاوضها الجاد، كما طالب أحد المتدخلين بضرورة تفعيل الدين الاجتماعي السابق من طرف الحكومة، وعلى مستوى الحوار الاجتماعي القطاعي أشاد المتدخلين بالمسار الذي يعرفه هذا الحوار، مطالبين في الوقت نفسه بضرورة تحسين مستوى دخل شغيلة الجماعات الترابية، وإخراج نظامها الأساسي، قصد تحفيزها والاهتمام بشؤونها الاقتصادية والاجتماعية، بإخراج مؤسسة الأعمال الاجتماعية، لموظفي الجماعات الترابية اعتبارا لأوضاعهم المادية والمعنوية ومراعاتها للوقوف على مكامن الاحتقان والمشاكل المتراكمة، هذا وأكد أحد السادة المستشارين أن إحدى النقابات المركزية قدمت ملفا مطلبيا دقيقا حول الأوضاع والمشاكل التي تعيشها الشغيلة الجماعية، وتم التأكيد على أن المبتغى إيجاد حلول مقنعة لمختلف فئاتها وإرجاع الثقة، وخلق الأمل من أجل تحفيزها، خصوصا مع عدم تحقيق بعض مطالبها.

وسجلت بعض التدخلات عدم إشراك النقابات في الاعداد للنظام الأساسي لموظفي الجماعات الترابية الذي لم يكن في مستوى تطلعات الشغيلة الجماعية، مسجلة مجموعة من الملاحظات كتكريس العمل بالعقدة وإلغاء التوظيف وتقليص عدد الموظفين والحضور القوي فيه لوزارة الداخلية لتغيير وضعية الفئات بالقطاع وفق ما تمليه عليها مصالحها، وتمت المطالبة بضمان الحريات النقابية المتضمنة في دستور 2011، والمنسجمة مع

المواثيق والمعاهدات الدولية وحقوق الشغيلة وحق الانتماء النقابي، ضمانا لمصالح الطبقة العاملة وعموم المأجورين، على أساس ممارسة الحق النقابي يبقى الوسيلة الأنجع للحفاظ على العلاقات الشغيلة ونزع فتيل النزاعات والحد منها.

وتوقف أغلب المتدخلين عند مشاكل ومعاناة عمال الإنعاش الوطني. مطالبين من الوزارة التدخل لإنصاف هذه الفئة التي تعاني رغم أهمية الأدوار التي تقوم بها، من هزالة الأجر وغياب التغطية الصحية وظروف العمل الصعبة، لإيجاد حلول عملية للوضع الذي تعيشه والبحث عن تصور للإعتناء بهذه الشريحة.

وحظي موضع الحجز على أملاك الدولة بنقاش واسع، حيث أشار بعض المتدخلين إلى صعوبة تنفيذ بعض الأحكام، مما يضطر الى الحجز على الأملاك العمومية، وما يخلق ذلك من ارتباك على مستوى السير العام للمرافق والخدمات العمومية، مطالبين بمراعاة عملية تنفيذ الأحكام بقدرة المؤسسات العمومية على التنفيذ.

كما تم التأكيد على عدم جواز تبخيس عمل المؤسسات وعمل الأحزاب والنقابات وكل الفاعلين، مما يشكل ضررا على مستوى المصداقية وعلى الثقة المفروض أن تكون أساس العمل بين مكونات المجتمع، الشيء الذي يهدد ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، كما شدد أحد المتدخلين على ضرورة التدخل لمحاربة بعض مظاهر الابتزاز والتشهير التي يمارسه بعض الجمعويين الذين

يلجؤون للابتزاز والضغط على رؤساء مجالس الجماعات من أجل الحصول على بعض الامتيازات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

في إطار جوابه على مداخلات السيدات والسادة المستشارون، تقدم السيد الوزير بالشكر الى كافة المتدخلين نظرا للاهتمام الذي يحظى به هذا القطاع لديهم، وأشاد بمستوى المعبر عنه والذي ينم عن وعيهم بمختلف التحديات التي تعرفها وزارة الداخلية، والنابعة من غيرتهم واهتمامهم بالبرامج والاوراش الكبرى، مؤكدا أن الوزارة تضطلع بمهام جسام وطنيا، جهويا ومحليا.

ففيما يتعلق بالجهوية المتقدمة، أكد السيد الوزير على أنها خيار استراتيجي بالمغرب لا تراجع عنه وورش هام باعتباره رافعة للتنمية تلعب دورا محوريا للنهوض بربوع المملكة، مشيرا إلى أن كافة المراسيم المتعلقة بها تم إخراجها، ومشددا على أن مسار تنفيذ هذا الورش يسير بخطى ثابتة حتى يصل إلى نهايته، وهذا ما يتطلب تظافر الجهود والتعاون والتنسيق بين كافة المتدخلين من وزارات ومؤسسات عمومية ومنتخبين لتنزيله وإنجاحه عبر مراحل، والوصول إلى ممارسة الاختصاصات المخولة بشكل جلي، كما يتطلب

تنزيلها المصاحبة والمواكبة والتكوين، والتفكير الجماعي المشترك لإيجاد الحلول للاختلالات المحلية،

وأعلن في نفس الإطار عن تنظيم مناظرة وطنية الشهر المقبل بأكادير، للإجابة على مجموعة من الإشكالات، وستخرج بتوصيات قصد معالجة بعض الاختلالات عن طريق إيجاد حلول مبتكرة لها بشكل تشاوري.

وبخصوص تبخيس عمل المؤسسات الدستورية، الأحزاب والنقابات، شدد على ضرورة تجاوز هذه الظاهرة التي انتشرت وأصبح معها الكل متهم بالفساد ومشكوك في مصداقيته، مشيرا الى أن بلادنا تتجه في الطريق الصحيح وهذا كله بفضل رجالها ونسائها النزهاء والصادقين، مؤكدا على ضرورة التعاون لمحاربة الفساد بكل أشكاله، مضيفا أن من تبث في حقه ممارسة أي فعل جرمي سيتم تقديمه للقضاء، وحذر من الانزلاق وراء خطاب تيئيسي السائد، مشددا على العمل على تجاوز هذا الخطاب، واحترام الدولة وعمل مؤسساتها، وتشجيع الثقة بين كل الفاعلين والمواطنين والمجتمع.

وعلى مستوى الجماعات الترابية، توقف عند ضعف الإمكانية التي تتوفر عليها بخلاف الجهات التي رصدت لها إمكانيات مالية مهمة ستمكنها من القيام بمشاريع تنموية، مؤكدا على أهمية تنمية المداخل الذاتية للجماعات الترابية، على مستوى تنويع الجبايات المحلية والعمل على تحصيلها، وخاصة الضريبة الحضرية التي لا يؤديها إلا قليل من السكان، وأوضح أن المواطن

ملزم بأداء الضرائب على أساس العدالة الجبائية مقابل الخدمات العمومية التي يتلقاها.

وبخصوص الموارد البشرية، أشار السيد الوزير إلى إطلاق عملية التوظيف من طرف الجماعات الترابية، خاصة فئة المهندسين والأطباء والتقنين، أما بخصوص النظام الأساسي لموظفي الجماعات أبرز أن الوزارة سلمت للنقابات نسخة منه قصد إبداء ملاحظتها من أجل تحسينه وتجويده، مشددا على ضرورة الرقي بمستوى موظفي الجماعات الترابية إسوة بباقي الموظفين العموميين باعتبارهم ينتمون لهذه الفئة، مؤكدا على الاهتمام بالعنصر البشري والعمل على رفع قدراته وكفاءاته عن طريق التكوين والتكوين المستمر لتطوير وتحديث أساليب العمل.

وأبرز فيما يتعلق بالنقل العمومي، أن الحكومة تعمل على الرقي بتدبيره وتطويره وتحسينه في بعض المدن، مؤكدا على السير في اتجاه تعميم هذه التجربة التي أبانت عن نجاحها لتشمل مجموعة من المدن، مضيفا أن اختلالات ومشاكل النقل العمومي تتطلب مجهودا وتعاونا بين كل الفاعلين للتغلب عليها، معبرا عن أسفه لغياب شركات وطنية تدبر هذا المجال.

بخصوص التعمير ذكر بأهمية الدور الذي تقوم به الدولة للتدخل في المباني الآيلة للسقوط، وخصوصا في المدن العتيقة رغم الصعوبات المتعلقة بالابتزاز الممارس من طرف بعض المواطنين، بالإضافة إلى الدور المهم المتعلق بالتسوية وذلك طبقا للشروط التي ينص عليها القانون، معلنا عن قرب

إصدار دورية لتوضيح ذلك في أقرب الآجال، بالإضافة إلى إصدار دورية لتنظيم عملية إعطاء رخص البناء بالعالم القروي.

وبخصوص تنفيذ الأحكام القضائية، أفاد السيد الوزير أن احترام الاحكام القضائية وتنفيذها مسألة لا غبار عليها، وبالمقابل ليست هناك دولة بالعالم تقبل بالحجز على الأموال والأملاك العمومية، حيث أن ذلك سيضرب مبدأ استمرارية المرفق العمومي وتقديمه للخدمات للمرتفقين والمواطنين، مؤكدا على أن الأحكام القضائية ستنفذ مع مراعاة المصلحة العامة للوطن.

وأكد أن كافة مشاريع "منارة المتوسط" المسطرة والمبرمجة في طريقها للإنجاز، مشيرا الى أن بعض المشاريع قد تعرف بعض التعثر أو الصعوبات، نافيا عدم تنفيذ أي مشروع أو توقفه.

وفي الختام تم الاتفاق مع السيد الوزير على إيفاد أجوبة كتابية على مختلف استفسارات وتدخلات السيدات والسادة المستشارين.

العرض التقديمي

للسيد وزير الداخلية

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد رئيس اللجنة المحترم

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

يندرج مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية لسنة 2020 في إطار سياق وطني واعد مؤطر بالتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بمناسبة الاحتفال بالذكرى العشرين لاعتلاء عرش أسلافه الميامين، وذكرى ثورة الملك والشعب لهذه السنة، وافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة، وكذلك بمناسبة تخليد الذكرى الرابعة والأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة.

إن مشروع الميزانية المعروض على أنظاركم يستمد أهميته من كونه صلة وصل بين ما تحقق لبلادنا، تحت القيادة المولوية السامية المتبصرة، من إصلاحات سياسية ودستورية ومن مكاسب اقتصادية واجتماعية وانكباب على معالجة مظاهر الخصاص الاجتماعي وتقليص الفوارق المجالية، وبين متطلبات تعزيز هذه المكاسب لربح رهانات المستقبل في ظل التحديات الجسيمة المطروحة على بلادنا داخليا وخارجيا.

تحديات تضعنا جميعا أمام إكراهات كبيرة تتطلب تسخير كل الإمكانيات وتعبئة كل الموارد، بما يُمَكِّن المملكة المغربية من تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي سيؤهلها إلى بناء نموذج تنموي قادر على الإجابة على أسئلة الواقع وعلى استباق إشكالات المستقبل، في تناغم تام مع مكونات الهوية الوطنية الأصيلة ذات الروافد المتعددة والآفاق الواسعة، وذلك وفق رؤية واضحة تقوم على:

- الحاجة إلى تجديد النموذج التنموي الوطني كمدخل للمرحلة الجديدة، التي حدد جلالته حفظه الله قوامها في "المسؤولية" و"الإقلاع الشامل"، باعتبارها "مرحلة واعدة تسمح لنا بتحقيق أكثر مما أنجزناه"؛

- ترسيخ المسار الديمقراطي والبناء المؤسساتي لبلادنا؛

- مواصلة بناء الإنسان من خلال تصور شامل للتنمية المستدامة الهادفة في جوهرها إلى دعم الكفاءات وتقوية روح المبادرة في مواجهة الإشكالات المطروحة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

قبل تقديم الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية، أود أن أعرض على حضراتكم، بإيجاز، أهم منجزات هذه الوزارة برسم السنة الجارية، والتي تجدونها مفصلة بالأرقام ومعززة بالمعطيات والبيانات التوضيحية في حصيلة منجزات الوزارة المرفقة بوثائق مشروع هذه الميزانية المعروض على أنظاركم.

وسأكتفي في هذا العرض- الذي سيكون مقتضبا لإتاحة المجال للمناقشة وتبادل الرأي- بتناول القضايا المحورية التي تستأثر باهتمامنا جميعا، ليس فقط من أجل تسليط الضوء على الجهود المبذولة، ولكن لتقييم مدى نجاعة النتائج المحققة، بهدف الوقوف على ما يتعين تداركه أو تصحيحه.

إن انخراط هذه الوزارة في الدينامية التنموية، يندرج في إطار تفعيل ومواكبة السياسات العمومية للدولة مركزيا وترابيا، المستلهمة من التوجيهات السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والرامية إلى إنجاز وتحديث البنيات السوسيو-اقتصادية، وإنتاج الثروة وإحداث فرص الشغل، وتوسيع نطاق خدمات القرب، والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، والنهوض بالتنمية البشرية، صونا لكرامة المواطن وتحقيقا للتنمية في أبعادها الشاملة بربوع المملكة.

وفي هذا الصدد يقتضي الترسيخ التدريجي لآليات العمل التنموي والتضامني في إطار الجهوية المتقدمة منذ دستور 2011، الانتقال إلى السرعة القصوى لتسريع وتيرة مأسسة الجهوية، وتفعيل باقي آلياتها التنظيمية والمالية والجبائية، فضلا عن ملاءمة آليات التدبير والحكامة الجهوية والعمل على تعبئة الموارد، لا سيما الرأسمال البشري الكفيل بالرفع من نجاعة العمل الجهوي.

ومواكبة لذلك، فإن تسريع وتيرة تفعيل ميثاق اللاتمركز الإداري في اتجاه نقل الاختصاصات إلى المصالح اللاممركزة، وما يقتضيه ذلك من تحديث ورقمنة لآليات اتخاذ القرار وباقي آليات التدبير، من شأنه الرقي بالحكامة الجهوية للاضطلاع بدورها المحوري في تعبئة الموارد والمؤهلات التي تزخر بها جهات المملكة، فضلا عن تعبئة كافة الفاعلين العموميين والخواص لخوض غمار التنمية في بعدها الجهوي.

ذلك، أن نجاعة التدبير العمومي في إطار الجهوية أصبح يستلزم، أكثر من أي وقت مضى، الحرص على اندماج والتقائية السياسات والبرامج العمومية للقطاعات الحكومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية الوطنية والترابية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني وباقي الشركاء والفاعلين في حقل التنمية.

من هذا المنطلق، نقترح عليكم تقديم ستة محاور تبرز أهمية ونوعية الجهود المبذولة سواء على مستوى المصالح المركزية أو على مستوى الإدارة الترابية:

<u>أولا: فيما يتعلق بالحكامة الأمنية وتدبير المخاطر</u>؛ فقد تميزت حصيلة هذه الوزارة بمواصلة تفعيل الاستراتيجيات والمخططات الأمنية المتعددة الأبعاد، الرامية إلى ترسيخ قواعد الحكامة الأمنية الكفيلة بالتصدي للجريمة، ومكافحة الشبكات الإرهابية والمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود، ومجابهة تدفقات الهجرة السرية في احترام تام للقوانين الجاري بها العمل، فضلا عن مكافحة باقي أشكال الجريمة المؤثرة على الإحساس بالأمن لدى المواطنين.

وعلى هذا الأساس، وانطلاقا من المقاربة الأمنية المعتمدة، فقد استطاعت التجربة المغربية أن تحقق نجاحات أمنية ومكاسب مهمة، خاصة على مستوى التدخل الاستباقي في مواجهة التهديدات الإرهابية التي تحيط ببلادنا كخطر دائم ومستمر، حيث تقوم المصالح الأمنية بعملها بكل احترافية ومهنية مشهود بها داخليا وخارجيا.

وفي هذا السياق، أود أن أنوه بمستوى التنسيق الميداني الجيد بين مختلف المتدخلين، من سلطات ترابية وأمن وطني ودرك ملكي وقوات مساعدة، مما مكن من تحقيق حصيلة جد مشرفة، ساهمت بشكل كبير في تعزيز الشعور بالأمن لدى المواطنين، والتحكم في استقرار معدلات نمو الجريمة العادية رغم التطور الديمغرافي والحضري والتحولات التي عرفها المجتمع المغربي.

وفي مجال **التدبير الاستباقي للمخاطر**، فقد تمت برسم هذه السنة، في إطار صندوق محاربة آثار الكوارث الطبيعية، الاستجابة لـ 77 مشروعًا لطلب المشاريع، باستثمار إجمالي قدره 1305 مليون درهم، وتم اختيار 47 مشروعًا، بكلفة تناهز 471 مليون درهم. كما عملت الوزارة على وضع خطة تدريب على إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية من أجل تعزيز مستوى الخبرة مركزيا وإقليميا، بإشراك باقي القطاعات المعنية بتدبير المخاطر. كما يتم الانكباب حاليا على وضع اللمسات الأخيرة على مشروع استراتيجية لإدارة المخاطر الطبيعية، فضلا عن مشروع وضع نظام مندمج للمساعدة على تدبير مخاطر الفيضانات الذي تم إطلاقه خلال شهر شتنبر الأخير.

ومن جهة أخرى، فقد دأبت وزارة الداخلية على إعداد **مخطط وطني سنوي شامل لمواجهة ظاهرة الانخفاض الكبير لدرجات الحرارة**، وذلك بشكل منتظم ووفق منهجية تشاركية مع كافة المتدخلين المحليين منذ سنة 2009.

ويستهدف هذا المخطط الوطني خلال الموسم الحالي 2019-2020، ما مجموعه 1.753 دوارا داخل النفوذ الترابي لـ 232 جماعة تنتمي إلى 27 إقليما وبمجموع 736.311 نسمة.

ويعتمد هذا المخطط على تدابير ترمي إلى مساعدة السكان المتضررين من خلال ما يلي:

- تفعيل **مركز للقيادة و اليقظة** على مستوى وزارة الداخلية من أجل تأمين تتبع تطور الوضع وتنسيق عمليات التدخل،
- تفعيل **اللجان الإقليمية لليقظة والتتبع** والتقييم المستمر للوضعية الميدانية؛
- ضمان **التموين** العادي للمناطق المعنية بالمواد الأساسية الضرورية وبمختلف وسائل التدفئة؛

- السهر على توفير وتوزيع **العلف** للماشية نظرا لاعتماد ساكنة هذه المناطق على تربية الماشية؛
- تعبئة الآليات التابعة لمصالح الدولة أو في ملك الخواص المتواجدة بالقرب من المسالك المهددة بالانقطاع من أجل **فك العزلة** وكذا مواصلة أشغال ربط هذه الدواوير بالشبكة الهاتفية.
- تأمين التدخل الفوري بواسطة **مروحيات الإسعاف** التابعة لكل من الدرك الملكي ووزارة الصحة لإنقاذ السكان المتواجدين في حالات حرجة واستعجالية كالنساء الحوامل، وكذا التكفل بإيواء الأشخاص المتضررين بوحدات استقبال آمنة، من أجل حمايتهم من تداعيات موجة البرد، وتقديم الخدمات الضرورية لهم من إطعام وتطبيب.

وموازاة مع هذا المخطط الوطني الشامل، ينبغي التذكير بأن مقاربة التدخل العامة لتدبير موجة البرد خلال الموسم الماضي قد ارتكزت على 7 محاور ذات بعد اجتماعي، و تتمحور حول ما يلي:

- تقديم الخدمات الصحية من خلال إقامة مستشفيات ميدانية تابعة للقوات المسلحة الملكية بكل من أزيلال (جماعة واويزغت)، وميدلت (جماعة أنمزي) ومستشفى متنقل تابع لوزارة الصحة بإقليم ميدلت (جماعة إملشيل)؛ فضلا عن تنظيم قوافل طبية و زيارات ميدانية للوحدات الطبية المتنقلة عبر مختلف الأقاليم المحصية لتعزيز التغطية الصحية وتفعيل البرنامج السنوي "رعاية" لوزارة الصحة لخدمة الساكنة المحلية المعنية بموجة البرد والثلوج، وكذا تتبع حالات النساء الحوامل والتكفل بالمقبلات على الولادة، وتفقد المسنين الذين يعيشون في مساكن معزولة لوحدهم وكذا الاشخاص المصابين بأمراض مزمنة.
- تخصيص حصص من المواد الغذائية والأغطية وتوزيعها على الاقاليم المعنية بمخطط موجة البرد بمساهمة المجتمع المدني بشكل فعال.
- خدمات الايواء والاغاثة، وذلك من خلال مد مراكز دور الطالبة والطالب والداخليات والمستشفيات والمراكز الصحية ودور الأيتام بالأغطية.
- تهيئة منصات لنزول الطائرات المروحية لإجلاء الحالات الصحية المستعجلة، وتوزيع المؤن الغذائية على ساكنة بعض المناطق المعزولة خصوصا مناطق الرحل.
- توزيع حطب التدفئة والأفران المحسنة في إطار تفعيل البرنامج السنوي للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، حيث تم توزيع زهاء 6.200 وحدة على الساكنة و على المؤسسات التعليمية المعنية بموجة البرد والثلوج علاوة على تفعيل عملية تدفئة مراكز الصحة ودور الأمومة المشمولة بالمخطط الوطني للتخفيف من آثار موجة البرد.
- السهر على توفير وتوزيع العلف المدعم للماشية وذلك في إطار برنامج وزارة الفلاحة.
- فك العزلة عن الدواوير وتأمين الولوج إليها. وفي هذا الإطار عملت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك بتنسيق مع السلطات الإقليمية والمحلية على الفتح المتواتر للطرق الوطنية، والجهوية، والاقليمية وتعبئة آليات إزاحة الثلوج لتأمين سلاسة المرور وضمان سلامة المواطنين، مع ترميم وتجهيز ملاجئ الثلوج، لإيواء مستعملي الطرق عند الاقتضاء.
- تعزيز شبكة محطات الرصد الجوي لمراقبة ورصد الحالات الجوية وعناصر الطقس المختلفة من خلال إضافة محطات جديدة بالأقاليم المعنية.

وجدير بالإشارة أن مصالح الإدارة الترابية بمعية كافة مكونات لجن اليقظة والتتبع، تظل مجندة باستمرار للتدخل من أجل تقديم كل أشكال الدعم والمساعدة للمواطنين مع تعبئة جميع الموارد والوسائل الكفيلة بضمان سلامتهم وحماية ممتلكاتهم، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.**

ثانيا: في مجال التنمية البشرية، قامت وزارة الداخلية، موازاة مع التطور الحاصل في مجال الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري، باعتماد تصور جديد يقوم في جوهره الأساسي على إعطاء الأولوية من جهة للمناطق الفقيرة والفئات الهشة والمحددة حسب مؤشرات خريطة الفقر المتعدد الأبعاد، مع تركيز العمل من جهة ثانية على الجوانب اللامادية للتنمية البشرية طيلة مراحل حياة الفرد انطلاقا من الاهتمام بتنمية الطفولة المبكرة إلى مواكبة الأطفال والشباب على مستويات الدعم المدرسي والإدماج المستقبلي في سوق الشغل، هذا مع العمل على مواصلة جهود محاربة الفقر والإقصاء وترسيخ قيم الكرامة والمساواة والتضامن.

وتضطلع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثالثة بدور الرافعة بالنسبة لمختلف برامج القطاعات الوزارية المعنية باعتماد أربعة برامج شعارها تحقيق قيم العدالة الاجتماعية والكرامة وبعث الأمل، وهي كالتالي:

- برنامج تدارك الخصاص المسجل على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا، وبرنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة واللذين يعتبران امتدادا للمرحلتين الأولى والثانية.
- برنامج تحسين الدخل والادماج الاقتصادي للشباب الذي يهدف الى تأهيل الشباب لولوج سوق الشغل ومواكبة حاملي المشاريع منهم، بالإضافة الى دعم الاقتصاد التضامني والاجتماعي.
- برنامج الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة والذي يعتبر لبنة جديدة في بناء صرح المنظومة المندمجة للتنمية وإعطاء دفعة قوية للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة من أجل محاربة الحتمية الاجتماعية وبعث الأمل، عبر الاستثمار في الرأسمال البشري منذ المراحل المبكرة للفرد. وسيتم ذلك عبر برنامجين فرعيين متكاملين:
  - يعنى الأول **بتنمية الطفولة المبكرة**، باعتبارها مرحلة حاسمة بالنسبة للفرد من أجل تجاوز معيقات التنمية، بحيث سيتم وبتنسيق وتكامل مع برامج القطاعات الوزارية المختصة، استهداف النساء الحوامل والمرضعات والأطفال الأقل من 6 سنوات المنحدرين من الأوساط الفقيرة والمعوزة عبر المساهمة في تقوية نظام صحة الأم والطفل والرفع من جودة تغذية الطفل ودعم تعميم التعليم الأولي لمكافحة الاخفاق المدرسي.
  - البرنامج الفرعي الثاني والمتعلق **بمواكبة الأطفال**، فيهدف إلى التخفيف من التفاوتات المسجلة في مجال التعليم، من خلال تمكين هذه الفئة العمرية الممتدة ما بين 6 و18 سنة والمنحدرة من الأوساط الفقيرة، من الدعم الضروري لتحقيق التفوق المدرسي والمساهمة في انفتاحها عبر الولوج إلى الأنشطة الفنية والثقافية والرياضية.

وتفعيلا لهذه الرؤية، عملت وزارة الداخلية على ثلاثة مستويات تهم ما يلي:

- **المستوى المتعلق بصحة وتغذية الأم والطفل:** تم إبرام اتفاقية ثلاثية الأطراف تجمع بين وزارتي الداخلية والصحة ومنظمة اليونيسف من أجل وضع منظومة للصحة الجماعاتية بالعالم القروي للتمكن من تقليص الوفيات لدى الأمهات وحديثي الولادة والرضع والأطفال، ومحاربة التأخر في النمو، والنقص في التغذية؛ مع إعطاء الأولوية لجهات بني ملال-خنيفرة، مراكش-آسفي ودرعة-تافيلالت، لكونها تسجل مؤشرات متدنية في هذا المجال، حيث تم خلال هذه السنة تعبئة غلاف مالي يقارب 100 مليون درهم لاقتناء معدات طبية لفائدة 596 مؤسسة صحية موزعة على 14 إقليما بالجهات الثلاث السالفة الذكر، كما تم تعزيز هذا العرض ببرمجة 44 دار للأمومة واقتناء 107سيارة للإسعاف.
- **المستوى المرتبط بالتعليم الأولي** في بعده الخاص بتنمية الإدراك المعرفي والاجتماعي للطفل، وتمكينه من الكفايات اللازمة لضمان النجاح والتفوق المدرسي، تعمل المبادرة على تعميم الولوج إلى التعليم الأولي بالوسط القروي عبر:

✓ توفير عرض مهم من خلال بناء 10.000 وحدة للتعليم الأولي المجاني وتأهيل 5.000 وحدة قائمة في الفترة الممتدة ما بين 2019-2023، وذلك تفعيلا لمضامين اتفاقية الإطار الموقعة بين وزارتي الداخلية والتعليم بمناسبة إعطاء انطلاقة المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

✓ ضمان جودة العرض التعليمي من خلال تعزيز مجالات الشراكة مع فاعلين استراتيجيين متخصصين، وتبني محتوى تربوي معتمد وتخصيص برامج لتكوين المربيين.

✓ بناء وتهيئة وتجهيز هذه الوحدات وفق معايير تقنية وفنية موحدة مع تحمل تكاليف تسييرها لمدة سنتين في أفق إحداث نموذج مستدام للتدبير بتعاون مع قطاع التربية الوطنية والجماعات الترابية والمجتمع المدني.

وفي هذا الإطار، تم إلى حدود اليوم، **إحداث 1020** حجرة للتعليم الاولي من **أصل 1200** مبرمجة برسم سنة 2019 مما مكن من استقبال قرابة **22.500** طفل يؤطرهم **1253** مشرف تربوي.

- **فيما يتعلق بمحاربة الهدر المدرسي وتعزيز انفتاح الأطفال والشباب** تم في تجربة نموذجية أولى برسم سنة 2019، استهداف **2300** تلميذ وتلميذة للاستفادة من الدعم المدرسي بجهة سوس ماسة (عمالتي اكادير إدا اوتنان وانزكان ايت ملول) بشراكة مع جمعية رائدة في الميدان، في أفق تعميمها على الصعيد الوطني. كما تم في نفس السياق دعم النقل المدرسي بالمناطق النائية، باقتناء **401** حافلة برسم سنة 2019 لفائدة أكثر من **21700** تلميذ وتلميذة مع تحسين وتقوية العرض المتعلق بالإقامة (دار الطالب والطالبة، إلخ) ، حيث تمت برمجة بناء وتأهيل**126** دار للطالب والطالبة.

- **على مستوى التحسيس والتواصل**، قامت وزارة الداخلية بجملة من الإجراءات أبرزها:

✓ تنظيم الدورة الأولى للمناظرة الوطنية للتنمية البشرية **تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، وذلك تحت شعار "الطفولة المبكرة: التزام من أجل المستقبل". وقد تميزت هذه التظاهرة بتوجيه رسالة ملكية سامية للمشاركين شكلت بحق خارطة طريق للنهوض بالتنمية البشرية في شقها اللامادي.

✓ تنظيم حملات تحسيسية وتوعوية على الصعيدين الوطني والمحلي خلال الفترة الممتدة من 21 أكتوبر الى 04 نونبر من هذه السنة بشأن أهمية مرحلة الطفولة المبكرة والإجراءات التي يتعين مباشرتها في مجالات الصحة والتغذية والتعليم من طرف المعنيين بالأمر ابتداء من الأسرة.

ثالثا: مواكبة ودعم الجماعات الترابية:

إيمانا من هذه الوزارة بأهمية دور الجماعات الترابية كشريك استراتيجي لتحقيق التنمية في أبعادها الشاملة، **فقد تم الحرص على دعمها ومواكبتها في تفعيل برامجها الإنمائية، لا سيما من خلال ما يلي:**

✓ على مستوى **برامج التأهيل الحضري للمدن والمراكز الحضرية**، والتي يتم إنجازها ضمن مخططات متعددة السنوات، فقد قامت الوزارة، برسم السنة الجارية، بدراسة والمصادقة على 11 اتفاقية للشراكة، بغلاف مالي إجمالي قدره 1,056 مليار درهم، بمساهمة للوزارة تناهز260 مليون درهم، لفائدة عدد من الجماعات ببعض العمالات والأقاليم.

✓ وبخصوص **برامج التنمية المندمجة للجهات الجنوبية الثلاث** (برسم الفترة 2016-2021)، فقد بادرت الوزارة في إطار التزاماتها التعاقدية بالنسبة لعقود البرامج برسم سنة 2019، إلى تحويل ما يناهز 1570 مليون درهم، كحصة من التزامها المالي. ومنذ انطلاق هذا البرنامج، بلغ عدد المشاريع المنجزة 70 مشروعا، والمشاريع في طور الإنجاز 291 مشروعا، ويوجد 345 مشروعا في طور الإطلاق.

✓ فيما **يتعلق ببرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي** (2017-2023)، والذي أعطيت انطلاقته سنة 2017 بميزانية إجمالية قدرها 49,94 مليار درهم، فقد بلغت الاعتمادات المرصودة برسم مخططات عمل سنوات 2017 و2018 و2019 ما مجموعه 22,45 مليار درهم، منها 6,80 مليار درهم برسم السنة الجارية.

وللتذكير، فإن هذا البرنامج يهدف إلى فك العزلة عن المناطق القروية والجبلية وتعميم وتحسين ولوج الساكنة إلى الخدمات الأساسية (الماء الصالح للشرب، الكهرباء، الصحة والتعليم) على مستوى 29 ألف دوار في 1272 جماعة، فضلا عن توفير الظروف اللازمة لتعزيز وتنويع الإمكانيات الاقتصادية بهذه المناطق، مما سينعكس إيجابا على تحسين مؤشرات التنمية بها.

✓ وفي إطار تعميم تزويد العالم القروي بالماء الشروب، تمّ رصد الحصة الأولى من الاعتمادات بمبلغ 165,57 مليون درهم، عن طريق حصة الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة، منها 99,08 مليون درهم لفائدة المشاريع التي تشرف على إنجازها الجماعات و50,25 مليون درهم لفائدة المشاريع المنجزة في إطار البرنامج الوطني لتزويد الوسط القروي بالماء الشروب. وموازاة مع ذلك، فقد مكن البرنامج الاستعجالي المعتمد خلال الفترة الصيفية لهذه السنة من تزويد حوالي مليوني نسمة من الساكنة بالماء الشروب بواسطة الشاحنات الصهريجية واقتناء الخزانات البلاستيكية، حيث تمت إلى نهاية شهر شتنبر المنصرم، تعبئة 181 مليون درهم لتمويل هذا البرنامج.

✓ وبخصوص **برنامج الكهربة القروية الشمولي**، فقد تمت دراسة أكثر من 50 طلب دعم مالي يتعلق بتمويل مشاريع لتزويد الوسط القروي بالشبكة الكهربائية. وقد بلغ حجم الدعم المالي الذي تم تخصيصه عبر الضريبة على القيمة المضافة، إلى غاية متم شهر غشت من هذه السنة، حوالي 28 مليون درهم وبمساهمة إجمالية للوزارة تفوق 2 مليار درهم في تمويل هذا البرنامج الوطني منذ انطلاقته.

ولمواجهة التّحديات التي يعرفها قطاع الكهرباء، قامت الوزارة بالتأشير على أكثر من 19 اتفاقية شراكة بين المكتب الوطني للكهرباء والجماعات الترابية، قصد كهربة أزيد من 4429 كانون بـ 415 دوار بـ 100 جماعة. كما عملت أيضا على تتبع المشاريع المتعلقة بالكهرباء في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي سالف الذكر، حيث تمت برسم هذه السنة برمجة كهربة حوالي 2262 كانون بـ 104 دوار.

✓ وفيما يخص **برنامج الطرق القروية**، فقد تمت مواصلة دعم الجماعات التي لا تتوفر على الموارد الكافية لتمويل حصتها في البرنامج الثاني للطرق القروية الذي بلغت نسبة الولوج الطرقي به حوالي 79,3 %. ويقدر مبلغ الدعم المالي الإجمالي بـ 454,3 مليون درهم.

وانخرطت الوزارة في تمويل عدد من المشاريع الطرقية المهيكلة، كمشروع الطريق السريع بين وجدة والناضور بمساهمة مالية قدرها 450 مليون درهم، ومشروع بناء الطريق السريع بين تزنيت والعيون وتوسيع وتقوية الطريق الوطنية رقم 1 بين العيون والداخلة بمساهمة مالية قدرها 2 مليار درهم.

✓ وفي إطار سياستها الهادفة إلى **عصرنة منظومة التنقلات الحضرية والنقل العمومي الحضري**، واصلت الوزارة مواكبتها للجماعات الترابية، من خلال اعتماد الآليات الخاصة بالتخطيط والتمويل. ومن بين التدابير المتخذة في هذا الإطار، تم تقديم الدعم المالي والتقني لإنجاز مخططات التنقلات الحضرية، حيث بلغت التكلفة المالية الإجمالية حوالي 136 مليون درهم، ساهمت فيها الوزارة بـ 68 مليون درهم.

كما تساهم الوزارة في إطار صندوق مواكبة إصلاحات النقل الحضري والرابط بين المدن في دعم الجماعات الترابية من أجل إنجاز بنيات النقل العمومي في مسارات خاصة، إذ تم تخصيص مبلغ 250 مليون درهم لفائدة الصندوق من أصل 900 مليون درهم مبرمجة برسم سنة 2019. وقد ساهمت الوزارة في تمويل المشاريع المهيكلة كالترامواي بالرباط والدار البيضاء، واقتناء الحافلات ذات المستوى العالي للخدمة على مستوى الدار البيضاء وأكادير، وكذا الحافلات الكهربائية بمراكش وممرات الحافلات لتحسين السرعة التجارية وتجويد الخدمات.

وتم برسم هذه السنة منح إعانات من طرف هذا الصندوق لفائدة الفاعلين في القطاع بما مجموعه 243,7 مليون درهم.

✓ ولضمان تغطية التراب الوطني بالخدمات المتعلقة **بحفظ الصحة** خاصة بالمناطق القروية، عملت الوزارة على إعطاء الانطلاقة خلال سنة 2018، لبرنامج يهدف إلى إحداث 64 "مجموعة الجماعات الترابية" لحفظ الصحة، على ثلاث مراحل تهم 674 جماعة. وتقدر الكلفة الإجمالية لهذا البرنامج بـ 512 مليون درهم تمول مناصفة بين الوزارة والجماعات الترابية. وفي هذا الإطار، توصلت الوزارة بـ 18 ملف طلب إحداث مجموعة الجماعات الترابية لحفظ

الصحة، تمت الاستجابة لـ 12 طلبا، كما أعطيت الموافقة لتمويل 11 مكتبا جماعيا لحفظ الصحة بمبلغ 39 مليون درهم.

رابعا: فيما يتعلق بالجماعات السلالية، فقد باشرت وزارة الداخلية، بنفس الإرادة التنموية، ملف إصلاح منظومة أراضي هذه الجماعات السلالية، حيث عملت على إعداد ثلاثة مشاريع قوانين، كورش تشريعي طموح سيفتح عهدا جديدا، ليس فقط بالنسبة لذوي الحقوق أعضاء الجماعات السلالية، بل إن الآثار الإيجابية لهذا الإصلاح ستشمل العالم القروي برمته، نظرا لشساعة هذه الأراضي وعدد الساكنة المرتبطة بها.

إن رهان إصلاح طرق تدبير وتثمين هذا النوع من الأراضي سيؤدي، لا محالة، إلى تحسين وضعية ذوي الحقوق وسيشجعهم على الاستقرار والاستثمار في أراضيهم، كما أنه سيمكن من جلب الاستثمارات إلى العالم القروي وخاصة في الميدان الفلاحي، مما سيساهم في تطوير الانتاج وإحداث فرص الشغل وبالتالي دمج الساكنة القروية في مسلسل التنمية.

وفي هذا الصدد، فقد تمت تعبئة ما لا يقل عن مليون هكتار إضافية من أراضي الجماعات السلالية مع ضبط المحفظة العقارية القابلة للتمليك لفائدة ذوي الحقوق، واعتماد مقاربة تشاركية لمواكبة عملية التمليك والتثمين وتوفير المواكبة التقنية والمالية المطلوبة. ولتشجيع المبادرات الخاصة في مجال الاستثمار الفلاحي، تم دعم277 مشروعا لفائدة 278 تعاونية فلاحية على مستوى 24 عمالة وإقليم.

وبهدف توظيف أنجع لمدخرات الجماعات السلالية، فقد تمت المصادقة، خلال السنة الجارية على 46 مشروعا بقيمة تناهز50 مليون درهم لفائدة 41 جماعة سلالية بهدف تعزيز البنيات الأساسية، فضلا عن دعم المشاريع المدرة للدخل لفائدة الجماعات السلالية.

خامسا: بالنسبة للتنشيط الاقتصادي على المستوى الترابي، فكما في علمكم، تم إصدار القانون المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، حيث تم تحويل هاته المراكز إلى مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، مع توسيع نطاق مهامها لتشمل تسهيل الاستثمار وتطوير العرض الترابي، وجذب الاستثمارات المنتجة للثروة والمحدثة لمناصب الشغل.

ولتمكين هاته المراكز من الشروع في مزاولة مهامها بنجاح، عملت وزارة الداخلية على التحضير لمرحلة الانطلاقة من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات، أهمها إعداد عرض نموذجي للخدمات الاستثمارية الممكن تقديمها وفق المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال، وتحديد لائحة أولية تتضمن خمسين اختصاصا ذي أولوية يتعين نقلها من المستوى المركزي إلى مستوى اللاتمركز لتقريب الإدارة من حاملي المشاريع، فضلا عن تعيين مدراء جدد للمراكز الجهوية للاستثمار، ووضع وتنزيل استراتيجية رقمنة المساطر المندرجة ضمن صلاحيات هاته المراكز.

وبالموازاة مع ذلك، وضمانا لإنجاح الأوراش المذكورة، تم خلال هذه السنة، إصدار المرسوم بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، باعتباره لبنة أساسية في بناء الجهوية المتقدمة، حيث يعكس هذا الميثاق روح التوجهات الملوكية السامية الرامية إلى الحد من سلبيات تمركز اتخاذ القرار، من خلال نقل السلط والوسائل والاعتمادات من الإدارة المركزية إلى المصالح اللاممركزة، من أجل تمكينها من القيام بالمهام المنوطة بها واتخاذ المبادرة تحقيقا للنجاعة والحكامة الترابية.

سادسا: فيما يتعلق بمحور الحكامة، فإيمانا من هذه الوزارة بأهمية التحديث والمراقبة والتخليق في أية عملية تنموية، فإنها ما فتئت تسعى إلى بلورة استراتيجيات وبرامج مندمجة ترمي إلى إعادة هيكلة وتحديث المصالح الإدارية والرفع من قدرات رأسمالها البشري، وكذا تعزيز بنياتها التدبيرية واللوجيستية، فضلا عن اعتماد الرقمنة وتبسيط المساطر وترسيخ آليات التتبع والافتحاص والمراقبة.

وفي هذا الصدد، واصلت **المفتشية العامة للإدارة الترابية** تدخلاتها، حيث أنجزت إلى نهاية أكتوبر من السنة الجارية، 121 مهمة افتحاص وتدقيق ومواكبة. كما أنجزت 69 مهمة بحث وتحري أسفرت عن اتخاذ إجراءات تقويمية أو تأديبية أو الإحالة على الأجهزة القضائية.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

بلغ الغلاف المالي الإجمالي المرصود للميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم سنة 2020، ما مجموعه35,21 مليار درهم، بما في ذلك اعتمادات الالتزام، موزع كالتالي:

1: ميزانية التسيير بمبلغ 28,49 مليار درهم، ويشمل اعتمادات الموظفين بمبلغ 24,58 مليار درهم واعتمادات المعدات والنفقات المختلفة بمبلغ 3,91 مليار درهم.

2: ميزانية الاستثمار بمبلغ 6,72 مليار درهم بما في ذلك اعتمادات الأداء 3,12 مليار درهم واعتمادات الالتزام 3,6 مليار درهم.

وتبلغ **الاعتمادات المرصودة للحسابات الخصوصية** برسم سنة 2020 ما مجموعه 46,63 مليار درهم موزعة على كما يلي:

- صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة والمراقبة وحماية المستهلك وضبط السوق والمدخرات الاحتياطي (5 ملايين درهم)؛
- صندوق مواكبة إصلاحات النقل الحضري والرابط بين المدن (2,91 مليار درهم)؛
- حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة (30,91 مليار درهم)؛
- الصندوق الخاص لتنمية ودعم الوقاية المدنية (200 مليون درهم)؛
- الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصودة للجهات (8,64 مليار درهم)؛
- حساب تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة (1,50 مليار درهم)؛
- صندوق دعم الأمن الوطني (30 مليون درهم)؛
- الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر(463,93 مليون درهم)؛
- صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة (714مليون درهم)؛
- صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (300 مليون درهم)؛
- صندوق التضامن بين الجهات (959,80 مليون درهم).

وفيما يتعلق **بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة**، فيبلغ السقف الإجمالي المخصص لمديرية تكوين الأطر الإدارية والتقنية ما مجموعه 80 مليون درهم.

وأخيرا، فقد بلغت حصة الوزارة من المناصب المحدثة برسم سنة 2020، ما مجموعه 9.104 منصبا.

تلكم حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية للسنة المقبلة، وفقنا الله جميعا لخدمة وطننا العزيز في ظل القيادة الرشيدة لصاحب **الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.**

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

8

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

برسم السنة المالية 2020

رئيس اللجنة
أحمد شد

مقرر اللجنة
م. عبد الرحيم الكامل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة الداخلية والجماعات

الولاية التشريعية 2015-2021

السنة التشريعية:2019-2020

دورة أكتوبر: 2019

تقـــــديـــم الـتـقـريـــر

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، بعد دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء برسم السنة المالية 2020.

خصصت اللجنة اجتماعا يوم الجمعة 22 نونبر 2019 لدراسة مشروع الميزانية المذكورة، برئاسة السيد أحمد شد رئيس اللجنة، وبحضور السيد عبد القادر اعمارة وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء.

في مستهل هذا الاجتماع ألقى السيد الوزير عرضا مفصلا وشاملا، استعرض فيه الإطار المرجعي لإعداد مشروع القانون المالي لسنة 2020 والمتمثلة في:

- مواصلة دعم السياسات الاجتماعية؛
- تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإرساء آليات الحماية الاجتماعية؛
- مواصلة الإصلاحات الكبرى؛

- إعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاولة من أجل رفع وثيرة النمو وإحداث فرص الشغل.

وأكد أن قطاع الطرق يعرف تطورا ملحوظا وتنوعا في الرصيد الطرقي الذي تتوفر عليه بلادنا: الطرق السيارة، الطرق السريعة، الطرق الجهوية والإقليمية والمنشآت الوطنية، وتوقف عند الأهداف الاستراتيجية لهذا القطاع الحيوي وهي:

- ✓ تطوير شبكة طرقية توفر خدمات مجالية المستوى مع تقوية العرض الطرقي حول الأقطاب الحضرية الكبرى؛
- ✓ تحديث الشبكة الطرقية للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ توفير خدمة ملاءمة لمستعملي الطريق والقيام بصيانة وتثمين الرصيد الطرقي؛
- ✓ تأهيل وتحسين مستوى الخدمة بالنسبة للمنشآت الفنية؛
- ✓ تطوير شبكة طرق جديدة تعتمد سياسة القرب من أجل تحسين التوازن الترابي والتلقائية المشاريع المتعلقة بالتنمية البشرية.

وعدد السيد الوزير أهم منجزات الوزارة، في هذا القطاع الحيوي، وبرنامج عمل الوزارة لسنة 2020 بالأرقام لتنفيذ الاتفاقيات الموقعة أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي يبلغ عددها 10 اتفاقيات، تحمل بين طياتها مشاريع مندمجة تهم عدة مدن مغربية، سيكون لها

وقع اقتصادي واجتماعي وتنموي على بلادنا، وتطوير شبكة الطرق والعرض الطرقي وتحسين شروط السلامة.

وبالنسبة لقطاع الماء، أفاد أن المغرب يتوفر على رصيد مهم من السدود ومحطات معالجة مياه الشرب، مما مكن من تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب على المجال الحضري، ورفع نسبة الولوج في الوسط القروي الى4, 97 %، وحماية السهول والمدن من الفيضانات، وسقي أكثر من 2 مليون هكتار.

وأفاد أن الإطار المرجعي لإنجاز ميزانية 2020 يتمحور حول المخطط الوطني للماء والذي يحدد الأولويات الوطنية وبرامج العمل من أجل تأمين حاجيات البلاد من الماء، وتحيين المخطط الوطني للماء والمخططات التوجيهية للهيئة المندمجة للموارد المائية، وحول البرنامج الأولي للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي2019-2026.

هذا، وأشار إلى أهم منجزات الوزارة في هذا القطاع ويبقى أهمها إحداث منشآت الهندسة المدنية، والحماية من الفيضانات، وتثمين الموارد المائية.

وارتباطا بنفس القطاع، تطرق إلى برنامج عمل الوزارة لسنة 2020 والمرتكز حول تشييد سدود جديدة، ووضع دراسات حول تدبير وتخطيط الموارد المائية.

أما على مستوى قطاع الموانئ أفاد أن المغرب يتوفر على رصيد هام من الموانئ التي يبلغ عددها 43 ميناء، 14 منها تجارية متعددة المهام، 22 بحرية و 7

خاصة بالترفيه، كما استعرض الأهداف الاستراتيجية الخاصة بهذا القطاع وهي:

- تحسين القدرة التنافسية للسلسلة اللوجستكية؛
- تأمين الإمدادات الاستراتيجية؛
- مواكبة التغييرات الاقتصادية؛
- رفع قدرة المنظومة المينائية على التكيف مع التغييرات الإقليمية والدولية.

وأشار إلى المنجزات المحققة في هذا القطاع والتي ترتكز على إنهاء الأشغال بميناء أسفي الجديد وتسليمه إلى الوكالة الوطنية للموانئ، وتأهيل وتوسيع مجموعة من الموانئ وبرنامج عمل سنة 2020 المبني على مواصلة تنزيل الاستراتيجية المينائية وتحديد وحفظ وتثمين الملك العمومي وحماية المنشآت المينائية والبحرية.

وبالنسبة لقطاع السكك الحديدية، أكد أن المغرب يحتل المرتبة الأولى إفريقيا من حيث جودة البنيات التحتية السككية: منها 2295 كلم خطوط السكك الحديدية، و200 كلم خط فائق السرعة و14405 منشأة فنية سككية، وأبرز أهم محاور الاستراتيجية الوطنية لتطوير القطاع، من خلال توفير شبكة سككية فعالة وعصرية، وتحسين المنتوج السككي وتوفير خدمات أكثر جاذبية وتحسين المردودية والتنافسية وفعالية آليات الإنتاج، وتوقف عند منجزات 2019 وبرنامج عمل 2020.

وبخصوص قطاع اللوجستيك، أوضح أن الأهداف المسطرة تنبني على تقليص التكلفة اللوجستكية بالمغرب، الحد من اكتظاظ الطرقات والمدن، تقليص انبعاث ثاني أوكسيد الكربون الصادر عن النقل الطرقي بنسبة 35%، بزيادة القيمة المضافة الناجمة عن انخفاض الكلفة اللوجستكية وبروز قطاع لوجستيكي فعال، وأشار إلى أهم المنجزات في هذا القطاع وبرنامج عمل المشاريع لسنة 2020.

وتطرق السيد الوزير من جهة أخرى إلى قطاع النقل الطرقي والذي تعرف مؤشراته على مستوى النقل الطرقي للمسافرين، السياحي، والنقل المزدوج، والمستخدمين، والمدرسي والبضائع تطورا مضطربا من سنة إلى أخرى، كما عدد أهم منجزات الوزارة على صعيد تكوين السائقين المهنيين، ومنحة تجديد وتكبير المركبات وتدبير أنشطة النقل الطرقي وتأهيل مناخ قطاع النقل الطرقي وتعزيز حكامته، ومن جهة أوضح أن تأهيل سوق النقل، والمقاولة النقلية وكذا الرفع من مهنة الموارد البشرية العاملة بالقطاع تعد من أهم برامج عمل 2020.

أما بالنسبة للسلامة الطرقية، أفاد أن حضيرة السيارات عرفت زيادة ب1,49 %خلال ثمانية أشهر الأولى من سنة2019، وأكد أن أهداف الوزارة ورهاناتها تقليص عدد القتلى ضحايا حوادث السير ب50% من أفق 2025 مع العمل على المدى المتوسط على تحقيق عدم تجاوز 2800 قتيلا سنة 2020.

وأورد أهم منجزات الوزارة على صعيد المراقبة الطرقية البحث العلمي، تهيآت السلامة الطرقية، تعليم السياقة وعمل اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث

السير، كما أجمل برنامج عمل الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية سنة 2020 في محاور أساسية:

- ❖ وضع آليات الحكامة الجيدة للوكالة؛
- ❖ التوعية والتواصل والتحسيس والتأطير في مجال
- ❖ السلامة الطرقية؛
- ❖ مواكبة الجماعات المحلية؛
- ❖ الانفتاح على التكنولوجيا الحديثة؛
- ❖ الانفتاح على الشركاء والمهنيين؛
- ❖ الاستثمار في الأجيال الصاعدة من خلال برامج التربية الطرقية.

وعلى صعيد قطاع النقل البحري تطرق السيد الوزير إلى الأهداف الاستراتيجية المسطرة والمتحورة حول تحسين مساهمة الأسطول الوطني في التدفقات، دعم وتطوير الأسطول الوطني، وتعزيز السلامة والأمن البحريين والحفاظ على البنية البحرية، وخلق فرص الشغل والارتقاء بالتكوين البحري.

هذا، وتوقف عند المنجزات المحققة في هذا القطاع سنة 2019 وخصوصا عملية مرحبا التي عرفت تهيئة 30 سفينة لمواكبة ارتفاع عدد المغاربة الوافدين عبر الموانئ المغربية، وسجلت هذه العملية عبور حوالي 2,8 مسافر وما يفوق 650 ألف عربة.

كما تطرق السيد الوزير أيضا إلى المخطط الذي عرف اصدار وتتبع إخراج نصوص تشريعية والتي تدخل مديرية التجهيزات العامة في إطار التدبير المفوض لمشاريع استثمارية قيمتها 16,14 مليار درهم من بينها عدة وزارات

ومؤسسات عمومية وجماعات ترابية، وتدبير الملك العمومي، وتنظيم مهن البناء والأشغال العمومية، البيئية والمخاطر، وتعزيز التعاون مع مختلف الشركاء جهويا ودوليا.

وبخصوص العلاقة بين الوزارة والمنتخبين عدد السيد الوزير مجمل الزيارات الميدانية، واللقاءات التواصلية مع السادة المنتخبين خاصة السيدات والسادة البرلمانيين، منذ 2017.

وفي ختام عرضه، استعرض السيد الوزير مجموع الاعتمادات المبرمجة برسم مشروع القانون المالي لسنة 2020 وجاءت على النحو التالي:

- ميزانية الاستثمار تصل إلى 13809 مليون درهم.
- ميزانية التسيير 752 مليون درهم،
- الموظفين 1048 مليون درهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

في مستهل تدخلاتهم في إطار المناقشة العامة، قدم السيدات والسادة المستشارون التهاني للسيد الوزير بمناسبة تجديد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله للثقة في شخصه على رأس هذه الوزارة، وعبروا عن الإشادة بالعرض الذي قدمه السيد الوزير أمام اللجنة، والمتضمنة لمجموعة من المعطيات والأرقام والبرامج، تعكس الجهود المبذولة والإرادة الفعالة لبلوغ

الأهداف والمرامي المتوخاة خدمة للتنمية الشاملة، كما نوهوا بالعمل الذي يقوم به أطر وموظفي الوزارة، بالنظر لمساهمتها الفعالة في الرفع من مستوى البنيات التحتية التي تعد أحد الدعائم الأساسية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي.

واعتبر أحد السادة المتدخلين أن برمجة مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية قبل مناقشة الميزانية العامة سابقة ولا يجب تكرارها، مطالبا مناقشة الميزانية العامة والاطلاع على مضامينها قبل الشروع في مناقشة الميزانيات الفرعية، كي تحفظ لمؤسسة البرلمان مكانتها في تعاملها مع الحكومة.

وأشار أحد السادة المستشارين إلى أن الوثائق المقدمة من طرف الوزارة لا تختلف عن سابقاتها من حيث منهجية إعدادها والمحاور التي تتضمنها، مطالبا بضرورة الابداع في إصدار الوثائق المصاحبة للميزانية الفرعية، وتضمينها للمؤشرات والبرامج والأرقام المنجزة عوض ترك الرأي العام يتخبط في نقاش شعبوي بعيدا عن الحقيقة.

وأجمع أغلب المتدخلين على أن خط السكك الحديدية الفائق السرعة يشكل مشروعا هاما وإضافة نوعية وكبيرة لبلادنا، مشيدين بالنجاح الذي حققه، ومؤكدين على أنه أجاب على كافة المخاوف التي كانت مطروحة لدى المواطنين، وخصوصا فيما يتعلق بثمن التذاكر الذي يبقى في متناول جميع الشرائح الاجتماعية، مطالبين في نفس الوقت العمل على إيصال خط القطار فائق السرعة إلى مدينة مراكش ومن تم إلى مدينة أكادير لربط الشمال بالجنوب بخط السكك الحديدية.

وبخصوص قطاع النقل، طالب أحد المتدخلين بضرورة اعتماد سياسة للنقل واضحة المعالم، ومحددة لمجال تدخل كافة وسائل النقل والفاعلين وتنظيمها بدقة، وخصوصا على مستوى المدن قصد تفادي بعض الإشكاليات التي يطرحها مهني القطاع من أصحاب سيارات الأجرة وأرباب الحافلات، والتغلب على كل الاكراهات التي تعيق تطور هذا القطاع الحيوي.

كما تساءل السادة المستشارين حول برنامج تجديد الحضيرة، مطالبين في نفس الإطار بتمديد العمل به، وفتحه أمام كافة مهني النقل المختلفة سواء تعلق الأمر بنقل الموظفين أو نقل البضائع، وفتح نقاش جاد للتغلب على كافة الاكراهات التي تعترض تطور هذا القطاع.

وارتباطا بنفس السياق، تطرق بعض السادة المتدخلين إلى المشاكل التي تعرفها محطات النقل الطرقي من سلوكيات منافية للأخلاق وانتشار الابتزاز والاستغلال للمواطنين وعدم توفير خدمات لائقة، وتمت الإشادة بتجربة المحطة الطرقية الجديدة لمدينة طنجة وبتنظيمها المحكم، حيث تم إحداث شركة التنمية بدعم من الوزارة تسير هذه المحطة الطرقية وتشرف عليها، مما سيجعلها حريصة على توفير خدمات لائقة للمواطنين، واقترح احد السادة المستشارين تعميم هذه التجربة، بتجديد المحطات الطرقية بالمدن وتحسين جودة النقل الطرقي وتحسين حضيرة العربات والحافلات، وتكثيف الجهود لمحاربة حوادث السير وخاصة المميتة التي يعرفها النقل الطرقي للمسافرين، وإعادة النظر في سياسة النقل الطرقي في شموليتها.

وطالب أحد السادة المتدخلين بضرورة تدخل الوزارة على مستوى الطرق القروية لفك العزلة عن الساكنة والإشراف على تشييدها عن طريق الشراكة مع الجماعات الترابية، خصوصا أنها لا تتوفر على الإمكانيات اللازمة للتدخل سواء تعلق الأمر بالإمكانيات التقنية أو المالية، كما طرح المشاكل المتعلقة بالنقل القروي، مسجلا أن النقل المزدوج غير كاف ولا يلبي حاجة ساكنة القرى والمراكز الصاعدة، وهذا ما يجعل النقل غير المرخص يقدم خدمة النقل للمواطنين مما يهدد سلامتهم وحياتهم.

كما تم طرح مشكل تصنيف الطرق والمسؤول عن صيانتها تفاديا لتداخل الاختصاصات، وتفاديا لإثقال كاهل الجماعات الترابية بأعباء جديدة يصعب تتبعها تقنيا وماليا.

هذا، وتم الاستفسار حول مستوى تقدم الدراسات المتعلقة بالطريق السريع الرابط بين مكناس والرشيدية، وتساءل متدخل آخر حول مآل الطريق السيار الرابط بين بني ملال وفاس وبني ملال ومراكش عبر قلعة السراغنة خصوصا أن هذه الطرق الوطنية تعرف تزايدا مضطردا لحركة العربات، وكذا الطريق المداري لمدينة بني ملال.

وأشاد أحد السادة المستشارين باستراتيجية الأقطاب المعتمدة والمتبعة من طرف الوزارة بخصوص تشيد الموانئ، الشيء الذي نتج عنه ارتفاع في نسبة حركية النقل البحري، ويعكس ذلك النجاح المحقق على مستوى عملية مرحبا لهذه السنة، إضافة إلى الانتهاء من إنجاز الشطر الثاني من ميناء طنجة المتوسطي، وميناء طنجة الترفيهي، كما تم التنويه بتدخل الوزارة في ترميم

مجوعة من المنارات نظرا لما تشكله من إرث تاريخي وثقافي وما ستحققه من إغناء للإرث الثقافي والسياحي ببلادنا.

وأكد أغلب المتدخلين على الأهمية البالغة التي يحتلها قطاع اللوجستيك على مستوى الرفع من التنمية الاقتصادية بالنظر إلى تزايد حركية عربات نقل البضائع على المستوى الدولي والوطني، مشيدين بسياسة الطرق المدارية التي خففت من الاكتظاظ في حركة السير بداخل المدن، إلى جانب ذلك تساءل السيدات والسادة المستشارين حول مدى تنفيذ أهداف الاتفاقية الموقعة مع القطاع الخاص لتشييد محطات اللوجستيك في بعض المدن علما أنه تم إنجاز محطة وحيدة بمدينة المحمدية.

أما قطاع الماء، فقد أجمعت كافة التدخلات على أهميته القصوى، مشيدة بما تحقق من إنجازات الربط بالماء الصالح للشرب على مستوى المدن، وكذلك على المستوى القروي، مطالبين في نفس الوقت باعتماد سياسة مائية تهدف إلى ترشيد الاستهلاك في بعض المناطق التي تعرف احتجاجات المواطنين على ندرة الماء الصالح للشرب.

كما طالب أحد السادة المستشارين بالتدخل لتنقية السدود من الأوحال، وكذلك القناطر لتفادي وقوع الفيضانات، وأفاد أحد المتدخلين أن هناك بعض العمارات والبنايات يتم تشيدها على جنبات الوديان، مما يشكل خطرا على أرواح المواطنين، مذكرا بما وقع بخصوص زهق الأرواح عند فيضانات أحد الوديان على ملعب لكرة القدم بإقليم تارودانت.

وبخصوص الحوار الاجتماعي، أشادت التدخلات بنجاح الوزارة في إيقاف إضراب أرباب وسائقي شاحنات النقل الطرقي، وبمستوى الحوار المتقدم الذي قطعته معهم الوزارة، واستفسر البعض حول مدى تنفيذ الوعود التي قدمتها الوزارة سواء تعلق الأمر بتوفير تكوين مجاني للسائقين المهنيين، أو توفير الكازوال المهني لتحفيز المقاولات والناقلين، كما تمت الإشارة إلى بعض الإنفلاتات التي تحدث أثناء الحوار مع المركزيات النقابية والجمعيات والتنسيقات المهنية مستشهدا بحدث هجوم أحد ممثلي الجمعيات على أحد النقابيين المنتمي إلى مركزية نقابية، مطالبا السيد الوزير باتخاذ التدابير من أجل ردع المسؤول عن هذا الاعتداء، وتفاديا لمثل هذه الوقائع والاحداث في المستقبل.

هذا، وتم التطرق إلى عدم وضوح الأرقام المتعلقة ببرامج التهيئة وخصوصا على مستوى تقدم الاشغال وإنجازها، وتمت المطالبة بضرورة تدقيق المعطيات وتوضيحها من الناحية التقنية حتى يسهل قراءتها والتعامل معها وتقييمها.

كما أشارت أغلب التدخلات إلى التأخر الحاصل على مستوى الأداءات بالنسبة للمقاولات التي تنجز مشاريع عمومية، الشيء الذي أدى إلى إفلاس مجموعة منها أو وقوعها في صعوبات مالية تهدد استقرارها المالي.

واحتل موضوع الامتناع عن تنفيذ الأحكام أهمية كبرى في النقاش داخل اللجنة، حيث تباينت الآراء بين مؤيد ومعارض للمادة 9 من قانون المالية لسنة 2020، حيث أكد أحد المتدخلين على أن الأمر لا يتعلق بالامتناع عن تنفيذ الأحكام والتي تدخل في باب الجنح التي يعاقب عليها القانون، إنما الأمر يتعلق

بصعوبات في التنفيذ مما يتطلب برمجتها في السنوات اللاحقة حتى تتحمل ميزانية الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية المبالغ المحكوم بها. إضافة إلى إعادة النظر في عمليه تنفيذ الأحكام الاستئنافية قبل صدور حكم النقض لما ينتج عن ذلك من ضياع لمصالح المؤسسات في حالة صدور أحكام منقوضة، وفي نفس السياق تمت المطالبة باحترام أحكام القضاء وتحمل الحكومة لمسؤوليتها في تنفيذها كي لا تضيع حقوق المواطنين وذكر أحد السادة المتدخلين بإسقاط المادة 8 مكرر من القانون المالي لسنة 2019 لنفس المبررات.

وأشار أحد السادة المستشارين إلى غياب الأثار الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة من المشاريع الكبرى التي يتم انجازها من طرف الحكومة على المواطنين، والتي تمول عن طريق الضرائب أو من خلال المديونية التي شهدت ارتفاعا كبيرا في السنوات الأخيرة، مطالبا بضرورة مراعاة الأثار الاجتماعية على المواطنين في دراسة وإنجاز المشاريع، خصوصا أن بلادنا لا تتحمل الكلفة المالية للبعض منها، وتم التأكيد على ضرورة إيجاد حلول ناجعة لمجموعة من الاتفاقيات والشراكات بين القطاعات الحكومية، والصعوبات التي تعاني منها بعض المؤسسات العمومية والجماعات الترابية والاوراش الكبرى المهيكلة والمتعثرة، وتوسيع دائرة تشييد البنيات التحتية جغرافيا لتقليص الفوارق المجالية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

عبر السيد الوزير في مستهل جوابه عن إشادته بالمدخلات القيمة للسيدات والسادة المستشارين، والتي تدل على وعيهم الأكيد بمختلف التحديات التي تعرفها وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، والنابعة من غيرتهم على ضرورة الدفع بتطوير القطاع وأهميته في تحسين مستوى البنيات التحتية والرفع من التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.

وأشار أن بعض القضايا المطروحة من قبل المتدخلين سيقدم فيها إيضاحات، بينما بعض القضايا وخصوصا ذات الطبيعة الجهوية والمحلية، أكد أنها تتطلب التدقيق في بعض المعطيات المتعلقة بها من أجل تقديم التفسيرات الضرورية عنها، وهذا ما سيحصل بعد اللقاء الذي سيتم عقده مع السادة الكاتبين العامين لقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك وقطاع الماء وبعض السادة المستشارين للمناقشة وطرح مجموعة من المشاكل ذات طبيعة محلية.

وأكد أن بعض المواضيع التي تمت مناقشتها لا تدخل في مجال اختصاص الوزارة من بينها قطاع النقل الجوي وقطاع تدبير النقل العمومي، وتدبير المحطات الطرقية والتي تدخل ضمن اختصاص وزارات أخرى بالإضافة إلى الجماعات الترابية التي توجد تحت وصاية وزارة الداخلية.

وأشار السيد الوزير إلى بعض القضايا التي لها حساسية اجتماعية من قبيل النقل داخل المدن، مؤكدا على ما جاء في أحد تدخلات السادة المستشارين حول ضرورة اعتماد سياسة واضحة في مجال النقل العمومي داخلها وحل المشاكل بشكل نهائي بمساهمة كافة الوزارات والمؤسسات والجماعات الترابية مع تجديد الحضيرة وفق برامج مندمجة ومواكبة ومصاحبة الجماعات الترابية كطرف فاعل.

وأفاد أن المغرب دولة لا تتوفر على موارد نفطية أو غازية أو دولة غنية، يمكن لها أن تتحمل استثمارات عمومية إضافية، وهذا ما يفرض التحكم الأنجع في الاستثمارات والاختيار الأنسب للمغرب، ويطرح هذا بالخصوص فيما يتعلق بالطرق السيار والطرق السريعة والخط السككي، مؤكدا على ضرورة التفكير في تشييد طريق سيار بتكلفة منخفضة تستفيد منها جهات أخرى، مشيرا إلى مؤشر الجدوى يجعل مسألة البرمجة مرتبطة بتمويل المشاريع ومردوديتها.

وفي إطار الحوار مع أرباب عربات النقل، أوضح أن الوزارة يعترض عملها مجموعة من الإشكاليات ومن بينها مسألة التمثيلية، حيث وجدث نفسها أمام تعدد التمثيليات والتي تتعدد بين النقابات المركزية والجمعيات ومنسقي الجمعيات، وأفاد أن الاجتماعات تضم أزيد من 200 شخص في بعض الاحيان، وردا على أحد المتدخلين بخصوص الهجوم على ممثلي إحدى المركزيات، أكد السيد الوزير على أنه شخصيا تعرض للتجريح من طرف أحد

المحاورين النقابيين أثناء إحدى جلسات الحوار، كما أكد أنه طلب بتقرير مفصل حول الحادث وأن الوزارة لن تتسامح أو تتهاون مع المخالفين.

وأبرز أن الوزارة تسعى إلى تطوير الترسانة القانونية تماشيا مع تطور المجتمع ومتطلباته، وتطبيق القوانين المؤطرة لقطاع النقل، وعلى العكس من ذلك البعض يطالب بعدم تطبيق بعض المقتضيات القانونية كما هو الشأن بالنسبة للحمولة، مشيرا أن الأولوية أن يلمس المواطنين مستوى تطور الخدمات في مجال النقل العمومي ونقل البضائع، مضيفا أهمية العمل بعقود البرامج، مما سيسمح للوزارة بمطالبة كافة المتدخلين للوفاء بالتزاماتها.

وفيما يتعلق الكزوال المهني، أبرز أن الوزارة ملتزمة بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه مع المهنيين وما التزمت به في إطار الشفافية والوضوح واحترام القانون، حيث لا يمكن تمكين المهنيين من الكزوال المهني دون التصريح بعدد الكيلومترات التي تقطعها العربات والشاحنات والحافلات.

وأكد السيد الوزير على أهمية المشاريع الكبرى التي شيدت تكتسي طابعا وطنيا وليس جهويا كالميناء المتوسطي، حيث يكون لها انعكاس على لاقتصاد الوطني وليس المنطقة فقط.

وأفاد أن الدراسات المتعلقة بنفق تيشكا ستأخذ وقتا كبيرا بحكم انه مشروع استراتيجي وكبير يتطلب إمكانيات مادية، والوزارة لا تملك سلطة اتخاذ مثل هذه القرارات الاستراتيجية، مؤكدا في نفس الوقت أنها تملك كل الوسائل التقنية والهندسية والخبرة الكاملة لتهيئ الدراسات وتشييده.

وبخصوص أجل الأداءات أوضح أن المشكل كان مطروحا بالنسبة للمكتب الوطني للسكك الحديدية، وبالنسبة للمكتب الوطني للكهرباء وللماء الصالح للشرب وتم تجاوزه، مبرزا في نفس السياق على أن هاتين المؤسستين طالبتهم الدولة بإحداث مجموعة من المشاريع الاستثمارية الكبرى مما زاد من تحملهما لأعباء إضافية تثقل ميزانية هذين المكتبين.

وعلى مستوى الطريق السريع الحاجب الراشيدية، أفاد السيد الوزير أن الوزارة بصدد تهيئ الدراسة الأولية مشيرا إلى أن الأولوية ستعطى لتوسيع المحاور المعروفة بصعوبتها على غرار تيزي نتلغمت، أما بخصوص الطريق السيار بني ملال مراكش وبني ملال فاس أكد أن الوزارة بصدد إعداد الدراسات، نفس الشيء بالنسبة لمحور بني ملال قلعة السراغنة، بحكم أن هذه المحاور تعرف تزايدا في حركة السير من سنة إلى أخرى وسيساهم في التنمية المحلية والجهوية.

وفيما يتعلق بتدبير المحطات الطرقية، أشاد السيد الوزير بتجربة محطة طنجة مشيرا إلى ضرورة تعميم هذه التجربة على باقي المحطات المتواجدة بالمدن لتجديدها او تشييد محطات وفق معايير حديثة ترقى بمستوى الخدمات التي تقدمها، للتغلب على كل الاكراهات المطروحة اليوم.

وأفاد أنه من الضروري أخذ مسألة العدالة المجالية بعين الاعتبار في الاوراش المهيكلة الكبرى خاصة وأن المغرب يشتغل وفق سياسة قطاعية التقائية ومندمجة، ووفق برامج وأوراش مهيكلة ومحددة للمساهمة في تنمية كل ربوع المملكة.

العرض التقديمي للسيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

عرض السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
مناقشة الميزانية الفرعية برسم القانون المالي 2020

مجلس المستشارين - 22 نونبر 2019

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

محاور العرض

- الإطار المرجعي
- قطاع الطرق
- قطاع الماء
- قطاع الموانئ
- قطاع السكك الحديدية
- قطاع اللوجستيك
- قطاع النقل الطرقي
- السلامة الطرقية
- قطاع النقل البحري
- القطاعات الأفقية (التشريع، الموارد البشرية، الملك العمومي، التعاون)
- الزيارات الميدانية واستقبالات السادة المنتخبين
- مجموع الاعتمادات المبرمجة لسنة 2020

2

المملكة المغربية
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
الإطار المرجعي
3

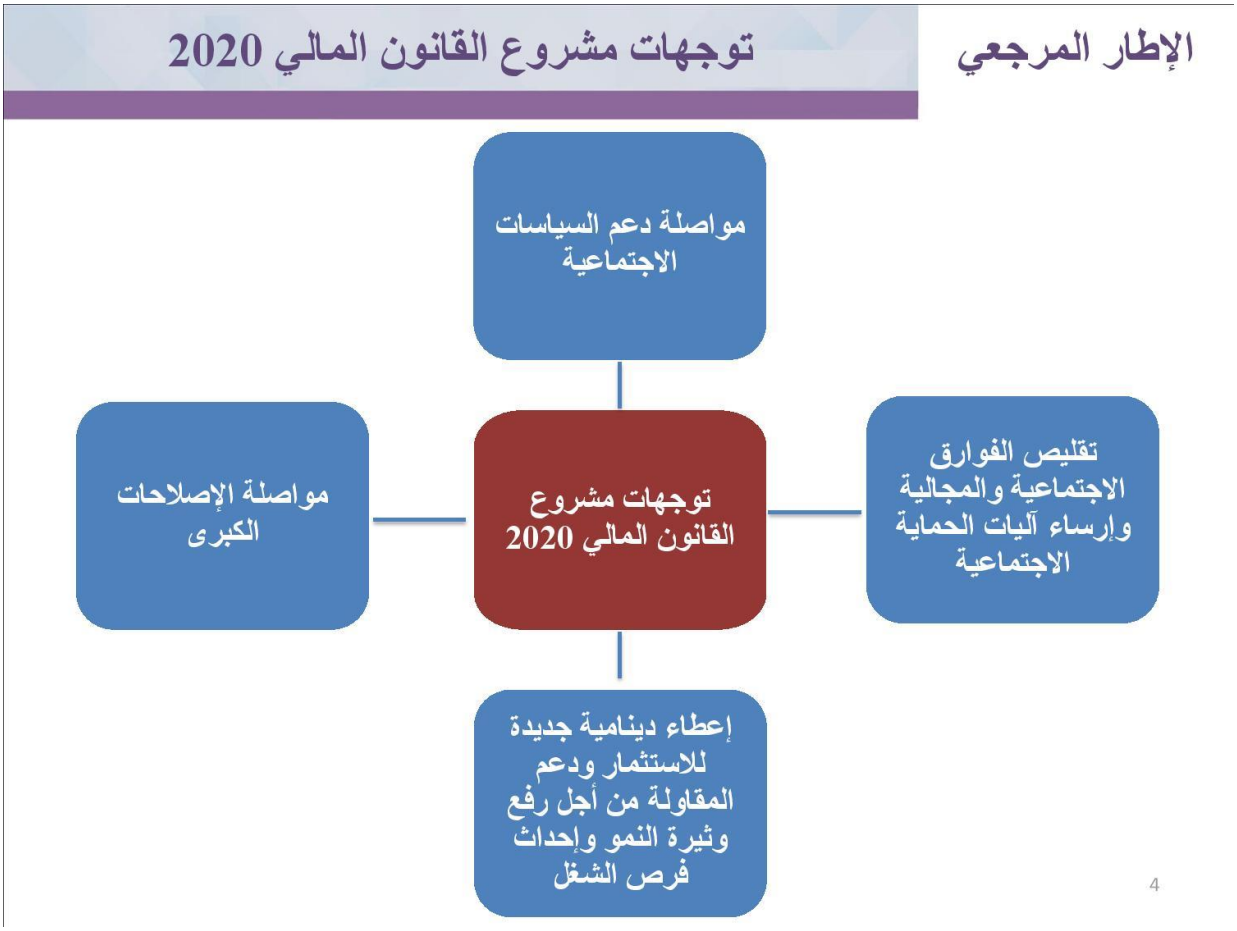
الإطار المرجعي
توجهات مشروع القانون المالي 2020
مواصلة دعم السياسات الاجتماعية
مواصلة الإصلاحات الكبرى
توجهات مشروع القانون المالي 2020
تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإرساء آليات الحماية الاجتماعية
إعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاولة من أجل رفع وثيرة النمو وإحداث فرص الشغل
4

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع الطرق

5

قطاع الطرق — الرصيد الطرقي

يتوفر المغرب على رصيد طرقي هام يبلغ 57 334 كلم، منها 44 215 كلم معبدة

الطرق السيارة	الطرق السريعة	الطرق الوطنية	الطرق الجهوية	الطرق الإقليمية	المنشآت الفنية الطرقية
1.800 كلم	1.192 كلم	13.683 كلم	9.813 كلم	20.719 كلم	10.787 منشأة

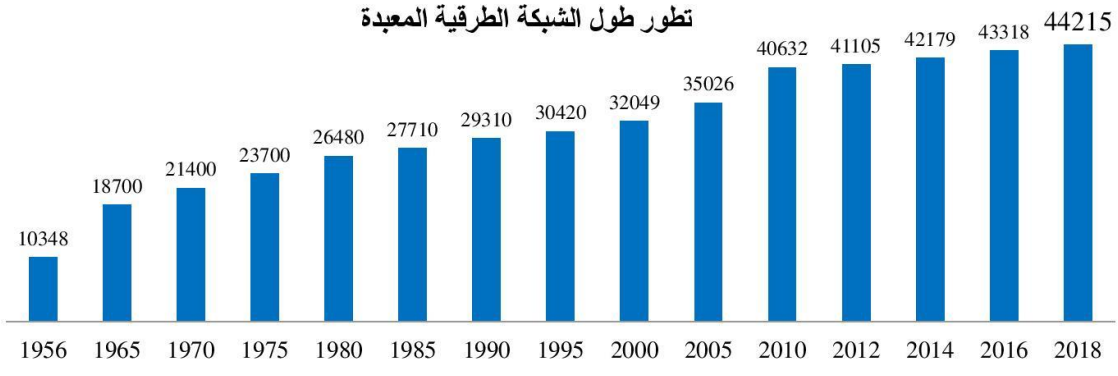

6

قطاع الطرق

أهم المؤشرات

حالة حظيرة المنشآت الفنية

- تعاني حظيرة المنشآت الفنية بالمغرب من عدة مشاكل تحد من مستوى خدمتها وتعيق انسيابية حركة السير عبرها، ويتعلق الأمر خاصة بوجود 500 وحدة متآكلة و2.698 وحدة مغمورة و 3.556 وحدة ضيقة و 109 وحدة ذات حمولة محدودة.

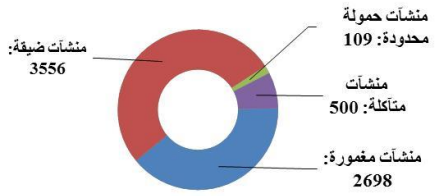

حالة الشبكة الطرقية المعبدة

- أبانت آخر الحملات التفقدية التي أجريت سنة 2018 والتي تغطي مجموع الشبكة الطرقية المكسية مرة كل سنتين، عن تحسن حالة الشبكة، حيث أن 60,9% منها توجد في حالة حسنة إلى جيدة بتحسن نسبته نقطة واحدة إضافية بالنسبة لسنة 2017.

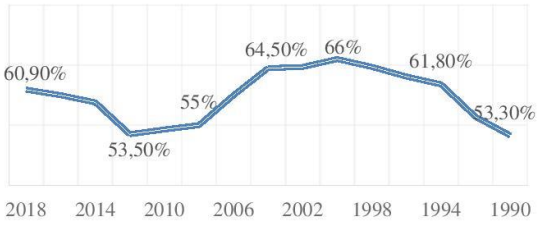

حركة السير

- أبانت الإحصائيات خلال سنة 2018 أن حركة السير على الطرق تعرف تطورا مهما عبر السنوات حيث تقدر ب 106.84 مليون عربة كيلومتر في اليوم أي بزيادة 4,41% مقارنة مع سنة 2017.

	الطرق السيارة	الطرق الوطنية	الطرق الجهوية	الطرق الإقليمية	المجموع
حركة السير ب مليون عربة كيلومتر في اليوم	23,32	43,51	20,67	19,35	106,84
النسبة (%)	%21,83	%40,72	%19,34	%18,11	%100

7

قطاع الطرق

الأهداف الإستراتيجية للقطاع

1. تطوير شبكة طرقية توفر خدمات ذات مستوى عال مع تقوية العرض الطرقي حول الأقطاب الحضرية الكبرى
2. تحديث الشبكة الطرقية من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا
3. توفير خدمة ملائمة لمستعملي الطريق مع القيام بصيانة وتثمين الرصيد الطرقي الذي تقدر قيمته بأكثر من 250 مليار درهم
4. تأهيل وتحسين مستوى الخدمة بالنسبة لحظيرة القناطر والمنشآت الفنية
5. تطوير شبكة طرق جديدة تعتمد سياسة القرب من أجل تحسين التوازن الترابي والتقائية المشاريع المتعلقة بالتنمية البشرية

8

قطاع الطرق منجزات 2019

الاتفاقيات الموقعة أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

الاتفاقية	مدة الانجاز حسب اتفاقيات الشراكة	حصة الوزارة (*)	مبلغ الاعتمادات المعبأة إلى غاية سنة 2019	المبلغ المتبقي
برنامج تطوير البنية التحتية الطرقية للدار البيضاء الكبرى ربط شمال ميناء الدار البيضاء والمنطقة اللوجستيكية زناتة	2020-2015	675	387	288
الرباط مدينة الأنوار	2018-2014	850	850	0
مخطط تأهيل وتهيئة الشبكة الطرقية بإقليم القنيطرة	2020-2015	467	70	397
الحسيمة منارة المتوسط	2019-2017	464	225	239
الطريق السريع تازة الحسيمة	2015-2011	2.253	2.253	0
طنجة ميتروبول	2017-2013	325	262	63
الرفع من مستوى الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين تطوان وشفشاون	2018-2014	600	284	316
مراكش الحاضرة المتجددة	2017-2014	242	168	74
الطريق السريع تزنيت-العيون وتقوية وتوسيع الطريق الوطنية رقم 1 إلى 9 أمتار بين مدينتي العيون والداخلة	2021-2016	2.100	2.100	0
تهيئة المحاور الطرقية بين العيون والسمارة وطانطان	2021-2016	342	221	121
تأهيل المحاور الإستراتيجية للشبكة الطرقية بأقاليم بني ملال – الفقيه بن صالح – أزيلال	2018-2014	715	365	350
الطريق المداري للناظور	2020-2017	80	7	73
المجموع		**9.113**	**7.192**	**1.921**

(*) بما فيها المبالغ المالية الإضافية المنصوص عليها في ملاحق الاتفاقيات.

قطاع الطرق منجزات 2019

الطريق السريع تزنيت -العيون، وتوسيع الطريق الوطنية الرابطة بين العيون والداخلة

أهداف المشروع	- توفير محور طرقي بمواصفات جيدة تضمن الجودة والسلامة - تقليص المدة الزمنية اللازمة للتنقل من وإلى أهم مدن الجنوب - تسهيل نقل البضائع - خفض تكاليف استغلال العربات ب 20%
مكونات المشروع	1 - مقطع الطريق السريع بين تزنيت والعيون على طول 555 كلم وبكلفة تقدر ب 6.200 مليون درهم 2 - توسعة الطريق الرابطة بين العيون والداخلة على طول 500 كلم وبكلفة تقدر ب 2.300 مليون درهم **3 - الطريق المداري للعيون طوله 7 كلم مع بناء قنطرة على وادي الساقية الحمراء بطول 1680 م بكلفة تقدر ب 1.330 مليون درهم**
التكلفة	9.830 مليون درهم (كلفة محينة بإضافة الطريق المداري للعيون)
مساهمة الوزارة	تم إلى غاية 2019 تحويل حصة الوزارة كاملة لفائدة المشروع، (2.100 مليون درهم)

تم التوقيع خلال شهر يونيو 2019 على اتفاقية قرض مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، لتمويل الطريق المداري لمدينة العيون

قطاع الطرق منجزات 2019

الطريق السريع تيزنيت ـ العيون : حالة تقدم الأشغال

الشطر	المقطع	الطول (كلم)	تقدم / بداية الأشغال
تيزنيت - كلميم	تيزنيت - بولعمان	37	%13
	بولعمان- اندجا	39	%5
	اندجا - كلميم	39	%3
كلميم – طانطان	كلميم- زريويلة	23	%45
	زريويلة - راس امليل	46	%8
	راس امليل - واد درعة	40	%4
طانطان- واد الواعر	واد درعة - الوطية	47	%4
	الوطية - واد الشبيكة	32	%3
	واد الشبيكة - واد الواعر	39	%1
واد الواعر -طرفاية	واد الواعر - أخفير	36	%13
	أخفنير- طرفاية (1)	40	%31
	أخفنير- طرفاية (2)	40	%41
طرفاية-العيون	طرفاية – الدورة	57	%55
	الدورة - العيون	40	%49
	الطريق المداري للعيون	7	يناير 2020

11

قطاع الطرق منجزات 2019

توسيع الطريق الوطنية رقم 1 إلى 9 أمتار بين العيون والداخلة : حالة تقدم الأشغال

الشطر	المقطع	الطول (كلم)	تقدم / بداية الأشغال
العيون - بوجدور	ن.ك 1540- ن.ك 1548	8	%85
	ن.ك 1548- ن.ك 1565	17	%100
	ن.ك 1565- ن.ك 1605	40	%100
	ن.ك 1605 - ن.ك 1633	28	%100
	ن.ك 1633 - ن.ك 1700	67,5	%85
بوجدور – واد الكراع	ن.ك 1706- ن.ك 1738	32	%100
	ن.ك 1738- ن.ك 1770	32	%100
	ن.ك 1770- ن.ك 1800	30	%100
	ن.ك 1800- ن.ك 1839	39	% 95
	ن.ك 1839- ن.ك 1878	39	%75
واد الكراع – الداخلة	ن.ك 1878- ن.ك1921	43	%100
	ن.ك 1921- ن.ك 1970	49	%100
	ن.ك 1970- ن.ك 2005	35	%100
	مدخل الداخلة	34	%100

12

قطاع الطرق منجزات 2019

الـطـريق الـسـريـــع تازة الحسيمة

نسبة تقدم الأشغال : 99 بالمائة

ومن المرتقب الانتهاء من الأشغال قبل متم سنة 2019 ما عدا القنطرة على وادي النكور

أهداف المشروع

- النهوض بالمؤشرات الاقتصادية للمنطقة من خلال تطوير وتحسين ظروف نقل السلع والبضائع؛
- خلق فرص تنموية من خلال استغلال أفضل للموارد الساحلية لمدينة الحسيمة؛
- تعزيز شبكة الربط بين جهة فاس مكناس والمدار المتوسطي؛
- تحسين ظروف السير والرفع من مستوى السلامة الطرقية والنقل بين مدينتي تازة والحسيمة؛
- تخفيف نسبة حوادث السير حيث يعتبر الطريق الحالي من أخطر الطرق بالمغرب لكونها تتواجد داخل تضاريس جبلية ملتوية ووعرة؛
- تحسين السلامة الطرقية وضمان استمرارية السير إبان التساقطات المطرية والثلجية.

قطاع الطرق منجزات 2019

الـطـرق الـسـريـــعـة

العمليات المرتقب الانتهاء منها خلال سنة 2019

- الشطر الثاني من تثنية الطريق السريع الرابط بين العرائش و القصر الكبير على طول 13 كلم
- تثنية الطريق الجهوية رقم 301 الرابطة بين سيدي بوزيد و الجرف الأصفر على طول 12 كلم
- تثنية الطريق الإقليمية رقم 4025 الرابطة بين بدال الطريق السيار أم عزة و الطريق المداري للرباط على طول 11 كلم
- تثنية الطريق الوطنية رقم 9 الرابطة بين المحمدية و عين حرودة على طول 14.5 كلم

عند الانتهاء من المشاريع التي توجد حاليا في طور الإنجاز، سيبلغ طول شبكة الطرق السريعة 1.242 كلم

قطاع الطرق

منجزات 2019

الطـرق الســيـارة

منح البنك الأوربي للاستثمار قرضا بقيمة 80 مليون أورو، ما يعادل 868 مليون درهم، للشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب، وذلك من أجل التخفيف من حدة الازدحام على مستوى الدار البيضاء الكبرى

مشاريع التثليث

تهم عمليات تثليث مقاطع شبكة الطرق السيارة بجهة الدار البيضاء الكبرى:

- 2 مقاطع : تم منح طلب العروض
- 2 مقاطع : طلب العروض انتقائي
- إنجاز الأشغال التمهيدية على طول 3 كلم

الجسور

- جسرين على مستوى فاس-مكناس
- جسرين في طور الإنجاز على مستوى المقطع الدار البيضاء - برشيد

تهيئة بدالات

- تدشين بدال "المسيرة" على مستوى الطريق السيار الرباط-القنيطرة
- افتتاح بدال عين الدالية

الصيانة والسلامة

- تم تسريع وتيرة الصيانة الدورية في 2019، إذ تمت صيانة ما يقارب 140 كلم
- تجهيز منشآت العبور على مستوى شبكة الطرق السيارة بمعدات السلامة

الخدمات

توسيع محطات الأداء التالية:

- محطة تيط مليل
- محطة بوسكورة

باحة استراحة

افتتاح باحة استراحة جديدة "عبد المومن" عند منحدر "أمسكرود"

الأهداف:

- رقمنة طرق الدفع
- الوصول إلى المعلومة في الوقت الآني عن ظروف حركة المرور

مكونات:

- أشغال البنية التحتية للألياف البصرية
- تجهيز محطات الأداء ومراكز الاستغلال بالمعدات الرقمية

مشروع الأتمتة (AUTOMATION)

تكلفة المشروع : مليار درهم

قطاع الطرق

منجزات 2019

برنامج تقليص التفاوتات الترابية والاجتماعية بالوسط القروي

في إطار إعداد المحور الخاص بالطرق من هذا البرنامج، تم اعتماد مقاربة تشاركية محلية مع الأخذ بعين الاعتبار :

- مؤشرات الفقر والهشاشة
- المناطق الجبلية
- نسبة الولوج

- خصصت الوزارة مبلغ 1.250 مليون درهم برسم سنة 2019 كمساهمة مالية في هذا البرنامج تم تحويلها من موارد الصندوق الخاص بالطرق لفائدة صندوق التنمية القروية، ليصل بذلك مجموع الاعتمادات التي خصصتها الوزارة لهذا البرنامج إلى 3.750 مليون درهم.

الجهة	2017	2018	2019
الدارالبيضاء - سطات	163,0	178,0	210,6
كلميم واد نون	30,1	31,0	4,0
مراكش - آسفي	45,8	83,6	160,5
سوس ماسة		81,0	60,3
بني ملال-خنيفرة	99,0	60,4	86,6
الشرقية	90,8	116,9	175,5
الرباط سلا القنيطرة	163,3	50,3	116,3
فاس مكناس	165,6	174,5	137,6
طنجة تطوان الحسيمة	109,7	103,7	119,3
درعة تافيلالت	4,4	34,0	27,0
المجموع	**844,2**	**913,8**	**1 125,8**

حصيلة إنجاز المشاريع الطرقية منذ انطلاق البرنامج بالكلم

قطاع الطرق منجزات 2019

الـصـيـانـــة الـطـــرقـــيـــة

صيانة الطرق

- تقوية القارعة على طول 570 كلم
- تكسية القارعة على طول 300 كلم
- توسيع القارعة على طول 450 كلم

المنشآت الفنية

- انتهاء الأشغال ب 33 منشأة فنية وانطلاق الأشغال ب 34 منشأة فنية أخرى

17

قطاع الطرق منجزات 2019

أضرار الـفـيـضـانـــات

أصبحت ظاهرة الفيضانات تشكل عبئا ماليا ضخما نظرا للأضرار الجسيمة التي تلحقها بالشبكة الطرقية، حيث تسببت الأمطار العاصفية، التي عرفتها بلادنا خلال 2019، في تدهور كبير بجزء من الرصيد الطرقي وانقطاع حركة السير ب 69 مقطع على صعيد المملكة خلال الفترة الشتوية، و ب 49 محور من طرق وطنية و جهوية و إقليمية خلال فصل الصيف. غير أن الوزارة تمكنت من إعادة فتح هذه المقاطع الطرقية في آجال معقولة.

18

قطاع الطرق منجزات 2019

إزاحة الثلوج

تسهر فرق إزاحة الثلوج التابعة للوزارة على ضمان استمرارية حركة المرور عبر الطرق، حيث تمكنت خلال التساقطات الثلجية التي عرفتها بلادنا خلال الفترة الشتوية من إعادة فتح أزيد من 3976 كلم من الطرق المقطوعة بفعل الثلوج، منها 373 كلم من المقاطع الطرقية الغير المصنفة.

19

قطاع الطرق منجزات 2019

برنامج تحسين شروط السلامة الطرقية على المحاور الاستراتيجية

معالجة النقط السوداء

تم سنة 2019 البدء في إنجاز أشغال 28 عملية بغلاف مالي قدره 155 مليون درهم من بينها 11 قد تم الانتهاء من إنجازها موزعة كما يلي:

- عمليتين اثنتين لتهيئة ملتقيات طرقية
- 4 عمليات لتحسين مخططات الطرق
- 5 عمليات لبناء الجدران أو الحواجز الوقائية

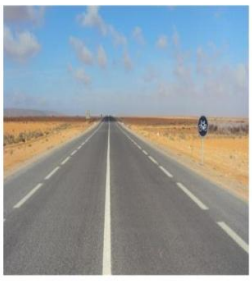

تحسين المواصفات الفنية على المحاور الطرقية الإستراتيجية

- الانتهاء من تحسين المواصفات الفنية لتقليص خطر وقوع حوادث بالطريق الوطنية رقم 9 والطريق الجهوية رقم 413 على طول 78,3 كلم ومواصلة الأشغال على مقطع طوله 132,1 كلم

التشوير الطرقي

- أعطيت، خلال سنة 2019، انطلاقة أشغال التشوير (عمودي وأفقي مع وضع معدات السلامة) لحوالي 9.500 كلم من الطرق المصنفة بغلاف مالي يفوق 160 مليون درهم.
- كما توجد قيد الإنجاز 7 لوحات تشوير متغيرة الدلالات يتم وضعها في المحاور الطرقية التي تعرف تساقطات ثلجية وانقطاعات للطرق.
- أعطيت خلال سنة 2019، انطلاقة عملية وضع نظام جديد للتموقع على الشبكة الطرقية باعتماد نقط التموقع، عوض النقط الكيلومترية

20

قطاع الطرق

منجزات 2019

برنامج عصرنة الشبكة الطرقية

يمتد برنامج عصرنة الشبكة الطرقية على الفترة 2015-2019 ويتطلب غلافا ماليا يقدر ب 3.400 مليون درهم. وسيساهم صندوق تمويل الطرق بمبلغ مالي قدره 1.700 مليون درهم.

إنجازات ما بين 2015 و 2019

تقوية وتوسيع 1333 كلم بمبلغ إجمالي يقدر ب 2.417 مليون درهم

العمليات المتبقية

تقوية وتوسيع 202 كلم بمبلغ إجمالي يقدر ب 648 مليون درهم

21

قطاع الطرق

برنامج عمل 2020

الاتفاقيات الموقعة أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

تم تخصيص مبلغ 800 مليون درهم موزعة كما يلي :

البرامج والمشاريع	الميزانية العامة	
	أداء 2020	التزام 2021
برنامج التنمية المندمجة والمتوازنة لطنجة الكبرى	100	**290**
برنامج التنمية المجالية للحسيمة (الحسيمة منارة المتوسط)	100	**200**
تأهيل المحاور الإستراتيجية للشبكة الطرقية بجهة تادلة أزيلال	100	**230**
الرفع من مستوى الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين تطوان و شفشاون	170	**180**
مخطط تأهيل وتهيئة الشبكة الطرقية بإقليم القنيطرة	210	**300**
برنامج تطوير وتنمية مدينة مراكش	40	**50**
تأهيل الشبكة الطرقية المصنفة بطنجة ميتروبول	40	**30**
الطريق المداري للناظور	40	**120**
المجموع	**800**	**1.400**

22

قطاع الطرق برنامج عمل 2020

الطريق السريع تزنيت -العيون، وتوسيع الطريق الوطنية الرابطة بين العيون والداخلة

تم رصد مبلغ 400 مليون درهم برسم سنة 2020 في إطار هذا المشروع

الطريق السريع تزنيت العيون	توسيع الطريق الوطنية رقم 1 إلى 9 أمتار بين العيون والداخلة
مواصلة الأشغال بالأشطر التالية : • الشطر الرابط بين تزنيت وكلميم • الشطر الرابط بين كلميم وطانطان • الشطر الرابط بين طانطان وواد الواعر • الشطر الرابط بين واد الواعر وطرفاية • الشطر الرابط بين طرفاية والعيون	مواصلة الأشغال بالأشطر التالية : • الشطر الرابط بين العيون وبوجدور • الشطر الرابط بين بوجدور وواد الكراع

23

قطاع الطرق برنامج عمل 2020

الـطـرق الـسـريـعـة والطرق السيارة

انتهاء الأشغال بالمقاطع التالية :	انطلاق أشغال مشاريع الطرق السريعة التالية :
• تثنية الطريق الجهوية رقم 305 الرابطة بين بنسليمان وبوزنيقة على طول 14,4 كلم • تثليث الطريق الجهوية رقم 403 الرابطة بين تمارة وتامسنا على طول 8,5 كلم • الطريق السريع الدائري لمدينة بركان على طول 13 كلم • الطريق السريع على الطريق الجهوية رقم 607 الرابط بين بركان والعيون الشرقية على طول 36,6 كلم	• الطريق المداري لأكادير على طول 45 كلم
	انطلاق أشغال مشاريع الطرق السيارة التالية :
	• مشاريع التثليث بجهة الدار البيضاء الكبرى • الطريق السيار "تيط مليل - برشيد"

24

قطاع الطرق برنامج عمل 2020

ربط ميناء الناظور غرب المتوسط

	الطريق السيار جرسيف - الناظور
أهداف المشروع	- تمديد شبكة الطرق السيارة نحو المنطقة الشمالية الشرقية للمملكة ذات الموارد الهامة - إضفاء دينامية هامة ذات تأثير جهوي قوي لتسريع وتيرة تطوير المنطقة الوسطى للبلاد عبر توفير بنية تحتية للخدمات عالية المستوى
التكلفة	4.500 مليون درهم
مشروع ميزانية 2020	- ستعرف سنة 2020 إعطاء الانطلاقة لإنجاز ربط ميناء الناضور غرب المتوسط بشكة الطرق السيارة بكلفة إجمالية تصل إلى 4.500 مليون درهم، منها 600 مليون درهم كاعتمادات للأداء برسم سنة 2020 و3.900 مليون درهم كاعتمادات الالتزام لسنوات 2021 وما يليها. خصصت الوزارة للمشروع 75 مليون درهم لتغطية مصاريف نزع الملكية

الربط الطرقي لميناء الناظور غرب المتوسط

- **سيتم خلال سنة 2020، إعطاء الانطلاقة لإنجاز أشغال الربط الطرقي لميناء الناضور غرب المتوسط بتكلفة إجمالية تصل إلى 1.300 مليون درهم، منها 50 مليون درهم كاعتمادات للأداء برسم سنة 2020**

25

قطاع الطرق برنامج عمل 2020

برنامج تقليص التفاوتات الترابية والاجتماعية بالوسط القروي

- تم تخصيص مبلغ 1.250 مليون درهم برسم سنة 2020 كمساهمة مالية للوزارة في هذا البرنامج وسيتم تحويلها من موارد الصندوق الخاص بالطرق لفائدة صندوق التنمية القروية
- يوجد برنامج العمل لسنة 2020 في طور الإعداد حاليا على الصعيد الجهوي قصد تحديد العمليات التي سيتم إطلاقها بشكل تشاركي أخذا بعين الاعتبار حاجيات الساكنة القروية

26

قطاع الطرق برنامج عمل 2020

برنامج تحسين شروط السلامة الطرقية على المحاور الاستراتيجية

الطريق الوطنية رقم 9 الرابطة بين آيت اورير وورززات عبر تيشكا

الطريق الوطنية رقم 9 الرابطة بين آيت اورير وورززات عبر تيشكا

الأشغال المبرمجة 2020

- التحديات
  - الاشكالات المرتبطة بعدم استقرار عدد من المحاور الطرقية التي تشتغل مصالح الوزارة ومكاتب الدراسات والمختبرات من أجل إيجاد حلول جذرية لها
- تقدم الأشغال %40
- 26 كلم من الطرق بكلفة مالية تصل 238 مليون درهم

- الشطر الأول الذي يتعلق بتثنية الطريق التي تربط بين مراكش وأيت أورير بين النقطتين الكيلومتريتين 253 و 272، على طول 18 كلم بتكلفة إجمالية بنحو 153 مليون درهم: تم الانتهاء من أشغال تهيئة الطريق، وبلغت نسبة تقدم أشغال إعادة بناء وتثنية المنشأة الفنية على وادي غمات بالنقطة الكيلومترية 262 نحو 35 %
- الشطر الثاني يتعلق بتهيئة وتقوية الطريق المداري لمدينة أيت أورير بين النقطتين الكيلومتريتين 273 و278 على طول نحو 5 كلم بتكلفة 54 مليون درهم، حيث تم الانتهاء من هذه الأشغال
- الشطر الثالث يهم تهيئة وتقوية وتحسين مسار الطريق على طول 26 كلم والرابطة بين أيت أورير وتوفليحت بين النقطتين الكيلومتريتين 278 و304، بتكلفة تقدر بنحو 238 مليون درهم، ويوجد هذا الشطر في طور الدراسة التنفيذية ومن المنتظر الإعلان عن صفقة الأشغال في الأسابيع المقبلة.
- الشطر الرابع يهدف إلى تهيئة وتقوية وتحسين مسار الطريق بين توفليحت وتدارت بين النقطتين الكيلومتريتين 304 و335 على طول 30.5 كلم بتكلفة إجمالية بنحو 413 مليون درهم، وتبلغ نسبة تقدم الأشغال حاليا 70 في المائة.
- الشطر الخامس يروم توسيع وتحسين مسار الطريق مع إضافة ممر ثالث بين تادارت 2 ومرتفع تيشكا بين النقطتين الكيلومتريتين 335 و348 على طول 13.5 كلم بتكلفة إجمالية بنحو 202 مليون درهم: انتهت أشغال تهيئة هذا المقطع في نونبر 2016، في حين توجد الأشغال التكميلية المرتبطة بدعم محيط هذه الطريق في طور الإنجاز بنسبة 90 %
- الشطر السادس يتعلق ببتهيئة وتقوية وتحسين مسار الطريق بين مرتفع تيشكا وأمرزكان بين النقطتين الكيلومتريتين 348 و403 على طول 54.5 كلم بتكلفة 477 مليون درهم، وتبلغ نسبة تقدم الأشغال حاليا نحو 20 %
- الشطر السابع يهم تهيئة وتقوية وتحسين مسار الطريق بين أمرزكان وأيت زينب بين النقطتين الكيلومتريتين 403 و413 على طول 10 كلم بتكلفة 65.4 مليون درهم، حيث توجد الأشغال حاليا في طور البدء
- الشطر الثامن يروم تثنية الطريق على طول 18 كلم بالمقطع الرابط بين أيت زينب وورززايت بين النقطتين الكيلومتريتين 413 و431 بتكلفة 229 مليون درهم، إذ يوجد هذا الشطر في المرحلة النهائية المتعلقة بالدراسة التنفيذية

قطاع الطرق برنامج عمل 2020

برنامج تحسين شروط السلامة الطرقية على المحاور الاستراتيجية

- مواصلة أشغال تحسين السلامة الطرقية من خلال الرفع من المواصفات التقنية للطريق الجهوية رقم 413
- معالجة النقط أو المقاطع التي تعرف تراكما لحوادث السير (28 عملية)
- إنجاز عمليات التشوير الطرقي العمودي والأفقي وكذا تقوية معدات السلامة الطرقية ووضع الحواجز الوقائية لحوالي 7500 كلم من الطرق

28

قطاع الطرق — برنامج عمل 2020

الصيانة الطرقية

صيانة المنشآت الفنية

- إصلاح وترميم أو إعادة بناء 50 منشأة فنية

عصرنة الشبكة

- إعطاء انطلاقة توسيع وتقوية 177 كلم بكلفة تقدر ب 515 مليون درهم

الصيانة الاعتيادية

- تقوية القارعة على طول 450 كلم
- تكسية القارعة على طول 250 كلم
- توسيع القارعة على طول 250 كلم

إصلاح أضرار الفيضانات

- إتمام عمليات إصلاح أضرار الفيضانات التي توجد حاليا في طور الإنجاز
- إعطاء الإنطلاقة للعمليات المتبقية من البرنامج الذي تم وضعه على إثر الفيضانات التي شهدتها بلادنا خلال السنوات الماضية

29

قطاع الطرق — برنامج عمل 2020

نزع الملكية

بلغ حجم الاعتمادات المرصودة برسم مشروع ميزانية الاستثمار لسنة 2020 لأداء مستحقات نزع الملكية المرتبطة بإنجاز مشاريع الطرق السيارة وتنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة مالكي الأراضي التي ستنجز عليها هذه المشاريع ما مجموعه 525 مليون درهم موزعة على الشكل التالي:

المشروع	اعتمادات الأداء 2020 (بالدرهم)
المقاطع التي توجد في طور الاستغلال	200.000.000
تثنية الطريق الوطنية رقم 2	10.000.000
الطريق السيار المحيط بالرباط وسلا	2.000.000
تثنية الطريق الوطنية رقم 9	3.000.000
تيط مليل -برشيد	100 000.000
الطريق السيار كرسيف-الناظور	75.000.000
الطريق السريع (الطريق الجهوية 505)	35.000.000
الطريق السريع تزنيت -العيون	100.000.000
المجموع	**525.000.000**

30

قطاع الطرق

برنامج عمل 2020

بعض المشاريع الطرقية المنجزة في إطار الشراكة

- تقوية وتوسيع الطريق الإقليمية رقم 5427 من النقطة الكيلومترية 2+000 إلى النقطة الكيلومترية 146+000 على مستوى **إقليم كرسيف** بغلاف مالي يبلغ 80 مليون درهم
- بناء الطريق الإقليمية رقم 6010 الرابطة بين بركان و أيت ألمومن، من النقطة الكيلومترية 17+000 إلى النقطة الكيلومترية 36+623 على مستوى **إقليم بركان** بغلاف مالي يبلغ 25,89 مليون درهم
- تقوية الطريق الإقليمية 1919 على طول 26 كلم **بإقليم سيدي افني** بغلاف مالي يناهز 13 مليون درهم
- إعادة بناء منشأة فنية بالنقطة الكيلومترية 38+000 للطريق الإقليمية رقم 1901 **بإقليم سيدي إفني** بغلاف مالي يبلغ 17 مليون درهم
- تكسية الطريق الوطنية رقم 14 على طول 45,5 كلم **بإقليم طانطان** بغلاف مالي يبلغ 17.8 مليون درهم

31

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع الماء

32

قطاع الماء

الرصيد المائي

يتوفر المغرب على رصيد حيوي من السدود ومحطات معالجة مياه الشرب مكنت من :

- تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب على المجال الحضري؛
- رفع نسبة الولوج إلى الماء الصالح للشرب بالوسط القروي إلى 97,4% ؛
- سقي أكثر من 2 مليون هكتار؛
- حماية السهول والمدن من الفيضانات؛
- المساهمة في إنتاج الطاقة الكهربائية.

145	129	82	13
سدا كبيرا	سدا صغيرا ومتوسطا	محطة لمعالجة مياه الشرب	منشأة لتحويل الماء
18,6 مليار $م^3$			

33

قطاع الماء

أهم المؤشرات

الموارد المائية

للفترة من فاتح شتنبر2019 إلى غاية 20 نونبر2019

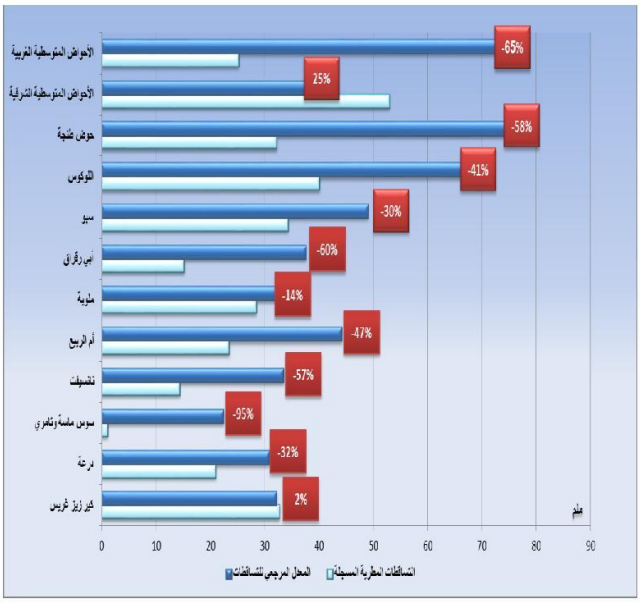

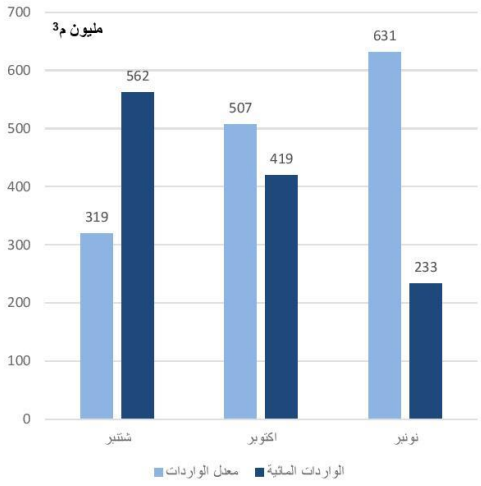

- بلغ مجموع الواردات المائية بالسدود الكبرى 1214 مليون $م^3$، وهو ما يشكل عجزا بنسبة 16% مقارنة مع المعدل.

34

قطاع الماء أهم المؤشرات

بلغت نسبة ملء السدود إلى غاية 20 نونبر 2019 44,8 % وهو ما يعادل حجم مخزون 6,98 مليار م^3، مقابل 60,4 % المسجلة خلال نفس الفترة من السنة الماضية أي ما يعادل 8,8 مليار م^3

تطور نسبة ملء السدود مند فاتح شتنبر 2018 إلى غاية 20 نونبر 2019

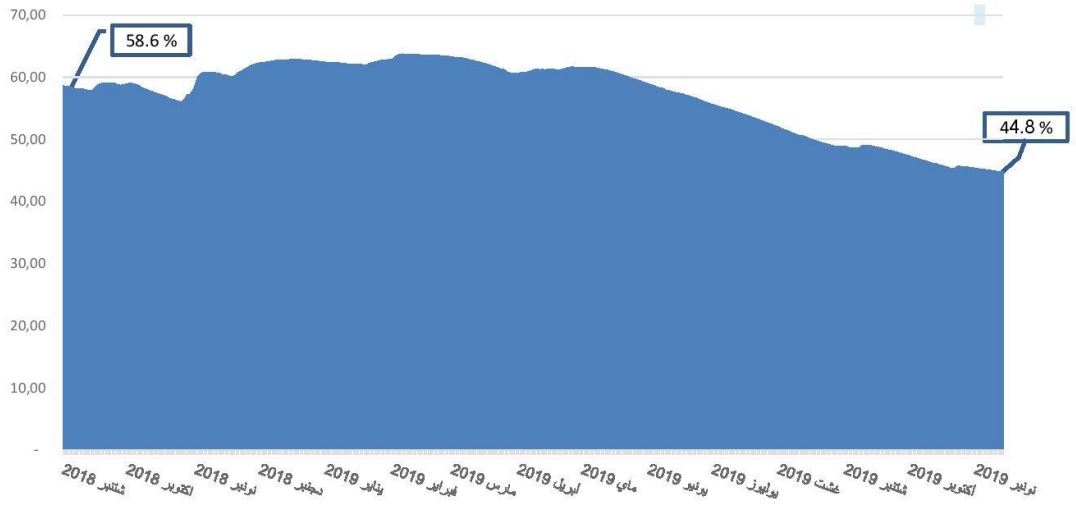

35

قطاع الماء أهم المؤشرات

توزيع نسبة ملء السدود حسب الأحواض المائية بتاريخ 20 نونبر2019

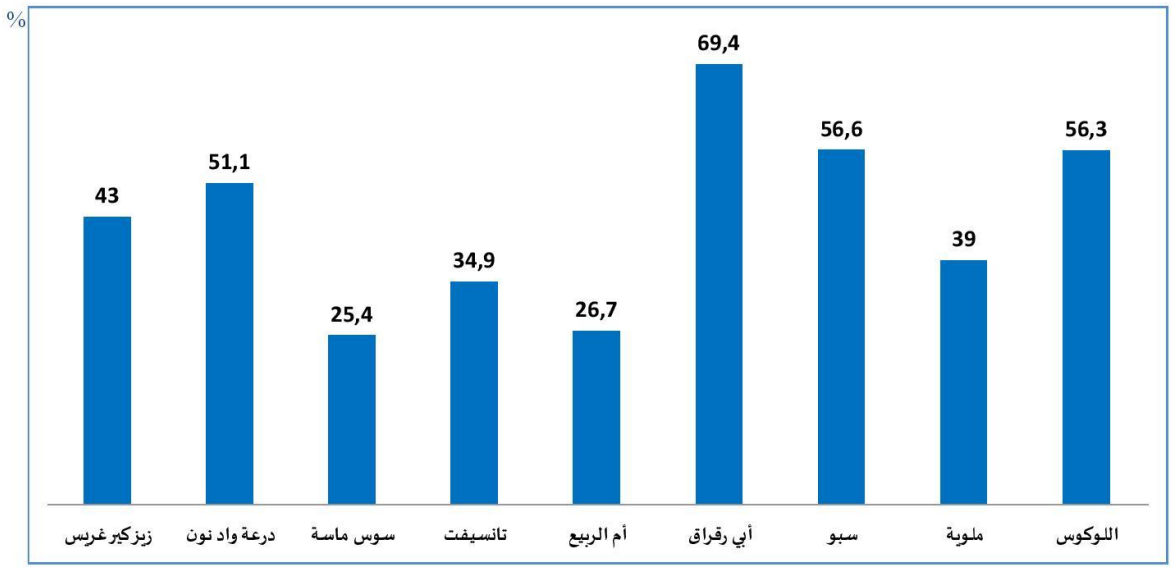

36

قطاع الماء

الإطار المرجعي لإنجاز ميزانية 2020

- **المخطط الوطني للماء:**
  - ✓ يعتبر المرجع الأساس للسياسة الوطنية المائية؛
  - ✓ يحدد الأولويات الوطنية وبرامج العمل من أجل تأمين حاجيات البلاد من الماء.
  - ✓ **تحيين المخطط الوطني للماء/المخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة للموارد المائية للأحواض.**
- **البرنامج الأولوي للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2019-2026:** المعد تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بهدف دعم وتنويع مصادر التزويد بالماء، ومواكبة الطلب المتزايد على الموارد المائية وضمان الأمن المائي للبلاد والحد من تأثير التغيرات المناخية على المدى المتوسط.

37

قطاع الماء

المخطط الوطني للماء

المخطط الوطني للماء : مرجع السياسة المائية الوطنية، يحدد الأولويات الوطنية وبرامج العمل من أجل ضمان الأمن المائي الوطني

- نظرة استشرافية عبر تقييم محكم لتطور الطلب على الماء
- توفير الكميات الضرورية من الماء لسد العجز المحتمل
- اقتراح بدائل جديدة وغير تقليدية لتوفير المياه في مختلف الظروف المناخية
- تبني مقاربة تشاورية وتشاركية تضمن الالتقائية مع الاستراتيجيات القطاعية
- اقتراح آليات التمويل تتلاءم وحاجيات مختلف المشاريع واستعمالات المياه
- اقتراح خطة من أجل تفعيل وتتبع البرامج المقترحة عبر تعبئة جميع الأطراف المعنية والتنسيق بينها لبلوغ أهداف المخطط

38

قطاع الماء

تحيين المخطط الوطني للماء

الأهداف :

- مواكبة المستجدات وملائمة وثائق التخطيط المائي (المخطط الوطني للماء والمخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة للموارد المائية) مع مقتضيات القانون الجديد رقم 15-36 المتعلق بالماء
- التوفر على تخطيط استباقي مائي على الصعيد الوطني، لضمان الأمن المائي الوطني في أفق 2050.

المنهجية:

- تعزيز المكتسبات
- تنويع مصار التزود بالماء عبر اللجوء إلى مصادر المياه غير الاعتيادية
- تدبير أمثل للطلب على الماء
- التأقلم مع تغيرات المناخ
- البحث والابتكار.

توجد عملية التحيين في مراحلها النهائية في أفق عرض المخطط الوطني للماء للدراسة على أنظار المجلس الأعلى للماء والمناخ خلال سنة 2020.

39

قطاع الماء

تحيين المخطط التوجيهي للتهيئة المندمجة للموارد المائية

طبقا للمادة 91 من القانون رقم 15-36 المتعلق بالماء فإن المخطط التوجيهي للتهيئة المندمجة للموارد المائية يوضع على مستوى كل حوض أو مجموعة أحواض مائية مع الأخذ بعين الاعتبار التوجهات الاستراتيجية و مقتضيات المخطط الوطني للماء.

الأهداف

- مواكبة المستجدات وملائمة المخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة للموارد المائية مع مقتضيات القانون الجديد للماء رقم 15-36
- التوفر على تخطيط استباقي على صعيد الحوض المائي لمدة 30 سنة على الأقل مع إمكانية مراجعة المخططات كل 10 سنوات

المنهجية:

- توضع المخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة للموارد المائية من طرف وكالة الحوض المائي بتنسيق مع الإدارات و المؤسسات العمومية المعنية و اللجنة التقنية لمجلس الحوض المائي و وفق مقاربة تشاركية مع جميع الفاعلين
- تعرض المخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة للموارد المائية على مجلس الحوض المائي للدراسة و إبداء الرأي قبل الموافقة عليه من طرف مجلس إدارة الحوض المائي

توجد عملية تحيين المخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة للموارد المائية في مراحل متقدمة في أفق عرضها على أنظار مجلس الحوض المائي خلال سنة 2020.

40

قطاع الماء

البرنامج الأولوي للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2019 - 2026

- تمت صياغته تنفيذا للتعليمات الملكية السامية
- الأهداف : مواكبة الطلب المتزايد على الموارد المائية وضمان الأمن المائي للبلاد والحد من تأثير التغيرات المناخية

محاور البرنامج:

- تنمية العرض المائي؛
- تدبير الطلب واقتصاد وتثمين الماء؛
- تقوية التزويد بالماء الصالح للشرب بالمجال القروي؛
- إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة؛
- التواصل والتحسيس.

تبلغ الكلفة الاجمالية **115,4** مليار درهم

41

قطاع الماء

منجزات 2019

الاتفاقيات الخاصة بقطاع الماء والموقعة أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

موضوع الاتفاقية	مدة الإنجاز	حصة قطاع الماء	الاعتمادات المعبأة إلى غاية اكتوبر 2019	المبالغ المتبقية
اتفاقية شراكة تتعلق بمشروع تهيئة سهل واد مرتيل بإقليم تطوان	2018-2014	150 مليون درهم	150	0 (1)
اتفاقية شراكة تتعلق ببرنامج التنمية المجالية لإقليم الحسيمة	2019-2015	983,34 مليون درهم ضمنها 888,34 مليون درهم لإنجاز سد غيس وكذا حصة وكالة الحوض المائي للكوس (20 مليون درهم)	983,34	0
اتفاقية شراكة تتعلق بتمويل وإنجاز مشاريع مرتبطة بالتأهيل الحضري لمدينة القنيطرة في إطار المخطط الاستراتيجي للتنمية المندمجة والمستدامة لإقليم القنيطرة	2020-2015	30 مليون درهم بما فيها حصة وكالة الحوض المائي لسبو (10 مليون درهم)	24	6 (2)
اتفاقية شراكة تتعلق بتمويل وإنجاز مشاريع مرتبطة بالتأهيل الحضري لمدينة سوق الاربعاء الغرب في إطار المخطط الاستراتيجي للتنمية المندمجة والمستدامة لإقليم القنيطرة	2020-2015	40 مليون درهم بما فيها حصة وكالة الحوض المائي لسبو (6 مليون درهم)	37	3 (2)
اتفاقية شراكة وتعاون لتفعيل عقد برنامج لتمويل وإنجاز برامج التنمية المندمجة لجهة كلميم واد نون- محور المنشآت المائية والحماية من الفيضانات	2021-2016	1682 مليون درهم ضمنها 1500 مليون درهم هبة قطرية لإنجاز سد فاصك و 182 مليون درهم لإنجاز سدود صغرى وأشغال الحماية من الفيضانات	1 682	0
اتفاقية شراكة وتعاون لتفعيل عقد برنامج لتمويل وإنجاز برامج التنمية المندمجة لجهة العيون الساقية الحمراء	2018-2017	187 مليون درهم لإنجاز سدود صغرى وأشغال الحماية من الفيضانات و 370 مليون درهم لإعادة بناء سد الساقية الحمراء	533	24 (2)
اتفاقية اطار تتعلق بمشروع تنمية وتطوير مدينة مراكش "الحاضرة المتجددة",	2017-2014	86 مليون درهم مخصصة لتهيئة واد إسبل وإنجاز سد وكجديت لحماية مدينة مراكش من خطر الفيضانات	84,07	1,93 (3)
المجموع			**3 493,41**	**34,93**

(1) من المرتقب خلال سنتي 2020 و 2021 تعبأة مبالغ إضافية تناهز 19 مليون درهم لتغطية تكاليف الزيادة في حجم الأشغال
(2) تم إبرام جميع الصفقات و سيتم تعبأة مبالغ الالتزام الخاصة بها خلال السنة الجارية
(3) يمثل هذا المبلغ الاعتمادات المتبقية بعد إتمام عمليات إبرام جميع الصفقات المتعلقة بإنجاز الأشغال الملتزم بها بما في ذلك تكاليف نزع الملكية

42

قطاع الماء

منجزات 2019

السدود الكبرى

- إنهاء إنجاز أشغال بناء (4) سدود كبرى: سد تمالوت بإقليم ميدلت وسد دار خروفة بإقليم العرائش وسد الشريف الادريسي بإقليم تطوان وسد واكجديث بإقليم الحوز بكلفة مالية اجمالية بلغت 3 مليار و655 مليون درهم .
- من المرتقب مع متم نهاية هذه السنة إنهاء إنجاز أشغال سد ولجة السلطان بإقليم الخميسات وتمقيت بإقليم الرشيدية بكلفة إجمالية بلغت 2 مليار و160 مليون درهم.
- مواصلة إنجاز أشغال 13 سدا كبيرا بأقاليم تارودانت وطنجة- تطوان والرشيدية وتنغير وصفرو- بولمان وزاكورة والخميسات وكلميم والعيون وجرسيف والحسيمة وشيشاوة والحوز وتقدر الكلفة الإجمالية لهذه المشاريع بحوالي 14 مليار و800 مليون درهم.
- إطلاق إنجاز أشغال سدين كبيرين : سد سيدي عبو بإقليم تاونات وتعلية سد محمد الخامس بإقليم تاوريرت بكلفة إجمالية تقدر بحوالي 2 مليار و580 مليون درهم.

سد تيمقيت بإقليم الرشيدية

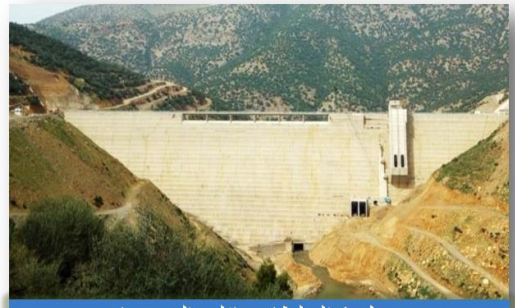

سد ولجة السلطان بإقليم الخميسات

43

قطاع الماء

منجزات 2019

نسبة تقدم مشاريع السدود الكبرى في طور الإنجاز

السد	الحوض المائي	الإقليم	حجم الحقينة (مليون م³)	الكلفة الإجمالية للمشروع (مليون درهم)	نسبة تقدم الأشغال (%)	الأجل التوقعي لإنهاء الأشغال
سيدي عبد الله	سوس-ماسة	تارودانت	10.5	730	65	2020
خروب	اللكوس	العرائش	185	1 650	73	2020
قدوسة	كير-زيز-غريس	الرشيدية	220	710	75	2020
تودغى	كير-زيز-غريس	تنغير	33	500	34	2020
امداز	سبو	صفرو	700	1 500	55	2021
أكدز	درعة واد نون	زاكورة	256	1 250	38	2021
تيداس	أبي رقراق والشاوية	الخميسات	507	1 400	30	2021
إعادة بناء سد الساقية الحمراء	الساقية الحمراء وواد الذهب	العيون	112	460	18	2022
فاسك	درعة واد نون	كلميم	79	1 500	13	2023
تاركا أوماضي	ملوية	جرسيف	287	1 450	15	2023
واد غيس	اللكوس	الحسيمة	93	1 300	24	2024
بولعوان	تانسيفت	شيشاوة	56	900	الأشغال في طور الانطلاق	2024
آيت زيات	تانسيفت	الحوز	171	1 500	الأشغال في طور الانطلاق	2025
المجموع			**2 709,5**	**14 850**		

44

قطاع الماء

منجزات 2019

السدود الصغرى والمتوسطة

- إنهاء إنجاز أشغال 4 سدود صغرى ومتوسطة بأقاليم تاوريرت والسمارة وطرفاية وفحص انجرة بكلفة مالية إجمالية بلغت 115 مليون درهم.
- مواصلة إنجاز أشغال 12 سدا صغيرا و متوسطا بأقاليم السمارة وسيدي إفني وطانطان وطرفاية وكلميم وميدلت وتزنيت وفجيج بكلفة إجمالية تقدر ب 300 مليون درهم.

سد بني عامر - إقليم فحص انجرة-

إنجاز أشغال سد المحاجيب- إقليم طرفاية -

45

قطاع الماء

منجزات 2019

دراسات السدود والمنشآت المائية

السدود الكبرى والمنشآت المائية

دراسات تصميم مشاريع سدود كبرى

- إنهاء تحيين الدراسات المفصلة لسد سيدي عبو بإقليم تاونات؛
- إنهاء دراسات تعلية سد محمد الخامس بإقليم تاوريرت؛
- مواصلة دراسات التصميم لسدي كدية برنة بإقليم سيدي قاسم وباب وندر بإقليم تاونات؛
- الشروع في الدراسات التمهيدية المختصرة والتفصيلية لسد عياشة بإقليم العرائش.

دراسات النموذج المصغر للسدود

- إنهاء دراسات النموذج المصغر المائي لسدي قدوسة وتيداس؛
- مواصلة دراسات النموذج المصغر المائي للسدود: تاركا أوماضي و تودغى وفاسك وسد على وادي غيس؛
- الشروع في دراسات النموذج المصغر لسد بولعوان بإقليم شيشاوة.

دراسة مشروع تحويل المياه

في إطار تفعيل مبدأ التضامن المجالي في توزيع الموارد المائية، تتواصل الدراسات المفصلة لمشروع تحويل الفائض من المياه من الأحواض الشمالية نحو الأحواض الجنوبية

السدود الصغرى والحماية من الفيضانات

- إنهاء ومواصلة إنجاز الدراسات الأولية والتفصيلية لحوالي 25 سدا صغيرا موزعة عبر التراب الوطني؛
- إنهاء الدراسات التصميمية المتعلقة بحماية شاطئ بوساكور بإقليم الحسيمة من الفيضانات، وحماية دواوير تاسطيت وأخندوك بإقليم تازة، وتهيئة مصب وادي الساقية الحمراء.

46

قطاع الماء

منجزات 2019

منشآت الهندسة المدنية

- إنهاء أشغال دعم وتقوية طريق الولوج إلى سد سيدي الشاهد بإقليم مولاي يعقوب وأشغال دعم السدين الصغيرين معدر اللكاح وسهب النغير بإقليم بولمان.
- مواصلة إنجاز الأشغال التالية:
  - ✓ دعم طريق الولوج إلى سد القنصرة بإقليم الخميسات (الشطر الثاني)؛
  - ✓ عمليات صيانة قناة آسفي بإقليم آسفي و دعم وتقوية منحدرات سد تامسنا بإقليم سطات؛
- الشروع في إنجاز أشغال إعادة تأهيل سدود مقطع حوزة، روضة الجاج، سيدي أحمد أوموسى، سيدي أحمد العروسي ورباب المغادير بإقليم السمارة

وتقدر الكلفة الاجمالية لهذه العمليات ب 94 مليون درهم.

أشغال دعم و تقوية طريق الولوج إلى سد سيدي الشاهد بإقليم مولاي يعقوب

أشغال صيانة قناة آسفي بإقليم آسفي

المعدات الهيدروميكانيكية

- مواصلة أشغال تأهيل المعدات الهيدروميكانيكية والإلكتروميكانيكية لمفرغ الحامولات لسد محمد بن عبد الكريم الخطابي بإقليم الحسيمة؛
- الشروع في أشغال صيانة المعدات الهيدروميكانيكية والإلكتروميكانيكية لمفرغ قعر سد المختار السوسي بإقليم تارودانت؛
- مواصلة عمليات صيانة المعدات الهيدروميكانيكية والالكتروميكانيكية لمجموعة من السدود موزعة على الأحواض المائية؛

وتقدر الكلفة الاجمالية لهذه العمليات ب 33 مليون درهم.

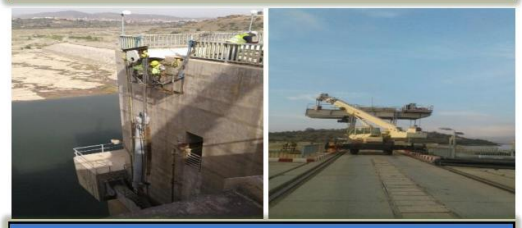

أشغال تأهيل المعدات الهيدروميكانيكية و الإلكتروميكانيكية لمفرغ الحامولات لسد محمد بن عبد الكريم الخطابي

47

قطاع الماء

منجزات 2019

الحماية من الفيضانات

- إنهاء إنجاز أشغال 21 مشروعا تخص تهيئة الشعاب ومجاري الأودية وبناء المنشآت الفنية، بكلفة إجمالية بلغت 268 مليون درهم، ضمنها مشروعين لحماية مدينتي العيون والسمارة من الفيضانات أنجزا بشراكة مع وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية للمملكة.

- مواصلة إنجاز أشغال 22 مشروعا للحماية من الفيضانات بكلفة إجمالية تبلغ حوالي 428 مليون درهم.

- الشروع في إنجاز 7 مشاريع للحماية من الفيضانات بأقاليم طنجة والقنيطرة والصخيرات وصفرو وزاكورة وبوجدور بكلفة إجمالية تقدر ب 240 مليون درهم.

أشغال حماية مدينة القنيطرة من الفيضانات

أشغال تهيئة واد كابايو بإقليم الناظور

48

قطاع الماء — منجزات 2019

تخطيط الموارد المائية

- **إنهاء الدراسات التالية:**
  - ✓ تأمين الموارد المائية لتوفير الماء الصالح للشرب والصناعي والسياحي لأهم المدن المغربية؛
  - ✓ دراسة التأثير على البيئة لسد فاصك بإقليم كلميم؛
  - ✓ دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع تعلية سد محمد الخامس بإقليم تاوريرت.
- **مواصلة الدراسات التالية :**
  - ✓ دراسة إعداد الموازنات المائية على الصعيد الوطني. وتعتبر هذه الأخيرة بمثابة الحجر الأساس لمشروع الورش الكبير المتعلق بتحيين المخطط الوطني للماء، الذي انطلق سنة 2018 بغية عرضه على المجلس الأعلى للماء والمناخ في أفق 2020؛
  - ✓ دراسة التأثير على البيئة والجدوى الاقتصادية لسد جديد بعالية سد سيدي ادريس بإقليم قلعة السراغنة.
- **إطلاق الدراسات التالية :**
  - ✓ التأثير على البيئة لمجموعة من مشاريع السدود المبرمجة في إطار البرنامج الأولوي للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي.

تدبير الموارد المائية

- **إنهاء الدراسات التالية :**
  - ✓ دراسة تقييم توحل حقينات سدود محمد الخامس، مشرع حمادي، إنجيل، بوهودة، إدريس الأول، القنصرة، علال الفاسي و سيدي الشاهد؛
  - ✓ دراسة تحديث التطبيق الخاص بإعداد الحالة اليومية لحقينات السدود؛
  - ✓ دراسة تثمين الافراغات الموجهة للسقي بأحواض سبو واللكوس.
- **مواصلة إنجاز الدراسات التالية :**
  - ✓ دراسة انتشار الموجات المائية الناتجة عن إفراغات وانهيار سد الشريف الإدريسي (مارتيل)؛
  - ✓ دراسة حول تطوير تطبيق لإدارة ومراقبة توحل السدود.
- **إطلاق الدراسات التالية :**
  - ✓ دراسة تقييم توحل حقينات السدود بالحوض المائي لأم الربيع.

49

قطاع الماء — منجزات 2019

تثمين الموارد المائية والمحافظة عليها

إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة

- المساهمة المالية وتتبع إنجاز العديد من مشاريع استعمال المياه العادمة المصفاة بمدن مراكش، عين عودة وأكادير، لسقي الكولف والمساحات الخضراء؛ وقد بلغ مجموع هذه المساهمات **42,5** مليون درهم.

تتبع جودة المياه و محاربة مصادر التلوث

- المساهمة المالية وتتبع إنجاز مشاريع محاربة التلوث الصناعي (المرجان) بجهة سيدي قاسم بتنسيق مع وكالات الأحواض المائية.
- مواصلة وإنهاء الدراسات حول مصادر التلوث (الصناعية، الفلاحية، مادة المرج ...) وإعادة استعمال المياه العادمة لمدينة الدارالبيضاء، وكذا مواصلة الدراسات الخاصة بمراقبة جودة المياه على الصعيد الوطني (بروتوكول المراقبة البيولوجية، تقييم جودة المياه القابلة للتحويل من حوض سبو).

وتقدر كلفة هذه المساهمات المالية والدراسات ب **15** مليون درهم.

50

قطاع الماء منجزات 2019

التطهير السائل بالوسط القروي وتزويد المؤسسات التعليمية والمساجد بالماء الصالح للشرب

- إنهاء إنجاز 15 مشروعا لأشغال التطهير السائل بالمراكز القروية ومواصلة إنجاز 15 مشروعا، وإطلاق 9 مشاريع جديدة بكلفة إجمالية بلغت **333** مليون درهم؛
- إنهاء إنجاز أشغال التجهيز بنظم مائية للتزويد بالماء الصالح للشرب لفائدة 8 مدارس قروية و 8 مساجد ومدارس عتيقة و131 مرفقا صحيا بالمساجد القروية وحوالي 140 مرفقا صحيا بالمدارس القروية بكلفة إجمالية بلغت **47 مليون درهم؛**
- مواصلة أشغال تجهيز 8 مدارس قروية و 8 مساجد ومدارس عتيقة بنظم مائية وكذا تجهيز ما يناهز 260 مدرسة ومسجد بالوسط القروي بمرافق صحية بكلفة إجمالية بلغت **48 مليون درهم؛**
- مواصلة إنجاز 11 دراسة تقنية متعلقة بمشاريع وعمليات التطهير السائل والشروع في إنجاز 7 دراسات تقنية تهم مشاريع جديدة **بكلفة إجمالية تبلغ 8 مليون درهم.**

وضع قنوات بأحد مشاريع تصريف المياه العادمة

إنجاز نظم مائية بإحدى المدارس القروية

إنجاز مرافق التطهير السائل بإحدى المدارس القروية

قطاع الماء منجزات 2019

تقييم وتحسين معرفة موارد المياه السطحية

- **إنهاء إنجاز دراسات :**
  - ✓ فرز ومعالجة وتثمين الوثائق والمعطيات الهيدرومناخية الوطنية وإنجاز قاعدة بيانات خاصة؛
  - ✓ تحديث البيانات الهيدرولوجية وإعداد دليل هيدرولوجي على الصعيد الوطني.
- **مواصلة الدراسات التالية :**
  - ✓ إنجاز أطلس هيدرولوجي على الصعيد الوطني؛
  - ✓ إنجاز المرجع الهيدروغرافي على المستوى الوطني؛
  - ✓ إنجاز دليل القياسات المطرية على الصعيد الوطني؛
  - ✓ دراسة إعداد نظام موحد للقياس الهيدرومناخي عن بعد؛
  - ✓ إنجاز دراسة تهيئة العيون والسواقي و الأخذ المباشر من مجاري المياه على الصعيد الوطني.
- **مواصلة العمليات التالية :**
  - ✓اقتناء التجهيزات والمعدات لتطوير شبكة الإشعار بالحمولات؛
  - ✓إنجاز عتبات لتثبيت المحطات الهيدرولوجية ؛
  - ✓بناء محطة هيدرولوجية بإقليم زاكورة.
- **الشروع في إعداد الدراسات التالية :**
  - ✓ تطوير وتفعيل منهجيات الحساب الهيدرولوجي ومعالجة ومراقبة وتدقيق المعطيات الهيدرولوجية لتقييم موارد المياه السطحية على الصعيد الوطني ؛
  - ✓ تحديد الاحتياجات و المتطلبات الهيدرولوجية لتحسين تتبع و تقييم موارد المياه السطحية على الصعيد الوطني ؛
  - ✓ توسيع و تأهيل شبكة القياس الهيدرولوجي على الصعيد الوطني ؛
  - ✓ استخدام صور الأقمار الصناعية لتحسين معرفة الموارد المائية السطحية على المستوى الوطني في إطار اتفاقية بحث علمي مع المركز الملكي للإستشعار البعدي الفضائي.

✓وتبلغ الكلفة الاجمالية لهذه المشاريع حوالي **17** مليون درهم.

قطاع الماء — منجزات 2019

تقييم واستكشاف الموارد المائية الجوفية

إنجاز الأثقاب المائية

- إنهاء إنجاز أشغال 109 ثقبا عبر التراب الوطني ومواصلة الأشغال بـ 66 ثقب استكشافي بتكلفة **22** مليون درهم؛
- إنهاء أشغال إنجاز ثقب استكشافي عميق (700 متر) بإقليم بولمان بتكلفة **4** ملايين درهم؛
- مواصلة تنفيذ اتفاقيات شراكة لإنجاز أثقاب استكشافية واستغلالية بكل من إقليمي أزيلال وجرادة بمساهمة بلغت **14** مليون درهم؛
- دعم وكالات الأحواض المائية ب **22** مليون درهم لتمويل مشاريع إنجاز أثقاب استكشافية.

الدراسات

- مواصلة دراسة خلاصة الدراسات الجيوفيزيائية المنجزة على الصعيد الوطني؛
- الشروع إنجاز دراسة جيوفيزيائية بإقليم أزيلال؛
- إنجاز دراسة التغذية الاصطناعية للفرشة المائية للنكور بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية.

53

قطاع الماء — منجزات 2019

الأرصاد الجوية الوطنية

تدبير مخاطر الحالات الجوية القصوى

- انطلاق العمل بنظام اليقظة الجديد الخاص بالمخاطر الجوية، الذي يمكن من تتبع المخاطر المحتملة المتعلقة بالظواهر الجوية القصوى على مدى 24 و48 ساعة وتقييم درجة خطورتها عبر أربع مستويات يتم التعبير عنها بواسطة أربعة ألوان هي : الأخضر والأصفر والبرتقالي والأحمر، كما تم تعميم هذا النظام في وسائل الإعلام.

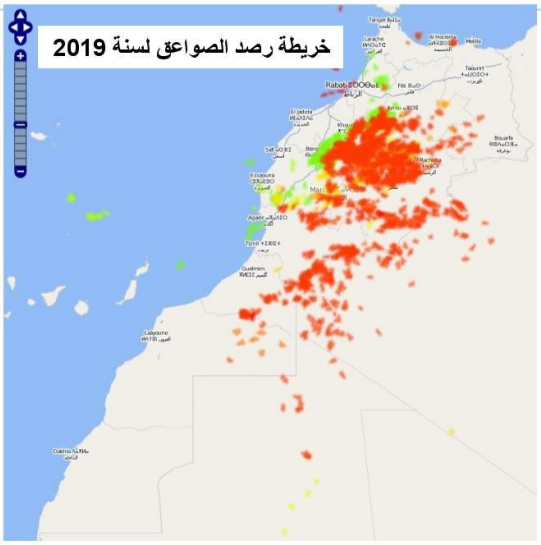

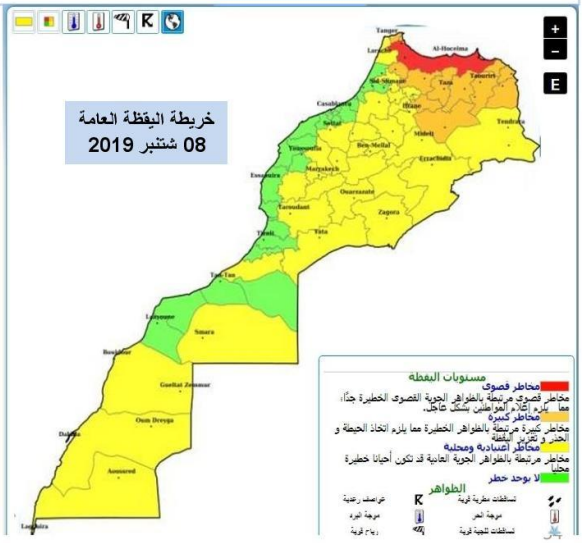

قطاع الماء — منجزات 2019

الأرصاد الجوية الوطنية

تقوية شبكة الرصد الجوي (38,2 مليون درهم)

- اقتناء أجهزة أوتوماتيكية رصدية خاصة بالملاحة الجوية لأربع مطارات؛
- اقتناء رادارين رصديين لتغطية جهتي الدار البيضاء-سطات و طنجة - تطوان - الحسيمة؛
- اقتناء رادارين بحريين عاليي التردد للرصد لتغطية منطقةمضيق جبل طارق؛
- اقتناء محطة أوتوماتكية رصدية متنقلة للقيام بحملات الرصد الجوي في مناطق مختلفة.

الاتصالات ومعالجة المعطيات (48 مليون درهم)

- اقتناء وتشغيل حاسوب متطور لمعالجة المعطيات الخاصة بالتنبؤات الرقمية لمديرية الأرصاد الجوية الوطنية؛ ممول بشراكة مع صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية؛
- اقتناء تركيب و تشغيل نظام معلومياتي لتدبير المعطيات المناخية من أجل تثمين ذاكرة المناخ الوطنية.

البحث الرصدي (1,3 مليون درهم)

- مواصلة تطوير النماذج العددية للتوقعات الرصدية؛
- مواصلة البحث في مجال التغيرات المناخية و إسقاطاتها المستقبلية؛
- مواصلة العمليات الخاصة ببرنامج الغيث للاستمطار الاصطناعي.

55

قطاع الماء — منجزات 2019

المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

الماء الصالح للشرب والتطهير السائل : استثمار 4,300 مليار درهم

التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط الحضري

- تجهيز صبيب إضافي يبلغ حوالي 1,7 متر مكعب/الثانية؛
- مدّ 550 كلم من قنوات الجر والتوزيع؛
- تحسين مردودية قنوات الإنتاج :
  - 97,15 % بالنسبة لقنوات الجر الكبيرة؛
  - 93,3 % بالنسبة لقنوات الجر المتوسطة والصغيرة؛
- تحسين مردودية شبكات التوزيع :
  - 76,9 % بالمدن والمراكز الحضرية؛
  - 75,0 % بالمراكز القروية؛
  - 66,3 % بالدواوير .

أهم مشاريع تقوية التزويد بالماء الصالح للشرب المرتقب استغلالها خلال سنة 2019 :

- منشآت المكتب الشريف للفوسفاط: تزويد المنشآت انطلاقا من سد المسيرة 660 لتر/الثانية؛
- ورزازات: تزويد المدينة بالماء الصالح للشرب انطلاقا من سد السلطان مولاي علي الشريف بصبيب 250 لتر/الثانية؛
- الحسيمة: تقوية تزويد المدينة بالماء الشروب عبر تحلية مياه البحر بصبيب 200 لتر/الثانية؛
- تارودانت: تقوية تزويد المدينة بالماء الشروب انطلاقا من سد أولوز بصبيب 200 لتر/الثانية؛
- بن جرير وصخور الرحامنة: تعزيز تزويد المدينتين بالماء الصالح للشرب انطلاقا من سد المسيرة بصبيب 100 لتر/الثانية .

التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي

- الساكنة القروية الاضافية المستفيدة: 53.500 نسمة
- نسبة التزويد بالعالم القروي: 97,4%؛
- تدخل المكتب في 20 مركز جديد لفائدة ساكنة تقدر ب 49.000 نسمة.

التطهير السائل

- 11 محطة لمعالجة المياه العادمة بطاقة إجمالية تقدر ب 55.088 م3/يوم؛
- تدخل المكتب في 11 مدينة جديدة لفائدة ساكنة تقدر ب 82.500 نسمة.

56

قطاع الماء

برنامج عمل 2020

السدود الكبرى

- إنهاء إنجاز أشغال سد قدوسة بإقليم الرشيدية وسد خروب بولاية طنجة وسد سيدي عبد الله بإقليم تارودانت و سد تودغى بإقليم تنغير؛
- مواصلة إنجاز أشغال 9 سدود كبيرة بأقاليم صفرو وزاكورة والخميسات وجرسيف والحسيمة وكلميم والعيون وشيشاوة والحوز؛
- الشروع في انجاز أشغال سد سيدي عبو بإقليم تاونات وتعلية سد محمد الخامس بإقليم تاوريرت؛
- إطلاق طلبات العروض لإنجاز أشغال ثلاثة سدود كبرى : سد بجهة فاس-مكناس وسد بجهة الرباط-سلا-القنيطرة وتعلية سد المختار السوسي بجهة سوس-ماسة.

تبلغ اعتمادات الأداء المرصودة لهذه المشاريع **2,3 مليار درهم** واعتمادات الالتزام **11,2 مليار درهم**.

إنجاز أشغال سد قدوسة بإقليم الرشيدية

إنجاز أشغال سد تودغى بإقليم تنغير

57

قطاع الماء

برنامج عمل 2020

السدود الصغرى والمتوسطة

سيتم إنجاز أشغال عدة سدود صغرى وتلية خلال الفترة الممتدة ما بين 2019 و2026 بغلاف مالي يقدر ب 600 مليون درهما سنويا في إطار شراكة بين وزارة الداخلية ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ووزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء.

- إنهاء إنجاز أشغال 9 سدود صغيرة ومتوسطة بأقاليم السمارة وسيدي إفني وطانطان والعيون وكلميم بكلفة إجمالية تقدر ب 202 مليون درهم؛
- مواصلة إنجاز أشغال بناء 3 سدود صغرى ومتوسطة بأقاليم تيزنيت وفجيج وميدلت؛
- الشروع في إنجاز أشغال مجموعة من السدود الصغرى والمتوسطة الجديدة بأقاليم الناظورو الراشيدية وورزازات وبولمان؛

تبلغ الاعتمادات المرصودة لهذه المشاريع 154 مليون درهم كاعتمادات الأداء و 731 مليون درهم كاعتمادات الالتزام.

إنجاز أشغال سد أعبار بإقليم طانطان

58

قطاع الماء

برنامج عمل 2020

دراسات السدود والمنشآت المائية

السدود الكبرى والمنشآت المائية	السدود الصغرى والحماية من الفيضانات
دراسات تصميمية لمشاريع سدود كبرى •إنهاء الدراسات التمهيدية المختصرة والتفصيلية لثلاثة سدود كبرى؛ •مواصلة 10 دراسات تمهيدية مختصرة وتفصيلية ؛ •الشروع في دراسة سدين كبيرين جديدين. **دراسات النموذج المصغر المائي للسدود** •إنهاء دراسة النموذج المصغر لسدي تاركا أوماضي بإقليم جرسيف وتودغى بإقليم تنغير؛ •مواصلة دراسات النموذج المصغر المائي ل 3 سدود •كما سيتم الشروع في دراسة النموذج المصغر ل 4 سدود. **دراسة مشروع تحويل المياه** •مواصلة الدراسات المفصلة لمشروع تحويل المياه من الأحواض الشمالية نحو الأحواض الجنوبية	• سيتم إنهاء ومواصلة إنجاز دراسات أولية وتفصيلية لسدود صغرى ومتوسطة عبر التراب الوطني • سيتم أيضا العمل على برمجة دراسات سدود صغرى جديدة

59

قطاع الماء

برنامج عمل 2020

منشآت الهندسة المدنية	المعدات الهيدروميكانيكية
• إنهاء عملية صيانة قناة آسفي بإقليم آسفي؛ • إنهاء عملية دعم وتقوية منحدرات سد تامسنا بإقليم سطات؛ • إنهاء أشغال إعادة تأهيل سدود مقطع حوزة، روضة الحاج، سيدي أحمد أوموسى، سيدي أحمد العروسي ورباب المغادير بإقليم السمارة؛ • الشروع ومواصلة وإنهاء عمليات صيانة منشآت الهندسة المدنية لمجموعة من السدود حسب البرامج المسطرة برسم سنة 2020 والسنوات السابقة من طرف وكالات الأحواض المائية.	• إنهاء أشغال صيانة المعدات الهيدروميكانيكية والإلكتروميكانيكية لمفرغ قعر سد المختار السوسي بإقليم تارودانت؛ • مواصلة أشغال تأهيل المعدات الهيدروميكانيكية والإلكتروميكانيكية لمفرغ الحامولات سد محمد بن عبد الكريم الخطابي بإقليم الحسيمة؛ • الشروع ومواصلة وإنهاء عمليات صيانة المعدات الهيدروميكانيكية والإلكتروميكانيكية لمجموعة من السدود حسب البرامج المسطرة برسم سنة 2020 والسنوات السابقة من طرف وكالات الأحواض المائية.

تبلغ الاعتمادات المرصودة لإنجاز هذه المشاريع **84 مليون درهم** كاعتمادات أداء و **152,5 مليون درهم** كاعتمادات الالتزام

60

قطاع الماء

برنامج عمل 2020

الحماية من الفيضانات

- إنهاء إنجاز أشغال 17مشروعا للحماية من الفيضانات بأقاليم أزيلال وتطوان وتيزنيت وسيدي إفني وطانطان وطنجة والعرائش والقنيطرة والناظور وخنيفرة وجرادة ومكناس وتازة وسيدي قاسم وسطات؛
- مواصلة إنجاز أشغال 11 مشروعا للحماية من الفيضانات بأقاليم: بولمان وتاونات والناظور وصفرو والصخيرات-تمارة والقنيطرة وبوجدور وطنجة وزاكورة؛
- الشروع في إنجاز أشغال 10 مشاريع الحماية من الفيضانات بأقاليم شيشاوة وطرفاية وطنجة وسيدي قاسم وشتوكة أيت باها وصفرو ووزان والمضيق-الفنيدق ومراكش.

تبلغ الاعتمادات المرصودة لهذه المشاريع 200 مليون درهم كاعتمادات أداء (بما فيها 19,8 مليون درهم كمساهمات) و 466 مليون درهم كاعتمادات الالتزام.

61

قطاع الماء

برنامج عمل 2020

النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية

- مواصلة إنجاز أشغال سد الساقية الحمراء بإقليم العيون
- مواصلة إنجاز أشغال سد فاسك بإقليم كلميم
- مواصلة إنجاز أشغال مجموعة من السدود الصغرى ومنشآت الحماية من الفيضانات بكلفة مالية تناهز 1.979 مليون درهم

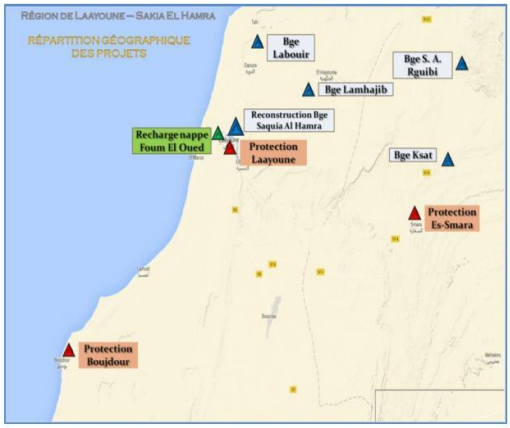

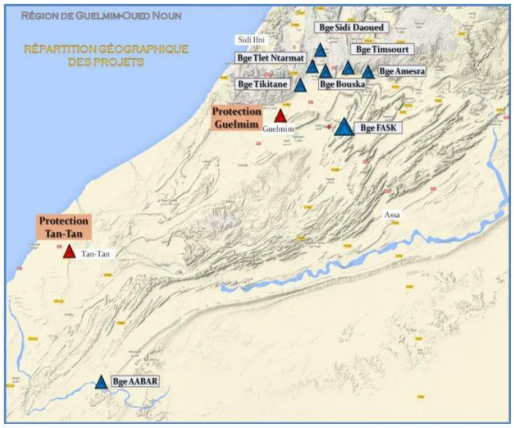

62

قطاع الماء — برنامج عمل 2020

تدبير الموارد المائية

- **مواصلة إنجاز الدراسات التالية:**
  - ✓ دراسة انتشار الموجات المائية الناتجة عن إفراغات وانهيار سد الشريف الإدريسي (مارتيل)؛
  - ✓ دراسة حول تطوير تطبيق لإدارة ومراقبة توحل السدود؛
  - ✓ دراسة تقييم توحل حقينات سدود الحوض المائي لأم الربيع.
- **الشروع في إنجاز العمليات التالية :**
  - ✓ دراسة تقييم توحل حقينات السدود؛
  - ✓ دراسة تمدد وانتشار الموجات المائية الناتجة عن الإفراغات والانهيار المحتمل للسدود.

تبلغ الاعتمادات الإجمالية المرصودة 3,5 مليون درهم كاعتمادات أداء و 2,5 مليون درهم كاعتمادات الالتزام.

تخطيط الموارد المائية

- **مواصلة إنجاز الدراسات التالية:**
  - ✓ التأثير على البيئة لمجموعة من مشاريع السدود المبرمجة في إطار البرنامج الأولوي للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي.
- **الشروع في إنجاز العمليات التالية :**
  - ✓ دراسة التأثير على البيئة والجدوى الاقتصادية للسدود.

تبلغ الاعتمادات الإجمالية المرصودة لهذه الدراسات 1مليون درهم

قطاع الماء — برنامج عمل 2020

تقييم واستكشاف موارد المياه الجوفية

إنجاز الأثقاب المائية

- مواصلة إنجاز العمليات التالية :
  - ✓ أشغال حفر آبار من أجل التزود بالماء الشروب على الصعيد الوطني؛
  - ✓ أشغال أثقاب مائية من أجل مواصلة البحث عن الموارد المائية الجوفية على الصعيد الوطني؛
  - ✓ إنجاز أشغال إنجاز أثقاب مائية عميقة من أجل إستكشاف الفرشات المائية العميقة؛
  - ✓ مواصلة تنفيذ اتفاقيات شراكة لإنجاز أثقاب بكل من إقليمي أزيلال وجرادة.

الدراسات

- إنجاز الدراسات التقنية التالية :
  - ✓ إنجاز دراسة قياس و تتبع مستوى الفرشات المائية الجوفية؛
  - ✓ إنجاز خريطة هيدروجيولوجية لفرشة مائية؛
  - ✓ شراء معدات هيدروجيولوجية.

تبلغ الاعتمادات المرصودة لهذه المشاريع **72 مليون درهم** كاعتمادات أداء و **87 مليون درهم** كاعتمادات الالتزام

قطاع الماء — برنامج عمل 2020

تثمين المياه والمحافظة عليها

اعادة استعمال المياه العادمة المعالجة

- المساهمة المالية وتتبع انجاز مشاريع إعادة استعمال المياه العادمة بمدن الرباط، أكادير وعين عودة لسقي الكولف والمساحات الخضراء وكذا المدرسة الحسنية لسقي المساحات الخضراء.

بلغت الاعتمادات المرصودة لهذه المشاريع 42,5 مليون درهم كاعتمادات أداء

تتبع جودة المياه و محاربة مصادر التلوث

- المساهمة المالية وتتبع مشاريع الحد من التلوث الصناعي؛
- مواصلة إعداد ومراجعة النصوص التطبيقية لقانون الماء 15-36 المتعلقة بمتابعة جودة المياه ومحاربة مصادر التلوث ؛
- مواصلة إنجاز الدراسات المتعلقة بمصادر التلوث وإعادة استعمال المياه العادمة المصفاة بعدة مدن (الدار البيضاء، الحسيمة،...) ولمختلف الاستعمالات؛
- انطلاق الدراسات الخاصة بتحسين وتجويد تتبع ومراقبة الموارد المائية : دليل العينات وتحليل المياه السطحية والجوفية، صيانة وتحديث قاعدة البيانات المتعلقة بجودة الموارد المائية؛
- إعداد تقرير حول جودة المياه برسم سنة 2018-2019.

تبلغ الاعتمادات الإجمالية المرصودة لهذه المشاريع 6 مليون درهم.

65

قطاع الماء — برنامج عمل 2020

تقييم وتحسين معرفة موارد المياه السطحية

مواصلة إنجاز عدة دراسات ومشاريع لتقييم وتحسين معرفة الموارد المائية السطحية على المستوى الوطني، وذلك من خلال:

- إعداد دراسة تطوير منهجية للتنبؤ بالجفاف الهيدرولوجي على المستوى الوطني؛
- إعداد دراسة تقييم تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية السطحية ؛
- اعداد دراسة حول عتبات القياس.
- تحديث البيانات الهيدرولوجية وإعداد دليل هيدرولوجي على الصعيد الوطني؛
- مواصلة إنجاز عتبات لتثبيت المحطات الهيدرولوجية ؛
- اقتناء التجهيزات والمعدات لتطوير شبكة الإشعار بالحمولات ؛
- إعداد دراسة تهيئة العيون والسواقي والأخذ المباشر من مجاري المياه ؛
- إعداد اتفاقية البحث العلمي وتبادل المعطيات الهيدرومناخية مع مديرية الأرصاد الجوية الوطنية لتحسين معرفة الموارد المائية السطحية على المستوى الوطني.

تبلغ الاعتمادات المرصودة لهذه المشاريع **53,5 مليون درهم** كاعتمادات أداء و **37 مليون درهم** كاعتمادات الالتزام

66

قطاع الماء — برنامج عمل 2020

التطهير السائل بالوسط القروي وتزويد المؤسسات التعليمية والمساجد بالماء الصالح للشرب

- إنهاء 15 مشروعا لأشغال التطهير السائل بالمراكز القروية ومواصلة إنجاز اشغال 9 مشاريع، فضلا عن إطلاق مشاريع جديدة متعلقة بالتطهير السائل؛
- إنهاء أشغال تجهيز 8 مدارس قروية و 8 مساجد بنظم مائية وإنجاز أشغال المرافق الصحية لحوالي 260 مسجدا ومدارس قروية وكذا إطلاق إنجاز أشغال التزويد بالماء الصالح للشرب ل 8 مدارس قروية و8 مساجد ومدارس للتعليم العتيق وتجهيز حوالي 260 مدرسة ومسجد بالمرافق الصحية؛
- إنهاء 11 دراسة تقنية للتطهير السائل بالمراكز القروية ومواصلة إنجاز 7 دراسات، بالإضافة إلى الشروع في عدد من الدراسات المتعلقة بالتطهير السائل.

تبلغ اعتمادات الأداء المخصصة لهذه المشاريع 155,5 مليون درهم

67

قطاع الماء — برنامج عمل 2020

الأرصاد الجوية الوطنية

تقوية شبكة الرصد الجوي: (75 مليون درهم)

- تجهيز مطارين بالمعدات الرصدية الخاصة بالملاحة الجوية؛
- اقتناء 4 رادارات للرصد الجوي لتغطية جهات سوس ماسة، بني ملال الخنيفرة، طنجة-تطوان-الحسيمة ومنطقة أوريكا بإقليم الحوز لتحسين نظام الإنذار الرصدي؛
- اقتناء رادارين بحريين عاليي التردد للرصد البحري لتغطية المنطقة الممتدة بين ميناء آسفي وميناء الجديدة من أجل مراقبة وقياس المعطيات المتعلقة بالتيارات البحرية السطحية وخصائص الأمواج؛
- اقتناء محطة أوتوماتيكية لسبر الأجواء العليا لجهة بني ملال – الخنيفرة.

الاتصالات ومعالجة المعطيات (7,5 مليون درهم)

اقتناء معدات وبرامج معلوماتية من أجل تجديد نظام دمج وعرض المعطيات الرصدية.

البحث الرصدي

مواصلة برامج البحث العلمي في مجال المناخ والأرصاد الجوية، تهم تطوير النماذج العددية وتتبع التغيرات المناخية وإسقاطاتها.

68

قطاع الماء

برنامج عمل 2020

المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

الماء الصالح للشرب والتطهير السائل : استثمار 5,271 مليار درهم

التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط الحضري

- تجهيز صبيب إضافي يبلغ حوالي 5,2 متر مكعب/الثانية؛
- وضع 750 كلم من قنوات الجر والتوزيع؛
- الرفع من مردودية قنوات الإنتاج
  - 97,25 % بالنسبة لقنوات الجر الكبيرة ؛
  - 93,5 % بالنسبة لقنوات الجر المتوسطة والصغيرة؛
- تحسين مردودية شبكات التوزيع
  - 77.2% بالمدن والمراكز الحضرية؛
  - 75.3% بالمراكز القروية؛
  - 66.8 % بالدواوير.

أهم مشاريع تقوية التزويد بالماء الصالح للشرب المرتقب الشروع في استغلالها سنة 2020:

- مراكش: تعزيز تزويد المدينة بالماء الشروب انطلاقا من سد المسيرة بصبيب 2.500 لتر/الثانية؛
- فاس ومكناس: تعزيز تزويد المدينتين بالماء الصالح للشرب انطلاقا من سد إدريس الأول بصبيب 2.000 لتر/الثانية؛
- أزيلال و دمنات: تعزيز المدينتين بالماء الصالح للشرب عبر توسيع محطة المعالجة على سد الحسن الأول بصبيب 300 لتر/الثانية؛
- شفشاون وباب تازة: تزويد المدينتين بالماء الصالح للشرب انطلاقا من سد شفشاون بصبيب 160لتر/الثانية؛
- تزنيت: تعزيز تزويد المدينة بالماء الصالح للشرب انطلاقا من سد يوسف بن تاشفين بصبيب 145 لتر/الثانية؛
- طرفاية: تقوية تزويد المدينة بالماء الشروب بصبيب 15 لتر/الثانية عبر تحلية مياه البحر .

التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي

- الساكنة القروية الإضافية المستفيدة: 53.500 نسمة
- نسبة التزويد بالعالم القروي : 97,8%
- تدخل المكتب في 20 مركزا جديدا لفائدة ساكنة تقدر ب 44.000 نسمة

التطهير السائل

- 14 محطة لمعالجة المياه العادمة بطاقة إجمالية تقدر ب 23.574 م3/يوم
- تدخل المكتب في 12 مدينة لفائدة ساكنة إجمالية تفوق 101.000 نسمة

69

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع الموانئ

70

قطاع الموانئ — الرصيد الميناني

يتوفر المغرب على رصيد هام من الموانئ يبلغ عددها 43 ميناء، مكنت بلادنا من احتلال المرتبة 16 عالميا حسب مؤشر الربط البحري والمرتبة الأولى إفريقياً سنة 2018.

موانئ تجارية متعددة المهام	موانئ للصيد البحري	موانئ خاصة بالترفيه
14	22	7

71

قطاع الموانئ — أهم المؤشرات

الرواج الميناني سنة 2018: 137 مليون طن من البضائع منها 4,7 مليون حاوية من فئة 20 قدم، 5,17 مليون مسافر، 1,4 مليون طن الصيد البحري

الرواج الميناني خلال الثمانية أشهر الأولى لسنة 2019:

- نمو حركة المسافرين بنسبة 2,7% (3,9 مليون مسافر)
- ارتفاع النشاط التجاري بالموانئ الوطنية بنسبة 3,3% (94,97 مليون طن)
- ارتفاع نشاط المسافنة بميناء طنجة المتوسط بنسبة 3,9% (26,26 مليون طن)
- انخفاض الصادرات بنسبة 2,9% (25,55 مليون طن)
- ارتفاع الواردات بنسبة 4,4% (43,16 مليون طن)

(مليون طن)	إلى غاية شهر غشت 2018	إلى غاية شهر غشت 2019
الواردات (طن)	41,33	43,16
الصادرات (طن)	26,33	25,55
رواج المسافنة (طن)	24,26	26,26
الرواج الإجمالي(طن)	**91,92**	**94,97**

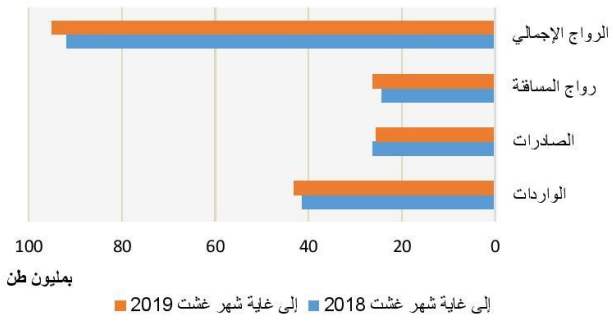

72

قطاع الموانئ — الأهداف الاستراتيجية للقطاع

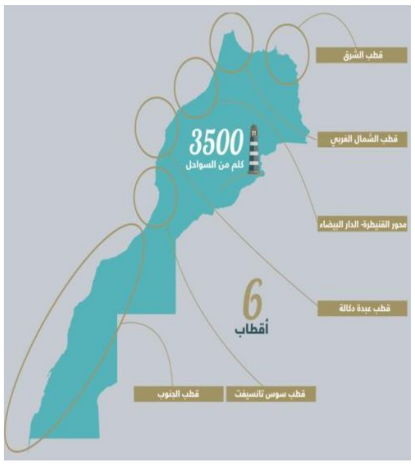

1. تحسين القدرة التنافسية للسلسلة اللوجستيكية
2. تأمين الإمدادات الاستراتيجية
3. مواكبة التغيرات الاقتصادية
4. رفع قدرة المنظومة المينائية على التكيف مع التغيرات الإقليمية والدولية وتمكينها من اغتنام الفرص الجيوستراتيجية التي ستتاح في المستقبل

73

قطاع الموانئ — منجزات 2019

إنهاء الأشغال بميناء آسفي الجديد وتسليمه إلى الوكالة الوطنية للموانئ

وظائف الميناء

- سيمكن الميناء في مرحلته الأولى من معالجة رواج الفحم الخاص بالمحطة الحرارية لآسفي، وذلك بحجم رواج يناهز 3,5 مليون طن سنويا، وفي المرحلة الثانية من معالجة الرواج الخاص بالفوسفاط والمواد المتعلقة به، والذي يناهز 20 مليون طن في أفق 2030

مكونات الميناء

- أزيد من 3000 متر من منشآت الحماية
- رصيف خاص بالفحم بطول 289 متر وعمق 16,5 متر
- رصيف خاص بالخدمات بطول 100 متر وعمق 6 م
- بالإضافة إلى أشغال الجرف والأراضي المسطحة

الكلفة

- 4.718 مليون درهم

إنهاء الأشغال بميناء آسفي الجديد وتسليمه إلى الوكالة الوطنية للموانئ

يقوم المكتب الشريف للفوسفاط حاليا بإنهاء الدراسات المتعلقة بالمرحلة الثانية للميناء، بغية إطلاق الأشغال في أقرب الآجال.

74

قطاع الموانئ منجزات 2019

تأهيل و توسيع الموانئ

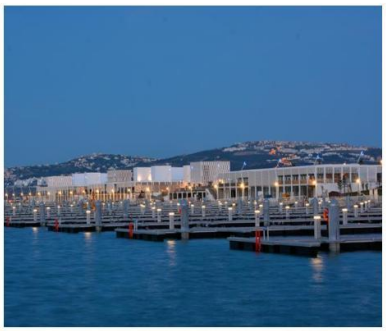

منشآت مينائية في طور الإنجاز

- مواصلة أشغال ربط الطريق البحري بطريق زناتة بواسطة نفق
- مواصلة أشغال بناء ورش إصلاح السفن بميناء الدار البيضاء
- انطلاق أشغال توسعة أرصفة محطة المسافرين بميناء الناظور
- مواصلة أشغال تجهيز البنيات الفوقية بميناء الصيد بالدار البيضاء
- إنهاء أشغال تجهيز ورش إصلاح السفن بميناء الصويرة
- إنهاء أشغال توسعة ميناء طرفاية
- إنهاء أشغال بناء الشطر الأول من الميناء الجديد لآسفي
- مواصلة أشغال إنجاز قنوات المحروقات السائلة بميناء الجرف الأصفر
- مواصلة إنجاز الشطر الثاني لميناء طنجة المدينة (ميناء الترفيه)

75

قطاع الموانئ منجزات 2019

تأهيل و توسيع الموانئ

صيانة المنشآت المينائية

- مواصلة أشغال تقوية الحاجز المرفق لحاجز مولاي يوسف بميناء الدار البيضاء
- مواصلة تقوية الحاجز الرئيسي وإصلاح الرصيف الجنوبي لميناء آسفي
- أشغال تمديد الجرف المجاور لميناء آسفي
- مواصلة أشغال تقوية الحاجز الرئيسي لميناء المحمدية
- مواصلة أشغال تقوية أرصفة الصيد بميناء الحسيمة
- إنهاء أشغال تقوية لوح الدوران بميناء المحمدية
- مواصلة أشغال بناء حوضين بورش إصلاح السفن بميناء المحمدية
- إنهاء أشغال تعميق الأرصفة وتوسيع حوض ميناء الصويرة
- إنهاء أشغال تقوية الحاجز الرئيسي لميناء الجرف الأصفر
- إنهاء أشغال تقوية رصيف السياحة لميناء الجديدة

76

قطاع الموانئ منجزات 2019

المـوانــئ الـجـديــدة

الموانئ التجارية

- إنهاء أشغال بناء الميناء الجديد لآسفي وفتحه للاستغلال
- مواصلة بناء ميناء الناظور غرب المتوسط
- إنهاء أشغال ميناء طنجة المتوسط الثاني
- مواصلة إنجاز الدراسات التقنية والجيوتقنية المتعلقة بميناء الداخلة الأطلسي
- مواصلة إنجاز الدراسات المتعلقة بمشروع الميناء الطاقي بالجرف الأصفر
- انطلاق أشغال بناء الميناء الجديد لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط بالعيون

موانئ الصيد

- إنهاء أشغال البنيات التحتية المتعلقة بميناء الصيد التقليدي بالمهيريز

77

قطاع الموانئ برنامج عمل 2020

مواصلة تنزيل الاستراتيجية المينائية

قطب الجهة الشرقية

- مواصلة أشغال إنجاز ميناء الناظور غرب المتوسط
- تدعيم المنشآت الواقية لميناء الناظور

قطب الشمال الغربي

- انطلاق أشغال الشطر الثاني من توسيع ميناء الجبهة الخاص بالصيد البحري
- مواصلة انجاز الشطر الثاني لميناء طنجة المدينة (ميناء الترفيه)

قطب عبدة دكالة

- مواصلة إنجاز الدراسات المتعلقة بمشروع الميناء الجديد الجرف الأصفر
- مواصلة الدراسات القبلية لتمديد الحاجز الواقي الرئيسي وتغيير مكان ميناء الصيد بالجرف الأصفر

قطب القنيطرة –الدار البيضاء

- تمديد الحاجز المينائي مولاي يوسف بميناء الدار البيضاء
- تمديد الطريق المؤدية للمدخل الشمالي لميناء الدار البيضاء
- مواصلة توسيع المنشآت الوقائية لميناء الدار البيضاء
- أشغال بناء محطة الرحلات البحرية بميناء الدار البيضاء
- مواصلة أشغال ورش لبناء وإصلاح السفن بميناء الدار البيضاء
- تسييج منطقة امتداد ميناء الصيد الجديد بميناء الدار البيضاء
- أشغال إنجاز شبكة الصرف الصحي بميناء المهدية وربطها بشبكة المدينة

قطب سوس تانسيفت

- تدعيم تجهيزات الحماية بميناء أكادير
- إعادة تأهيل الأرصفة بميناء أكادير
- مواصلة أشغال بناء الرصيف المتعدد الاختصاصات بميناء أكادير
- مواصلة الدراسة لإنجاز ورش لإصلاح السفن بمنطقة أنزا - أكادير

قطب موانئ الجنوب

- انطلاق إنجاز الدراسات التقنية والجيوتقنية المتعلقة بإنجاز حاجز وقائي لقرية الصيادين بأفتيسات بإقليم بوجدور
- إعطاء انطلاقة الأشغال بميناء الداخلة الأطلسي
- مواصلة أشغال تعزيز أرصفة ميناء العيون
- مواصلة أشغال تجهيز ميناء المهيريز بالبنيات الفوقية

78

قطاع الموانئ برنامج عمل 2020

ميناء الداخلة الأطلسي

سيتم الشروع في أشغال بناء الميناء خلال سنة 2020

أهداف المشروع	- دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية والصناعية للمنطقة في جميع القطاعات الإنتاجية (الصيد البحري، الزراعة، التعدين، الطاقة، إلخ) - تزويد المنطقة بمنصة حديثة للخدمات اللوجستيكية وقابلة للتطوير، ترقى لمستوى طموحاتها التنموية - اغتنام فرص الملاحة الداخلية مع دول افريقيا الغربية - تثمين الموارد السمكية بإنشاء البنيات التحتية المينائية ومساحات صناعية للقرب، تمكن من تحسين ظروف المنافسة بكل قطاعات الصيد البحري
مكونات المشروع	- منشآت الربط مكونة من قنطرة بحرية طولها 1200 متر - ميناء جزيرة مكون من ثلاثة احواض أحدها يخص الأنشطة التجارية (760 متر من الأرصفة على عمق -16 متر هيدرو) و الثاني يخص الأنشطة المتعلقة بالصيد البحري (1650 متر من الأرصفة على عمق -12 متر هيدرو) و الثالث يخص الأنشطة المتعلقة بإصلاح السفن (200متر من الأرصفة على عمق -12 متر هيدرو) - منشآت الحماية على طول 6853 متر طولي - 62 هكتار من الأراضي المسطحة - قنطرة بحرية لولوج الميناء على طول 1200 متر

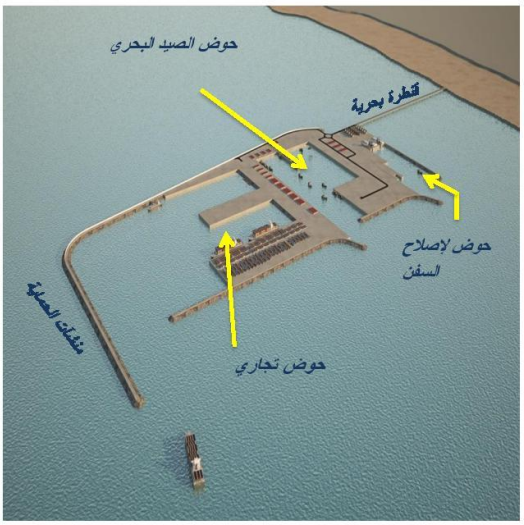

الكلفة	10 مليار درهم

79

قطاع الموانئ برنامج عمل 2020

المنشآت المينائية والبحرية والملك العمومي والبيئة

تحديد وحفظ وتثمين الملك العمومي	حماية المنشآت المينائية والبحرية	المحافظة على البيئة وسلامة الملاحة
• مواصلة دراسات وأشغال التحديد والحفاظ على الملك العمومي البحري • انهاء دراسة المخطط المديري لتثمين الملك العمومي البحري في أفق 2035 • مواصلة دراسة إعداد خريطة هشاشة بعض السواحل المغربية إزاء المخاطر الطبيعية والتلوث البحري • تعزيز مراقبة الملك العمومي البحري والمينائي	• مواصلة أشغال تدعيم المنشآت البحرية الوقائية قبالة شاطئ أكادير • انطلاق أشغال انجاز الحماية البحرية لولوج ميناء الجبهة • مواصلة الدراسات المتعلقة بالحماية البحرية لساحل مدينة العرائش	• ستواصل الوزارة مجهوداتها للمحافظة على البيئة وضمان سلامة الملاحة البحرية، وذلك بحماية الشواطئ وتشوير بعضها وتدعيم خطوط السواحل وصيانة وتهيئة واستغلال المنارات والمعالم الأخرى، مع العمل على اقتناء العتاد التقني اللازم لذلك

80

قطاع الموانئ

برنامج عمل 2020

تثمين المنارات التاريخية

- يتوفر المغرب على 40 منارة بحرية على طول الساحل المغربي، منها ما يقارب 20 منارة ذات طابع تاريخي و معماري مميز
- تخصص الوزارة ما يناهز **4 مليون درهم سنويا** لإنجاز عمليات الصيانة و التهيئة، وذلك بهدف ضمان استمرار الخدمة المتواصلة في مجال التشوير البحري
- وعيا منها بالقيمة التاريخية والثقافية لهذه المنارات، تعتزم الوزارة إطلاق **برنامج وطني لتثمين المنارات التاريخية المغربية** ، بتنسيق مع جميع الفاعلين في المجال

منارة رأس سبارتيل

تعد منارة كاب سبارتيل قيدومة المنارات المغربية، حيث قامت بدورها بالتشوير البحري لأكثر من 150 سنة:

- سنة 2019 : إنجاز أشغال التهيئة بهدف التثمين بغلاف مالي وصل إلى 2 مليون درهم
- سنة 2020 : إطلاق مشروع إنجاز متحف وطني للمنارات مع فتحه للزيارة في وجه العموم

81

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع السكك الحديدية

82

قطاع السكك الحديدية

تطور الرصيد السككي

يحتل المغرب المرتبة الأولى إفريقيا من حيث جودة البنيات التحتية السككية

خطوط السكة الحديدية	خط فائق السرعة	المنشآت الفنية السككية
2.295 كلم منها 1.473 كلم مكهربة و 822 كلم غير مكهربة	200 كلم	1.406 منشأة

83

قطاع السكك الحديدية

أهم المؤشرات

تجاوز عدد المسافرين الذين تم نقلهم بواسطة النقل السككي خلال سنة 2018، 35 مليون مسافر

تم خلال سنة 2018، نقل 27 مليون طن من البضائع، بما فيها 18مليون طن من الفوسفاط

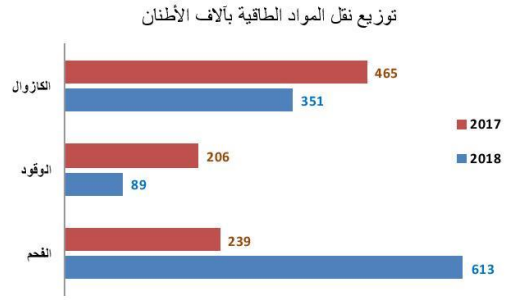

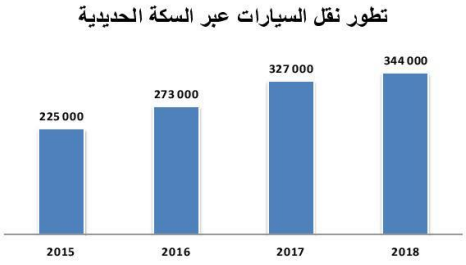

84

قطاع السكك الحديدية

أهم المؤشرات

البراق

إلى حدود أكتوبر 2019 امتطى البراق 2,5 مليون مسافر منذ انطلاقه في 18 نونبر 2018

بفضل عرض تنافسي يتميز ب:

- تقليل وقت السفر
- 28 رحلة في اليوم
- قطار على رأس كل ساعة في فترات الذروة
- ثمن ملائم، حيث يعد أرخص قطار سريع بالعالم
- جودة الخدمات المقدمة في المحطات
- الراحة المتوفرة على متن الرحلات
- الالتزام بالمواعيد بنسبة 97 %

85

قطاع السكك الحديدية

الأهداف الاستراتيجية للقطاع

المخطط السككي على المدى المتوسط والبعيد

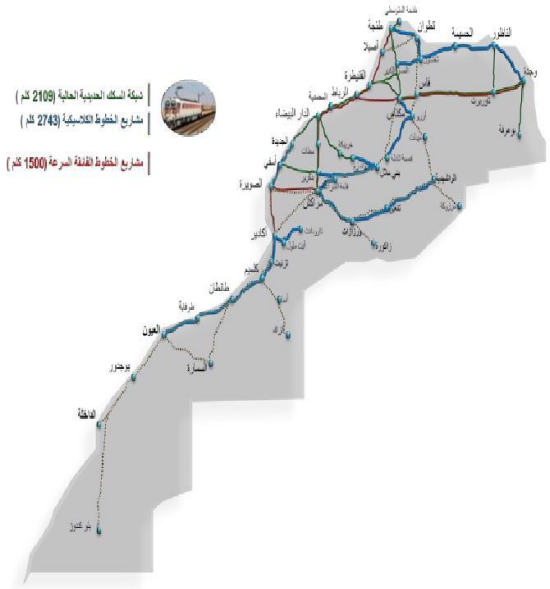

1. التوفر على شبكة سككية فعالة وعصرية
2. تحسين المنتوج السككي وتوفير خدمات أكثر جاذبية
3. تحسين المردودية والتنافسية وفعالية آليات الإنتاج

86

قطاع السكك الحديدية

منجزات 2019

المنشآت الثابتة

- مواصلة أشغال إعادة تأهيل السكك الحديدية والمنشآت الفنية والمحطات الفرعية وخطوط الكتينة ومنشآت الأمن والتشوير والاتصالات عبر الشبكة الحديدية الوطنية
- مواصلة أشغال تأمين عبور السكة و الممرات المستوية وحماية المناطق المعرضة للفيضانات عبر الشبكة الحديدية
- مواصلة أشغال تشييد و تحديث المحطات السككية عبر الشبكة (الرباط المدينة,....) و تشغيل محطة القطار الجديدة بتمارة

المعدات المتحركة

- اقتناء عربات جر كهربائية جديدة
- مواصلة أشغال الصيانة وإعادة التأهيل الخاصة بمختلف المعدات المتحركة
- أشغال مشاريع ورشات صيانة المعدات بكل من الدار البيضاء والقنيطرة ومراكش

التجهيزات والأنظمة المعلوماتية

- مواصلة إعادة تأهيل الآليات الممكننة الخاصة بصيانة السكة وخطوط الكتينة واقتناء تجهيزات مختلفة لفائدة المستودعات
- اقتناء أجهزة وأنظمة معلوماتية ومعدات وأجهزة وأدوات مختلفة لفائدة مختلف مصالح المكتب
- مواصلة أشغال إنجاز النظام العام للاتصالات المتنقلة للسكك الحديدية GSMR

توسيع الشبكة

- الشروع في دراسات مشروع الربط السككي لميناء آسفي
- الشروع في دراسات مشروع الربط السككي لميناء الناظور غرب المتوسط

87

قطاع السكك الحديدية

منجزات 2019

التوقيع على مذكرة اتفاق جديدة بين الدولة و المكتب الوطني للسكك الحديدية وذلك يوم 25 يوليوز 2019 تحت رئاسة وزير الاقتصاد و المالية و وزير التجهيز و النقل و اللوجستيك و الماء، بعد انعقاد المجلس الإداري الذي تضمن دراسة البرنامج التعاقدي بين الدولة و المكتب لفترة 2019-2025 و كذا النموذج الاقتصادي الجديد الذي سيتم اعتماده

و تحدد هذه المذكرة المبادئ المهيكلة والمراحل الزمنية وتعهدات الطرفين التي سيتم إدراجها ضمن البرنامج التعاقدي. وفي هذا الصدد، قرر الطرفان تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمذكرة تدريجياً عبر مرحلتين: الأولى بين 2019 و2021 وهي متعلقة بتنفيذ التدابير التحضيرية، أما المرحلة الثانية فتدخل حيز التنفيذ على أبعد تقدير ابتداءا من فاتح يناير 2022

88

قطاع السكك الحديدية

برنامج عمل 2020

المنشآت الثابتة	• مواصلة أشغال إعادة تأهيل السكك الحديدية والمنشآت الفنية والمحطات الفرعية وخطوط الكتينة ومنشآت الأمن والتشوير والاتصالات عبر الشبكة الحديدية الوطنية • مواصلة أشغال تأمين عبور السكة و الممرات المستوية وحماية المناطق المعرضة للفيضانات عبر الشبكة الحديدية • مواصلة أشغال تشييد و تحديث المحطات السككية عبر الشبكة
المعدات المتحركة	• اقتناء عربات جر كهربائية جديدة و عربات ذاتية الجر و عربات نقل البضائع • مواصلة أشغال الصيانة وإعادة التأهيل الخاصة بمختلف المعدات المتحركة • مواصلة أشغال مشاريع ورشات صيانة المعدات بكل من الدار البيضاء والقنيطرة ومراكش
التجهيزات والأنظمة المعلومياتية	• مواصلة إعادة تأهيل الآليات الممكننة الخاصة بصيانة السكة وخطوط الكتينة و اقتناء تجهيزات مختلفة لفائدة المستودعات • اقتناء أجهزة وأنظمة معلومياتية ومعدات وأجهزة وأدوات مختلفة لفائدة مختلف مصالح المكتب
توسيع الشبكة حسب التركيب المؤسساتي و المالي المزمع توثيقه	• انطلاق أشغال الربط السككي لمينائي آسفي و الناظور غرب المتوسط • مواصلة دراسات مشروع الخط الفائق السرعة الرابط بين القنيطرة والرباط • مواصلة دراسات مشروع الخط الفائق السرعة الرابط بين الدار البيضاء النواصر و مراكش • مواصلة دراسات مشروع الخط الفائق السرعة الرابط بين مراكش و أكادير

89

قطاع السكك الحديدية

برنامج عمل 2020

ربط مراكش وأكادير بخط السكة الحديدية

مقتطف من الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله إلى الأمة، يوم الأربعاء 06 نونبر 2019 بمناسبة الذكرى الـ44 للمسيرة الخضراء المظفرة.

"قد مكنت المسيرة الخضراء، من استرجاع المغرب لأقاليمه الجنوبية.

ومنذ ذلك الوقت، تغيرت خريطة المملكة؛ ولم نستوعب بأن الرباط صارت في أقصى الشمال، وأكادير هي الوسط الحقيقي للبلاد.

فالمسافة بين أكادير وطنجة، هي تقريبا نفس المسافة، التي تفصلها عن الأقاليم الصحراوية.

وليس من المعقول أن تكون جهة سوس ماسة في وسط المغرب، وبعض البنيات التحتية الأساسية، تتوقف في مراكش، رغم ما تتوفر عليه المنطقة من طاقات وإمكانات.

لذا، فإننا ندعو للتفكير، بكل جدية، في ربط مراكش وأكادير بخط السكة الحديدية؛ في انتظار توسيعه إلى باقي الجهات الجنوبية، ودعم شبكة الطرق، التي نعمل على تعزيزها بالطريق السريع، بين أكادير والداخلة."

90

قطاع السكك الحديدية

آفاق تطوير الشبكة السككية في المدى المتوسط والبعيد

- القنيطرة-الرباط
- الدار البيضاء-مراكش
- مراكش-أكادير
- أكادير-العيون
- وادي زم-بني ملال
- وجدة-بركان-الناضور
- الرباط-مكناس عبر الخميسات
- طنجة-تطوان

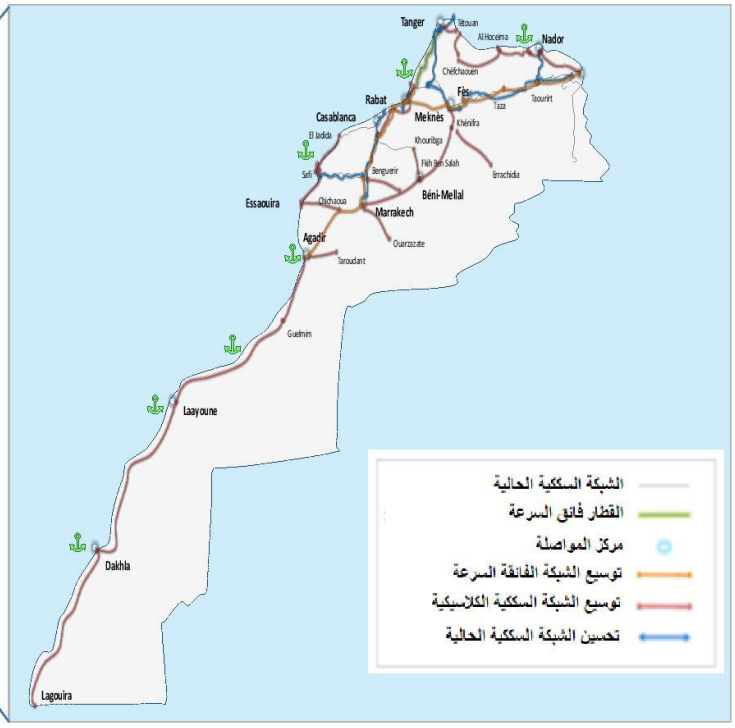

91

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع اللوجستيك

92

قطاع اللوجستيك

أهم المؤشرات

الاستثمار
(شركات النقل واللوجيستيك)

متوسط معدل النمو السنوي 3,8%

تبلغ قيمة استثمارات شركات النقل واللوجيستيك 7 مليار درهم مقابل 5,1 مليار درهم سنة 2010

سوق الخدمات اللوجيستيكية (النقل الطرقي والتخزين)

متوسط معدل النمو السنوي 3,6%

تبلغ قيمة استثمارات شركات النقل واللوجيستيك 7 مليار درهم مقابل 5,1 مليار درهم سنة 2010

عدد الشركات المحدثة
(قطاع النقل واللوجيستيك)

متوسط معدل النمو السنوي 5%

يبلغ عدد الشركات المحدثة سنويا 2000 شركة مقابل 1350 شركة سنة 2010

خلق فرص الشغل
(قطاع النقل واللوجيستيك)

متوسط معدل النمو السنوي 2,1%

ساهم قطاع اللوجستيك بشكل مباشر في إحداث 171 ألف منصب شغل مقابل 145 ألف سنة 2010

مساهمة قطاع اللوجيستيك في الاقتصاد الوطني

متوسط معدل النمو السنوي 3,6%

تبلغ القيمة المضافة الإجمالية الناتجة عن أنشطة النقل واللوجيستيك 46 مليار درهم مقابل 34 مليار درهم سنة 2010

93

قطاع اللوجستيك

الأهداف الاستراتيجية للقطاع

1. تقليص التكلفة اللوجستيكية بالمغرب نسبة إلى الناتج الداخلي الخام
2. الحد من اكتظاظ الطرقات والمدن
3. تقليص انبعاث ثاني أوكسيد الكربون الصادر عن النقل الطرقي للبضائع بحوالي 35%
4. زيادة القيمة المضافة الناجمة عن انخفاض الكلفة اللوجستيكية وبروز قطاع لوجستيكي فعال

94

قطاع اللوجستيك منجزات 2019

تنمية المناطق اللوجستيكية

- التحيين و المصادقة على المخططات الجهوية للمناطق اللوجيستيكية في أفق 2040 لكل من جهتي **مراكش آسفي وبني ملال الخنيفرة** من طرف الفاعلين المحليين، وتحديد أولى مشاريع المناطق اللوجيستيكية التي سيتم تطويرها بكل من **تامنصورت وبني ملال**
- إطلاق دراسات تحيين المخططات الجهوية للمناطق اللوجيستيكية بكل من **جهات الدار البيضاء سطات وطنجة تطوان الحسيمة والداخلة واد الذهب**
- مواصلة الترتيبات لبدء تطوير أولى مشاريع المناطق اللوجستيكية بكل من رأس الماء **بفاس** وجنوب آيت ملول **بأكادير**، من خلال مواصلة تعبئة العقار اللازم وإطلاق الدراسات المعمارية والتقنية لتهيئة الأشطر الأولى من هاذين المشروعين
- إطلاق أشغال دراسة جدوى وهيكلة مشروع المنطقة اللوجيستيكية لأولاد صالح **بجهة الدارالبيضاء سطات** ودراسات السوق وجدوى تطوير المناطق اللوجيستيكية بكل من **كلميم واد نون والعيون الساقية الحمراء ودرعة تافيلالت**
- إعداد الاتفاقية الخصوصية المتعلقة بتطوير منطقة لوجستيكية **بالقنيطرة**، والتي توجد حاليا في طولا التوقيع من قبل الشركاء

تطوير مشاريع المراكز الطرقية

- إطلاق دراسات لتحديد المكونات والهيكلة المالية وكذا الدراسات المعمارية والتقنية لمشاريع المراكز الطرقية في الحاجب وأكادير

95

قطاع اللوجستيك منجزات 2019

بروز فاعلين لوجستيكيين مندمجين

- مواصلة تنزيل برنامج تأهيل لوجيستيك المقاولات الصغرى والمتوسطة الذي يقدم دعما تقنيا وماليا لهاته المقاولات، إذ تم معالجة 245 طلبًا للتمويل، تم قبول 162 منها بمساهمة مالية عمومية قدرها 25 مليون درهم لتقديم مواكبة فعلية تهم:
  - ✓ تشخيص الوظيفة اللوجيستيكية داخل المقاولات وتطوير مشاريع تفويض الأنشطة اللوجيستيكية
  - ✓ تنمية نظم المعلومات اللوجيستيكية وكذا التدريب والتكوين في المهن اللوجيستيكية

تنمية الكفاءات في مهن اللوجيستيك

- إرساء مجموعة من أدوات تخطيط وتدبير التكوين في قطاع اللوجيستيك بالمغرب :
  - ✓ دلائل مرجعية للوظائف والمهن والكفاءات خاصة بقطاع اللوجيستيك
  - ✓ دلائل متعلقة بالموارد البشرية تمكن المهنيين من توظيف وتكوين وتدبير أمثل للموارد البشرية بالقطاع
  - ✓ مخطط وطني للتكوين للفترة 2020 - 2024 يلبي مختلف حاجيات قطاع اللوجيستيك

96

قطاع اللوجستيك — منجزات 2019

تنظيم اليوم المغربي الأول للوجستيك

بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب

تحت شعار "المغرب على طريق النجاعة اللوجستية "

- تقييم مشترك للتقدم المحرز في الاستراتيجية اللوجستية الوطنية ومناقشة التحديات المقبلة
- تعزيز الممارسات الجيدة
- تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص
- تعزيز دور اللوجستيات كوسيلة للتنمية الاقتصادية للجهات والأقاليم

97

قطاع اللوجستيك — برنامج عمل 2020

تنمية المناطق اللوجستيكية

- إنهاء تحيين المخططات الجهوية للمناطق اللوجيستيكية للجهات
- بدء تطوير الأشطر الأولى من المنطقتين اللوجيستيكيتين بجنوب آيت ملول (45 هكتار) وبرأس الماء (32 هكتار)
- بدء تطوير مشاريع المراكز الطرقية بتكاديرت والحاجب

المخطط المعماري الاستدلالي للمنطقة اللوجستيكية برأس الماء

المخطط المعماري الاستدلالي للمنطقة اللوجستيكية بجنوب آيت ملول

تحسين السلاسل اللوجستيكية لأهم الأروجة

- مواصلة تفعيل إجراءات عقود التنفيذ المتعلقة بالاستراتيجية اللوجيستيكية الوطنية لتحسين التنافسية اللوجيستيكية لأروجة التوزيع الداخلي ومواد البناء والاستيراد والتصدير وإنهاء بلورة تلك المتعلقة بتحسين التنافسية اللوجيستيكية لأروجة المواد الفلاحية والطاقية من أجل توقيعها

تطوير و بروز فاعلين لوجستيكيين مندمجين

- مواصلة تفعيل برنامج تأهيل لوجيستيك المقاولات الصغرى والمتوسطة
- انطلاق تفعيل نظام علامات لفائدة الفاعلين اللوجيستيكيين ، يهدف إلى إبراز والتعريف بالمقاولات التي تقدم خدمات لوجيستيكية ذات جودة

تنمية الكفاءات في مهن اللوجيستيك

- انطلاق تفعيل نظام علامات لشعب التكوين في النقل واللوجيستيك الذي يهدف إلى إبراز والتعريف بالتكوينات ذات الجودة والتي تستجيب لحد أدنى من المعايير المعمول بها في هذا القطاع
- مواصلة تنسيق تفعيل المخطط الوطني للتكوين في اللوجيستيك للفترة 2020

98

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع النقل الطرقي

99

قطاع النقل الطرقي أهم المؤشرات

النقل الطرقي للمسافرين

- عدد المقاولات : 1.631
- عدد الرخص المسلمة : 3.863
- متوسط عمر حظيرة الحافلات :
  - 18%يقل عمرها عن 5 سنوات
  - 18%ما بين 5 و 10 سنوات
  - 20% ما بين 10 و 15 سنة
  - 44% يتجاوز عمرها 15 سنة

النقل الطرقي السياحي

عدد الرخص الممنوحة سنة 2019: 2149 رخصة مقارنة ب 2582 خلال سنة 2018

- 152 رخصة من الدرجة الأولى مقارنة ب 363 خلال سنة 2018
- 510 رخصة من الدرجة الثانية مقارنة ب 553 خلال سنة 2018
- 1.186 من الدرجة الثالثة (النوع الخفيف الممتاز) مقارنة ب 1311 خلال سنة 2018
- 301 من الدرجة الثالثة مقارنة ب 382 خلال سنة 2018

النقل المزدوج

- عدد الرخص المسلمة : 4.036
- عدد الرخص المسلمة سنة 2018: 21
- عدد الرخص المسلمة سنة 2019: 8

نقل المستخدمين

للحساب الخاص	لحساب الغير
• عدد المقاولات : 1.930 • عدد العربات: 2.562	• عدد المقاولات : 2.950 • عدد العربات: 9.802

نقل البضائع

للحساب الخاص	لحساب الغير
• عدد الناقلين: 26.951 • عدد العربات: 26.107 • عدد الناقلين المرخص لهم سنة 2019: 880	• عدد الناقلين: 62.523 • عدد العربات: 78.895 • عدد الناقلين المرخص لهم سنة 2019: 2877

النقل المدرسي

للحساب الخاص	لحساب الغير
• عدد المؤسسات: 4.094 • عدد العربات: 14.194	• المقاولات: 701 • عدد العربات: 1.106

100

قطاع النقل الطرقي أهم المؤشرات

يخضع النقل الدولي للبضائع عبر الطرق بين المغرب و الدول الأخرى للاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الطرفين

النقل الطرقي للمسافرين

عدد المقاولات المغربية المرخص لها باستغلال خط دولي منتظم بين المغرب و أوروبا:

- 2018: 59
- 2019: 61

الرخص المسلمة لشركات النقل الدولي للمسافرين قصد استغلال خط دولي بين المغرب و الدول الأوربية

الوجهة	عدد الرخص إلى غاية 30 شتنبر 2019		عدد الرخص إلى غاية 30 شتنبر 2018	
	عدد الرخص	عدد الرحلات الأسبوعية المنطلقة من المغرب	عدد الخطوط	عدد الرحلات الأسبوعية المنطلقة من المغرب
فرنسا	119	453	113	419
إسبانيا	45	259	48	265
بلجيكا	12	49	19	81
ايطاليا	21	59	21	52
سويسرا			1	2
المجموع	**197**	**820**	**202**	**819**

لقد عرفت المبادلات التجارية بين المغرب وبعض الدول الأوروبية ارتفاعا متزايدا مما دفع بالوزارة إلى القيام بمفاوضات مكثفة وعسيرة للرفع من حصيص الرخص الثنائية

101

قطاع النقل الطرقي أهم المؤشرات

عمل لجنة النقل : منذ فبراير 2019 عقدت هذه اللجنة 13اجتماعا

النقل الطرقي للمسافرين

- تجديد الرخص لفائدة أشخاص ذاتيين : 110 ملف
- تجديد الرخص لفائدة أشخاص معنويين : 16ملف
- استئناف الاستغلال لفائدة أشخاص ذاتيين : 11ملف
- استئناف الاستغلال لفائدة أشخاص معنويين : 07 ملف
- تحويل ملكية الرخص لأشخاص معنويين : 53 ملف
- تغيير درجة الرخصة : 5 ملفات
- تغيير صنف الرخصة : 4 ملفات

النقل المزدوج

- محاضر اللجن الإقليمية :11
- التجديد السباعي : 210 ملف
- استئناف الاستغلال : 34 ملف
- طلبات التحويل عن طريق الإرث مع التنازل : 20 ملف
- الموافقة على منح 20 رخصة
- الموافقة على تغيير مسار 29 رخصة

النقل الطرقي السياحي

- عدد المقاولات المرخصة لأول مرة : 261
- الرخص الممنوحة : 2485 رخصة
- التجديد السباعي : 37 ملف
- مختلفات : 65 ملف

102

قطاع النقل الطرقي منجزات 2019

منحة تجديد وتكسير المركبات

- مواصلة برنامج تجديد وتكسير حظيرة مركبات النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير وحظيرة مركبات النقل الطرقي العمومي للمسافرين والنقل الطرقي بالعالم القروي
- إحداث منحة تجديد وتكسير الشاحنات ذات الوزن الإجمالي مع الحمولة بين 3 طن و3,5 طن
- إحداث منحة تجديد وتكسير مركبات الإغاثة، ومنحة تجديد مركبات الصنف الثقيل المخصصة لتعليم السياقة
- توفير مواقع بكل جهات المملكة لتكسير المركبات المعنية ببرنامج تجديد حظيرة مركبات النقل الطرقي
- إعداد مسطرة الاستفادة من برنامج تجديد الحظيرة وتعميمها على المهنيين والمصالح الخارجية للوزارة
- إعداد تطبيق معلوماتي لتتبع معالجة طلبات تجديد الحظيرة

تكوين السائقين المهنيين

- دعم وتوفير التكوين المستمر الإجباري الأول لفائدة السائقين المزاولين بصفة مهنية قبل فاتح أكتوبر 2010

النقل المزدوج

- مواصلة إنجاز الدراسات الهادفة إلى تحسين ظروف النقل بالعالم القروي (58 دراسة)

قطاع الجر والإغاثة

- دخول دفتر تحملات لتنظيم قطاع قطر المركبات والإغاثة حيز التطبيق ابتداء من شهر فبراير 2019

تدبير أنشطة النقل الطرقي

- تأهيل النظام المعلوماتي لتدبير أنشطة النقل الطرقي عبر اقتراح مخطط عمل يهدف إلى تحسين الجانب الوظيفي والتقني لهذا النظام

103

قطاع النقل الطرقي منجزات 2019

تعزيز حكامة القطاع

- إعداد مشروع عقد البرنامج الخاص بتأهيل قطاع النقل الطرقي للبضائع وتعميمه على المهنيين من أجل إبداء الرأي وإعداد صيغة منقحة من هذا المشروع، تأخذ بعين الاعتبار ملاحظات المهنيين
- إحداث ثلاث لجن مشتركة مع المهنيين تهم تكوين السائق المهني وبرنامج تجديد الحظيرة والكازوال المهني، وذلك من أجل إعداد مقترحات في هذا الشأن
- تنظيم يوم دراسي بتاريخ 09 فبراير 2019 حول إصلاح قطاع النقل الطرقي العمومي للمسافرين
- إعداد مشروع عقد برنامج لإصلاح قطاع النقل الطرقي العمومي للمسافرين وتعميمه على المهنيين من أجل إبداء الرأي
- تنظيم عدة لقاءات مع مهنيي قطاع النقل السياحي من أجل إعادة النظر في دفتر التحملات الخاص بهذا القطاع ومنهجية تعامل لجنة النقل مع طلبات ترخيص مقاولات جديدة للنقل السياحي
- إعداد تطبيق معلوماتي لمراقبة احترام الشاحنات ذات الترقيم الأجنبي التي تقوم بالنقل الدولي بالمغرب لمقتضيات الاتفاقات الثنائية للنقل الدولي
- إعادة النظر في مدة التكوين الأولي للسائقين المهنيين لمركبات نقل البضائع ومركبات النقل الجماعي للأشخاص، وإعداد ونشر القرار المعدل لقرار وزير التجهيز والنقل المتعلق بالسياقة المهنية
- تنظيم مشاورات تقنية حول التغطية الاجتماعية للسائقين المهنيين غير الأجراء بتنسيق مع وزارة الداخلية والوزارة المكلفة بالتشغيل وصندوق الضمان الاجتماعي

104

قطاع النقل الطرقي منجزات 2019

تعزيز حكامة القطاع

- خلق آليات جديدة لحكامة القطاع بإحداث المجلس الوطني للنقل والمرصد الوطني للنقل:
  - ✓ وضع الإطار القانوني للمجلس وللمرصد كهيئتين مستقلتين تمثل فيهما الإدارة والمهنيين
  - ✓ القيام بدراسة من أجل ضبط حكامة قطاع النقل العمومي للمسافرين في ضل تنزيل مقتضيات قانون الجهوية المتقدمة
- تنظيم التمثيليات المهنية وتشجيع تكتلها:
  - ✓ وضع آليات لضبط التمثيليات المهنية والنقابية

تأهيل مناخ القطاع

- ملائمة القوانين الوطنية مع المنظومة القانونية للاتحاد الأوربي في إطار إنجاح الوضع المتقدم للمغرب
- مراجعة مدونة السير على ضوء تطلعات المهنيين والمستجدات في هذا المجال على الصعيد الدولي
- إعادة النظر في دفاتر التحملات الخاصة بولوج و ممارسة أنشطة النقل الطرقي
- السعي إلى بلورة إطار جبائي ملائم لمقاولات النقل الطرقي للبضائع :
  - ✓ إعداد دراسة تحدد تصور الوزارة والقطاع للنظام الجبائي والضريبي للمقاولات النقلية (المحروقات، الضريبة على المحور، ...)

معالجة المخلفات السلبية للنقل

- الرفع من معايير المصادقة على المركبات فيما يخص النجاعة الطاقية والتلوث قصد الملائمة مع ما هو معمول به على المستوى الأوروبي
- إنجاز دراسة حول مساهمة قطاع النقل الطرقي في النجاعة الطاقية وآثاره البيئية

105

قطاع النقل الطرقي برنامج عمل 2020

تأهيل سوق النقل

- مراجعة المنظومة القانونية من أجل توضيح مسؤوليات المتدخلين في عملية النقل
- تجويد خدمات النقل: تصنيف المقاولات، إدراج منظومة الجودة،...
- مراقبة المنافسة غير الشريفة من خلال تفعيل المراقبة داخل المقاولات النقلية

تأهيل المقاولة النقلية

- مراجعة وتنزيل شروط مزاولة مهن النقل عبر الطرق: تقوية مراقبة استغلال مقاولات النقل
- هيكلة الناقلين داخل شركات أو مقاولات منظمة: إحداث سجل خاص للناقلين الذين يتوفرون على مركبات وزنها الإجمالي محملة ما بين 2 طن و3,5 طن
- دراسة الوضع الحالي وتقديم معطيات خريطية لهذا الصنف من الشاحنات:
  - ✓ تحليل الخاصيات السوسيو اقتصادية لهذه الفئة من الشاحنات
  - ✓ تقديم مقترح قانوني يروم تأطير نشاط هذه الفئة

الرفع من مهنية الموارد البشرية العاملة بالقطاع

- الرفع من كفاءة العاملين في القطاع وجعل التكوين من آليات ضبط القطاع (إعداد دليل مرجعي للتكوين في مهن النقل، شعب جديدة خاصة بالنقل، تكوين السائقين المهنيين، تكوينات إلزامية لمسيري المقاولات،...)
- تحسين الظروف الاجتماعية للعاملين بالقطاع: الاستفادة من الخدمات الاجتماعية في إطار القانونين 15-98 و 15-99 المتعلقين بالتغطية الصحية و معاش المهنيين غير الأجراء

106

قطاع النقل الطرقي برنامج عمل 2020

العقود البرنامج الخاصة بتأهيل قطاع النقل الطرقي

عقد البرنامج الخاص بتأهيل قطاع نقل المسافرين على الطرق

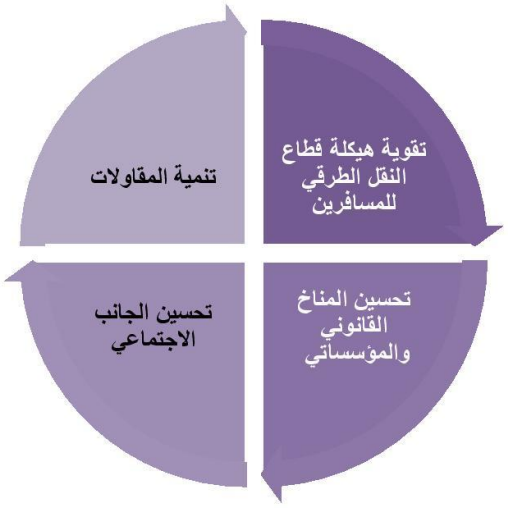

107

قطاع النقل الطرقي برنامج عمل 2020

العقود البرنامج الخاصة بتأهيل قطاع النقل الطرقي

عقد البرنامج الخاص بتأهيل قطاع نقل البضائع على الطرق

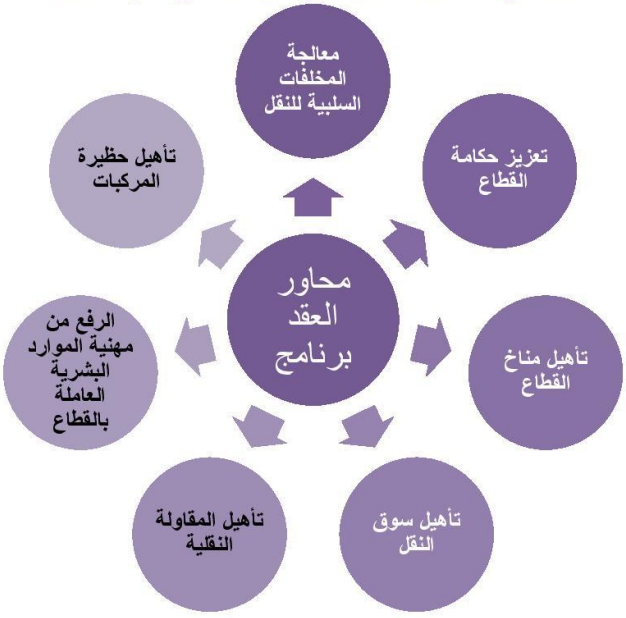

108

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

السلامة الطرقية

109

السلامة الطرقية

أهم المؤشرات

حظيرة السيارات

دعمت الحظيرة الوطنية للسيارات في التسعة أشهر الأولى من سنة 2019 بحوالي 185.900 سيارة إضافية مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018 ليبلغ العدد الإجمالي للسيارات 4.497.800 وحدة أي بمعدل زيادة 5,69%

السلامة الطرقية

- انخفاض في عدد القتلى بنسبة 1,56% خلال سنة 2017
- ارتفاع في عدد القتلى بنسبة 0.27% خلال سنة 2018
- ارتفاع في عدد القتلى بنسبة 1.49% خلال 8 أشهر الأولى من سنة 2019

تطور عدد القتلى خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2019

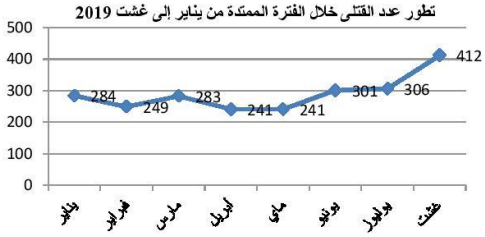

تطور عدد الحوادث المميتة خلال الفترة الممتدة من يناير – غشت 2019

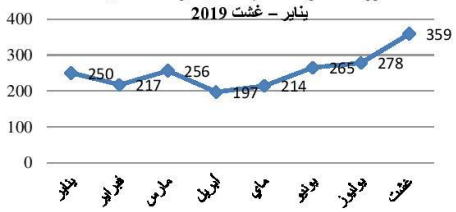

تطور الحظيرة الوطنية للسيارات خلال الفترة 2015-2019

110

السلامة الطرقية الأهداف والرهانات الاستراتيجية

الأهداف

تقليص عدد القتلى، ضحايا حوادث السير ب50% في أفق 2025، أي أقل من 1.900 قتيلا على الطرقات خلال سنة 2025 مع العمل على المدى المتوسط على تحقيق عدم تجاوز 2.800 قتيلا في سنة 2020

الرهانات الاستراتيجية

الرهانات الاستراتيجية	معدل عدد القتلى (2015)	النسبة	الخصوصية
الراجلون	992	%28	من مستعملي الطريق عديمي الحماية %17 من القتلى هم أطفال أقل من 14 سنة
الدراجات النارية ذات عجلتين أو ثلاث عجلات	852	%24	عدد الضحايا من هذه الفئة في تزايد مستمر
الحوادث المتورطة فيها مركبة واحدة	545	%16	%70 من هذه الحوادث تهم المركبات الخفيفة
الأطفال الأقل من 14 سنة	356	%10	%61 من القتلى من هذه الفئة هم راجلون
النقل المهني	305	%7,8	في حال وقوع حوادث تورط فيها هذا النوع من المركبات تكون غالبا حوادث خطيرة
المجموع	3.050	%86,7	

111

السلامة الطرقية منجزات 2019

المراقبة الطرقية:

- تتبع تفعيل اتفاقيات الشراكة بين الوزارة والولاة/العمال ورؤساء المجالس البلدية للمدن التي تراكم أكثر من 50% من مجموع القتلى ضحايا حوادث السير، حيث تم إنجاز مخطط العمل بالمدن التالية: مكناس، بني ملال، الناظور، فاس، الجديدة، مراكش، سطات، آسفي ، بغلاف مالي يقدر ب 27,5 مليون درهم

المراقبة الطرقية:

- عقد الاجتماعات الشهرية للجنة المركزية لتتبع عمليات المراقبة وتطبيق العقوبات
- تعميم فرق المراقبة على جميع جهات المملكة
- تعزيز حظيرة الرادارات المتنقلة لمراقبة السرعة عبر اقتناء 280 رادارا ووضعها رهن إشارة هيئات المراقبة الطرقية من درك ملكي وأمن وطني
- تقوية نظام المراقبة الأتوماتيكية لمخالفات قانون السير عبر الشروع في تثبيت 552 جهاز للمراقبة والمعاينة الآلية لمخالفات قانون السير وأنظمة استغلالها، وذلك بغلاف مالي قدره 280 مليون درهم

البحث العلمي:

- تمويل مشاريع علمية وتقنية تهم السلامة الطرقية في إطار الشراكة مع المركز الوطني للبحث العلمي والتقني بغلاف مالي قدره 10 ملايين درهم

تهيآت السلامة الطرقية:

- المساهمة في تأمين ممرات العبور بالشبكة الوطنية للطرق السيارة من أجل حماية مستعمليها من حوادث الرشق بالحجارة
- المساهمة في تمويل برنامج معالجة النقط السوداء الذي تقوم بإنجازه مديرية الطرق

الجانب المؤسساتي:

- عقد اجتماع اللجنة المشتركة بين الوزارات للسلامة الطرقية
- عقد اجتماعين للجنة الدائمة للسلامة الطرقية
- عقد 8 اجتماعات للجن الجهوية للسلامة الطرقية

112

السلامة الطرقية منجزات 2019

تعليم السياقة

- عدد رخص السياقة الممنوحة إلى غاية أكتوبر 2019: 548.743 رخصة سياقة
- الرفع من مستوى وجودة التكوين بمؤسسات تعليم السياقة من خلال:
  - ✓ اعتماد نظام الكوطا
  - ✓ تأهيل نظام مراقبة المؤسسات المعتمدة باعتماد مرجع وطني للجودة
  - ✓ اعتماد تعريفة للتكوينين النظري والتطبيقي لنيل رخصة السياقة
  - ✓ الرفع من الرصيد الأدنى للنجاح في الامتحان النظري
  - ✓ مراجعة بنك الأسئلة والأجوبة الخاصة بامتحان الحصول على الرخصة
  - ✓ إجراء الامتحان التطبيقي لنيل رخصة السياقة بواسطة مركبات ذات مقود واحد
  - ✓ اعتماد تدابير عملية لصون الحقوق الاجتماعية للمدربين والعاملين بمؤسسات تعليم السياقة
  - ✓ تفعيل الإستفادة من منحة تجديد حظيرة مركبات تعليم السياقة

113

السلامة الطرقية منجزات 2019

تدبير رخص السياقة والبطائق الرمادية

- اعتماد عقود البيع بالمرابحة لإقتناء المركبات الجديدة وتمكين الأبناك التشاركية من تمويل هذه المركبات عن طريق البيع بالمرابحة على غرار التمويلات الكلاسيكية الأخرى
- تمكين المواطنين من الإطلاع مسبقا على التعرضات المسجلة على المركبات قبل اقتنائها
- اعتماد التبادل الإلكتروني المؤمن للمعطيات مع مصالح الجمارك والضرائب غير المباشرة في مجال تعشير المركبات المستوردة
- الشروع في تنظيم وترتيب أرشيف المراكز من طرف القطاع الخاص
- تعديل المقتضيات القانونية المتعلقة بتسجيل المركبات ذات محرك في سلسلة التعاون الدولي من خلال اعتماد نظام الاستيراد المؤقت، وذلك بالتنسيق مع المصالح المختصة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

114

السلامة الطرقية منجزات 2019

اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير

- تخليد اليوم الوطني للسلامة الطرقية من خلال تنظيم مجموعة من الأنشطة الإشعاعية على الصعيدين الوطني والجهوي والمحلي بمشاركة كل الشركاء وخاصة المهنيين ومكونات المجتمع المدني، مع تنظيم سهرة تلفزية كبرى في هذا الصدد؛
- تنظيم عمليات مندمجة خلال فترات التنقلات الكبرى، وخاصة خلال الفترة الربيعية والصيفية وبمناسبة العطل والأعياد الدينية، من خلال تنظيم عمليات ميدانية بالمحطات الطرقية والمطارات والمراكز التجارية ومحطات القطار والموانئ والمدن الشاطئية حول مواضيع السرعة وحزام السلامة والهاتف النقال واليقظة وانفجار العجلات؛
- تنظيم أنشطة تربوية لفائدة الأطفال بالمخيمات الصيفية من خلال أنشطة تربوية ب 26 مركزا بمختلف جهات المملكة استفاد منها أكثر من 47 ألف طفل؛
- تنظيم عملية "سلامتي صيف 2019" بشراكة مع (39) جمعية من مكونات المجتمع المدني، من خلال تنظيم مجموعة من الأنشطة التحسيسية والتوعوية المباشرة؛
- دعم وتأهيل الجمعيات النشيطة والعاملة في مجال السلامة الطرقية والتشجيع على خلق جمعيات متخصصة من خلال تنظيم دورات تكوينية جهوية وتنظيم طلبات عروض لفائدة هذه الجمعيات حيث يبلغ عدد الجمعيات المتخصصة حاليا حوالي 120 جمعية وتوزيع حوالي 800.000 من الوثائق المطبوعة؛
- إحداث أندية السلامة الطرقية بالمؤسسات التعليمية تعنى بالتربية على السلامة الطرقية و تنظيم ندوات جهوية لفائدة الأطر التربوية والجمعوية العاملة في هذا المجال(تجهيز 60 ناديا)؛
- التعاون مع الأكاديميات الجهوية للتربية و التكوين (استفادة 39 مؤسسة مدرسية، 20 ألف تلميذ و أزيد من 280 إطار تربوي)؛
- تنشيط الفضاءات المؤقتة للتربية الطرقية (تنشيط 27 حلبة مصغرة مؤقتة داخل المدارس والمؤسسات العمومية)؛
- تنظيم أنشطة ميدانية في مجال الرؤية ليلا لفائدة الشاحنات والعربات الفلاحية والدراجات الثلاثية العجلات بحوالي 10أسواق أسبوعية بمختلف جهات المملكة ؛
- الانتهاء من أشغال الحلبات التفاعلية للتربية الطرقية بكل من تيزنيت والرباط. كما تم الشروع في إنجاز حلبتين في كل من قلعة السراغنة و تمارة؛
- تأمين المحيط المدرسي لمجموعة من المؤسسات التعليمية الابتدائية بلغ عددها 103 مؤسسة على المستوى الوطني.

115

السلامة الطرقية منجزات 2019

اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير

- إنتاج وبث 5 وصلات إشهارية خاصة بأهمية احترام المسالك الطرقية واقتسام الفضاء الطرقي، كيفية استعمال المدار الطرقي، المقتضيات القانونية الخاصة بالحمولة الزائدة، أهمية احترام إشارات المرور ومقتضيات قانون السير ومخاطر السرعة المفرطة؛
- إنتاج 8 خطابات إذاعية تحسيسية و18 برنامجا إذاعيا وبثها على أمواج الإذاعة الوطنية والإذاعات الخاصة؛
- إنتاج سلسلة رقمية تحسيسية تربوية خاصة بالأطفال والشباب؛
- استغلال الملصقات كبيرة الحجم بين المدن الموجودة في ملكية اللجنة (حوالي 154 شاخصة)؛
- استغلال الملصقات المتنقلة على مقطورات طراموای الدار البيضاء وداخلها وكذا بعدد من الشاخصات المتواجدة بالمحطات من أجل التحسيس بأهمية الالتزام بضوابط السلامة الطرقية في محيط سكة الطراموای؛
- إعداد وتوزيع البلاغات والملفات الصحافية تزامنا مع العمليات التواصلية والتحسيسية والتربوية المنظمة من طرف اللجنة؛
- تنظيم القافلة المتنقلة للسلامة الطرقية لمعاينة مجموعة من المشاريع والعمليات المنجزة في مجال السلامة الطرقية أو إعطاء انطلاقتها الرسمية؛
- تنشيط فضاءات المنتديات الاجتماعية في إطار مخطط وطني للتواصل الرقمي ينفتح على كل الروافد الرقمية؛
- تقديم الدليل المرجعي الخاص بتهيئات السلامة الطرقية داخل المجال الحضري وتنظيم دورات تكوينية لفائدة المهندسين والتقنيين بمختلف جهات المملكة؛
- إنجاز الدورات التعريفية بالدليل بشراكة مع الجماعات المحلية و الهيئات المختصة بجميع جهات المملكة وقد أنجزت 8 دورات إلى غاية شهر غشت و من المرتقب إنجاز 7 دورات قبل متم سنة 2019؛
- مواصلة المجهودات المبذولة المتعلقة بالاستثمار في مجال السلامة الطرقية، من خلال:
  - مواصلة بناء أول مركز وطني للسلامة الطرقية بمدينة بنسليمان، الذي يعد أول مركز على المستوى القاري؛
  - تجهيز 110 مؤسسة تعليمية بالعالم القروي والمراكز الحضرية الصغيرة (المدرسة الآمنة) وإعطاء الانطلاقة للدورة الثالثة من المشروع (43 مؤسسة).

116

السلامة الطرقية منجزات 2019

المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق

- متابعة تنفيذ مشروع إعادة تأهيل النظام المعلوماتي الخاص بتدبير نشاط مراكز المراقبة التقنية للمركبات وأجرأة التبادل الآني للمعطيات
- الشروع في تنفيذ الإجراءات التحضيرية لتنزيل مشروع مطابقة مراكز المراقبة التقنية طبقا للمواصفة القياسية ISO 17020
- اعتماد شركة خاصة لتزويد مراكز المراقبة التقنية للمركبات بالمطبوعات المؤمنة بمعايير تقنية جديدة تخص تسليم محاضر الفحص التقني ووثائق ترقيم الدراجات بمحرك الخاضعة لسند الملكية التي يقل حجم أسطونتها عن 50 سنتمتر مكعب
- متابعة تنفيذ مشروع ترقيم الدراجات بمحرك الخاضعة لسند الملكية، حيث بلغ مجموع الدراجات المرقمة إلى حدود نهاية يونيو 2019 ما مجموعه 1.136.060 دراجة

117

السلامة الطرقية برنامج عمل 2020

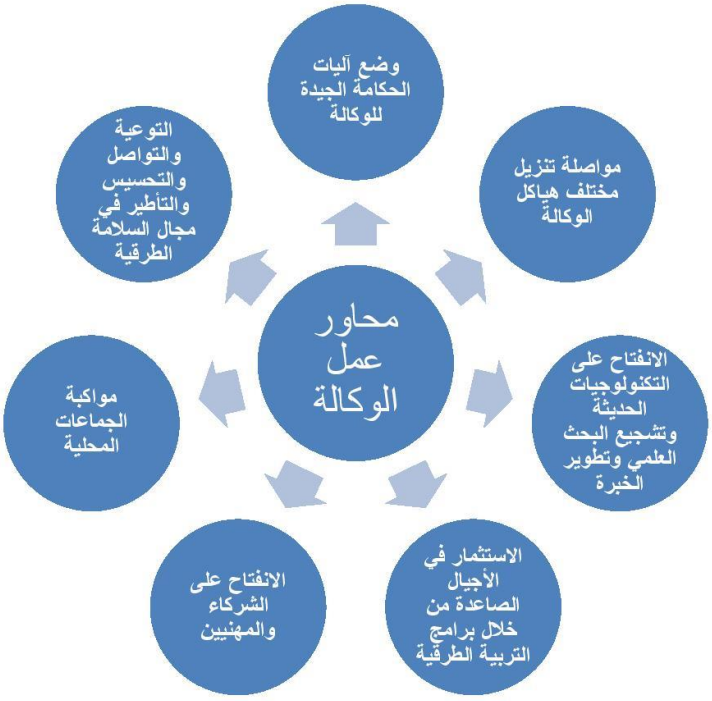

118

السلامة الطرقية برنامج عمل 2020

المحور 1: وضع آليات الحكامة الجيدة للوكالة

- تنصيب لجن الرقابة والحكامة واعتماد المواثيق الخاصة بها:
  - ✓ لجنة الحكامة
  - ✓ لجنة الاستراتيجية والبرامج
  - ✓ لجنة الافتحاص
- تقوية الرقابة الداخلية للوكالة
- دليل المساطر المحاسباتية
- النظام الخاص بصفقات الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية
- النظام الأساسي الخاص بمستخدمي الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية
- وضع خريطة مرتبطة بالأخطار في مختلف مجالات تدخل الوكالة

المحور 2: مواصلة تنزيل مختلف هياكل الوكالة

- تنزيل التمثيليات الجهوية للوكالة وإرساء هياكلها التدبيرية وتزويدها بالموارد المادية والبشرية اللازمة
- تنصيب 12 تمثيلية جهوية للسهر على تحسين خدمات القرب لفائدة المرتفقين والتنسيق مع السلطات المحلية ومختلف الشركاء لتحسين شروط السلامة الطرقية على المستوى الجهوي
- وضع وحدات تدبيرية على مستوى مراكز تسجيل السيارات لتعزيز سياسة القرب للوكالة

119

السلامة الطرقية برنامج عمل 2020

المحور 3: الرفع من مهنية القطاعات الخدماتية للوكالة

تقديم مجموعة من الخدمات للمرتفقين، أهمها:

- تكوين المترشحين لاجتياز امتحان رخصة السياقة من خلال مؤسسات تعليم السياقة
- اجتياز امتحان نيل رخصة السياقة
- ترقيم وتسجيل العربات
- تسليم الوثائق الالكترونية والإدارية للمرتفقين
- الفحص التقني للعربات من خلال مراكز الفحص التقني
- المراقبة الآلية للمخالفات المرتبطة بالسرعة والسهر على تحصيلها
- اللجوء إلى رقمنة الخدمات وإعداد دلائل خاصة بالمساطر لتسهيل تدبير هذا المرفق العمومي
- إحداث مركز الاتصال من أجل تقديم المساعدة اللازمة للمواطنين

المحور 4: تطوير النظم المعلوماتية

- رقمنة المساطر الخدماتية
- رقمنة أرشيف مراكز تسجيل السيارات
- وضع نظام معلوماتي لتتبع وتحليل المعطيات الخاصة بحوادث السير الجسمانية
- إنجاح مشروع طبع الوثائق الإلكترونية لرخصة السياقة والبطاقة الرمادية مع دار السكة التابعة لبنك المغرب وما توفره من أمان وسلامة المعطيات

120

السلامة الطرقية برنامج عمل 2020

المحور 5: الانفتاح على التكنولوجيات الحديثة وتشجيع البحث العلمي وتطوير الخبرة

- اقتناء بعض المعدات الآلية لمراقبة المخالفات : السرعة، التجاوز المعيب، استعمال حزام السلامة، احترام مسافة الأمان، احترام الضوء الأحمر، احترام المجالات المخصصة للفئات العديمة الحماية، السياقة تحت التأثير وغيرها
- تعزيز ودعم مزيد من البحوث والدراسات بتعاون مع المعاهد المختصة والجامعات الوطنية والدولية
- إعداد مخطط للتكوين في مجال السلامة الطرقية لفائدة المستخدمين مع إيلاء أهمية بالغة لتطوير الخبرة في مجال إعادة تركيب حوادث السير
- تنزيل المركز الوطني للأبحاث الإدارية والتقنية جراء حوادث السير الخطيرة

المحور 6: الاستثمار في الأجيال الصاعدة من خلال برامج التربية الطرقية

- تنظيم مجموعة من أنشطة التربية الطرقية في إطار "مشروع جيل السلامة" الذي يتمحور أساسا حول سلامة الفئات عديمة الحماية من بينها:
  - ✓ تشغيل النظام المعلوماتي الخاص بتربية الناشئة على السلامة الطرقية
  - ✓ تصور وإنتاج معدات بيداغوجية ترفيهية وتربوية
  - ✓ إعداد وثائق مرجعية في مجال التربية الطرقية
  - ✓ القيام بالمنتديات الجهوية للتربية الطرقية
  - ✓ خلق أندية السلامة الطرقية بالمؤسسات التعليمية والجامعية
  - ✓ استغلال فضاءات التربية الطرقية بالمخيمات الصيفية ودور الشباب

121

السلامة الطرقية برنامج عمل 2020

المحور 7: الانفتاح على الشركاء والمهنيين

- تسريع برنامج تجديد حظيرة عربات النقل الطرقي
- تسريع برنامج تكوين السائقين المهنيين
- تنظيم دورات تكوينية في مجال السلامة الطرقية لفائدة المكونين المكلفين بتكوين الفاحصين التقنيين ومدربي تعليم السياقة
- مواكبة مؤسسات تعليم السياقة كقنوات للتواصل في مجال السلامة الطرقية
- مواكبة المجتمع المدني وكذلك الشركاء المهنيين في تنظيم دورات تحسيسية من أجل إعداد سياسات خاصة بالسلامة الطرقية
- تقديم الدعم التقني واللوجستيكي للأنشطة التحسيسية في مجال السلامة الطرقية
- إعداد دليل خاص بالسلامة الطرقية داخل المقاولات

المحور 8: مواكبة الجماعات المحلية

- مواكبة الجماعات المحلية من أجل تحسين جودة البنيات التحتية والتهيئة المجالية
- مواصلة تنزيل بنود الاتفاقيات الموقعة مع 10 مدن التي سبق وأن وقعت اتفاقيات شراكة مع الوزارة

المحور 9: التوعية والتواصل والتحسيس والتأطير في مجال السلامة الطرقية

- القيام بالتوعية والتواصل والتحسيس والتأطير في مجال السلامة الطرقية بمختلف الوسائل الممكنة لفائدة جميع فئات مستعملي الطريق
- العمل على تنظيم عمليات جديدة في إطار المخطط التواصلي للوكالة الوطنية للسلامة الطرقية عبر:
  - ✓ تواصل مؤسساتي يروم التعريف بالوكالة ومهامها وخدماتها وإرساء صورة إيجابية عن المؤسسة
  - ✓ تواصل سلوكي واجتماعي يرمي إلى التحسيس بمستلزمات وضوابط السلامة الطرقية

122

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع النقل البحري

123

قطاع النقل البحري الأهداف الاستراتيجية للقطاع

1. تحسين مساهمة الأسطول الوطني في التدفقات الاستراتيجية
2. دعم و تطوير الأسطول الوطني

3. تعزيز السلامة والأمن البحريين و الحفاظ على البيئة البحرية
4. خلق فرص الشغل و الارتقاء بالتكوين البحري

124

قطاع النقل البحري منجزات 2019

رجال البحر و الأسطول الوطني

- تخصيص الملاحة الساحلية للشركات الوطنية، مما أدى الى :
  - ✓ ارتفاع عدد السفن التجارية وتسجيل 3 سفن حاملة للحاويات؛
  - ✓ إنشاء شركة بحرية جديدة؛
  - ✓ تطوير الخطوط البحرية لنقل البضائع بين الموانئ المغربية (ميناء طنجة المتوسط - الدار البيضاء- الناظور- أكادير- الداخلة).
- تبسيط المساطر وانشاء منظومة الكترونية (ImmatNav) لتسجيل سفن التجارة والنزهة
- العمل على الرفع من فرص الشغل لضباط وبحارة الملاحة التجارية المغاربة على المستوى الدولي عبر :
  - ✓ إعداد النصوص التطبيقية الخاصة بالمرسوم رقم 2.17.788 المتعلق بتسليم الإجازات وشهادات الأهلية وبالشروط المطلوبة لممارسة مهنة بحار على متن السفن التجارية؛
  - ✓ تأمين الوثائق المسلمة لرجال البحر : دفاتر بحرية مؤمنة (695) شهادات الكفاءة (1.180) وشهادات الاهلية (60)؛
  - ✓ العمل على المحافظة على الاعترافات الدولية بمنظومة التكوين والتدريب والعمل على متن سفن التجارة البحرية عبر التنزيل المستمر لأحكام الإتفاقية الدولية المتعلقة بتكوين رجال البحر وتسليم الشهادات البحرية STCW.

125

قطاع النقل البحري منجزات 2019

السلامة و الأمن البحريين

<u>أنظمة تتبع السفن</u>

- نظام تتبع السفن للمسافات الطويلة (LRIT)
- نظام التعرف التلقائي على موقع وهوية السفن(14 جهاز AIS) موزعة على طول الساحل المغربي
- نظام معلومات البضائع الخطرة على متن السفن المتوجهة إلى الموانئ المغربية (MARIS)

<u>مراقبة السفن في إطار دولة العلم و دولة الميناء</u>

- إنجاز حملات تفتيشية للسفن التجارية الراسية بالموانئ الوطنية في إطار مراقبة دولة العلم/الميناء (4300 سفينة)
- تعزيز دور المغرب في MED MOUعبر تدبير معطيات دول البحر الأبيض المتوسط

<u>مركز مراقبة الملاحة البحرية بطنجة</u>

- استقبال و معالجة 34.076 إبلاغ إجباري
- المساهمة الفعالة في تنسيق 68 عملية بحث و إنقاذ بحري تم على إثرها إنقاذ ما يقارب 1.592 مرشح للهجرة السرية عبر مضيق جبل طارق
- التبليغ عن 5 مخالفات لقواعد حركة السفن التجارية بمضيق جبل طارق بعدم إلتزامهم بمقتضيات قرار المنظمة البحرية الدولية

126

قطاع النقل البحري منجزات 2019

محاربة التلوث البحري

مشروع قانون يتعلق بالتلوث الناجم عن السفن

- من أجل إعطاء القوة القانونية الإلزامية للمقتضيات الواردة بالإتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب في مجال البيئة البحرية، تم إعداد مشروع قانون يتعلق بالتلوث الناجم عن السفن يرسخ مبدأ حظر تصريف الملوثات بواسطة السفن.

المشاركة في تفعيل المخطط الاستعجالي الوطني

- المشاركة في إعداد وتنفيذ المخطط الاستعجالي الوطني المعروف ب " SIMULEX" قصد تدريب المتدخلين حول كيفية مكافحة التلوث البحري الطارئ.

التعاون مع المنظمة البحرية الدولية

المشاركة بأشغال المنظمة البحرية الدولية

- العمل على تعزيز مكانة المغرب ضمن البلدان الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية عبر تقديم عروض للتنويه بالمنشآت الميناائية (ميناء طنجة المتوسط 2) والإشادة بالدور الفعال للمغرب في مجال الإنقاذ البحري في السواحل المغربية، وذلك خلال أشغال اللجن التقنية للمنظمة
- التحضير لملف ترشيح عضوية المغرب داخل مجلس المنظمة المقرر عقدها في الفترة ما بين 25 نونبر إلى04 دجنبر 2019

127

قطاع النقل البحري منجزات 2019

عملية مرحبا 2019

لمواكبة ارتفاع عدد المغاربة الوافدين عبر الموانئ المغربية، تم :

- تعبئة 30 سفينة، بزيادة 8 سفن مقارنة مع سنة 2018
- توفير طاقة استيعابية أسبوعية تفوق 530 ألف مسافر (+17% مقارنة مع 2018) و 140 ألف عربة (+25% مقارنة مع 2018)
- الرفع من خطوط الربط بين شمال المغرب وكل من إسبانيا و فرنسا و إيطاليا إلى 11 خط بحري

سجلت هذه العملية خلال الفترة الممتدة ما بين 5 يونيو و15 شتنبر 2019 عبور حوالي 2.8 مليون مسافر من الجالية المغربية المقيمة بالخارج وما يفوق 650 ألف عربة

128

قطاع النقل البحري
برنامج عمل 2020
تقييم وتحيين استراتيجية النقل البحري
إعداد نصوص تنظيمية لتنزيل مقتضيات مشروع القانون المتعلق بمكافحة التلوث البحري
وضع نظام معلوميات جديد لمديرية الملاحة التجارية
الإشراف على الورشات الوطنية لتهييئ التدقيق المبرمج من طرف المنظمة البحرية الدولية للقطاع البحري المغربي
تحيين التشريعات الوطنية البحرية من خلال تنزيل تدابير و أحكام الاتفاقيات المصادق عليها من قبل المغرب
دراسات
وضع نظام جديد لمراقبة الملاحة البحرية
تبسيط و رقمنة المساطر الإدارية
• محطات استقبال نفايات السفن
• محطات استقبال مياه الصابورة
• الحصول على شهادة الجودة iso
• تسليم شواهد رجال البحر
• تسليم رخص مزاولة نشاط ائتمان السفن
• تسليم وثائق السفن
• الدفع عن الخدمات المقدمة
129

المملكة المغربية
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
القطاعات الأفقية
130

القطاعات الأفقية

المخطط التشريعي

النصوص التنظيمية والتشريعية التي صدرت	• قانون رقم 13.84 يتعلق بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية • قانون بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة
تتبع وإخراج النصوص التشريعية المعروضة على الأمانة العامة للحكومة	• مشروع قانون رقم 14.67 يتعلق بشرطة الموانئ • مشروع قانون رقم 13.101 حول ملاحة الترفيه • مشروع قانون رقم 13.102 بشأن سلامة السفن • مشروع قانون 48.13 بشأن الإلقاء غير الشرعي للمواد الملوثة في البحر • مشروع قانون رقم 19.03 بتغيير ظهير 30 نونبر 1918 المتعلق باستغلال المؤقت للملك العمومي • مشروع قانون يتعلق بتنظيم مهنة خبير في مجالات التجهيز والنقل واللوجستيك

131

القطاعات الأفقية

التدبير المفوض

تتدخل الوزارة، من خلال مديرية التجهيزات العامة، بصفتها صاحبة مشروع منتدبة لفائدة حوالي 50 قطاعا من بينها عدة وزارات ومؤسسات عمومية وكذا جمعيات ذات المنفعة العامة. كما تقدم المساعدة التقنية لبعض الجماعات المحلية.

296 مشروع في طور الإنجاز

467 مشروع في طور الدراسات

17,14 مليار درهم كاعتمادات مبرمجة برسم سنة 2019

تم تسليم 101 مشروعا خلال سنة 2019

132

القطاعات الأفقية

التدبير المفوض

تقوم مديرية التجهيزات العامة بالتدبير المفوض لمشاريع قيمة استثماراتها 16,14 مليار درهم

صاحب المشروع	طبيعة المشاريع	اعتمادات 2019
وزارة الصحة	بناء المراكز الاستشفائية	6 144
وزارة العدل	برنامج بناء المحاكم والبنايات التابعة لوزارة العدل	1 226
جهة الشرق	مشاريع تنموية بجهة الشرق	1 204
المديرية العامة للأمن الوطني	بنايات الإدارة العامة للأمن الوطني	1 125
وزارة التجهيز و النقل و اللوجستيك والماء	البنايات الإدارية لوزارة التجهيز و النقل و اللوجستيك والماء	438
الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم	مشاريع تأهيل البنيات التحتية لكرة القدم	912
الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية	إتمام بناء مقر الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية	851
الجامعة الأورومتوسطية بفاس	بناء الجامعة الأورو متوسطية بفاس	770
وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر	قطاع التعليم العالي : كليات الطب و الصيدلة (أكادير ، طنجة و العيون) ومعاهد ومدارس وجامعات	455
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	البرنامج الوطني لتأهيل المساجد وقاعات الصلاة الأيلة للسقوط	388
وكالة تنمية أقاليم الشمال	ملعب كرة القدم بالحسيمة	380
المكتب الوطني للمطارات	إنجاز البنيات التحتية للمطارات	278
وزارة الشباب والرياضة	توسيع مدرجات ملعب كرة القدم بطنجة	256
مؤسسة محمد الخامس للتضامن	البنايات التابعة لمؤسسة محمد الخامس للتضامن	250
وزارة الثقافة والاتصال	المعهد الوطني للموسيقى وفن الرقص وكذا مقر الوزارة	239
المجلس الجماعي لمدينة القنيطرة	مشروع بناء المركب الثقافي بالقنيطرة	190
مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية	البنايات التابعة لمؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية	188
مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين	بنايات مؤسسة محمد السادس للتربية و التكوين	135
	مشاريع أخرى	688

133

القطاعات الأفقية

تدبير الملك العمومي : قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك

- مواصلة عملية تحديد الملك العمومي البحري
- متابعة عملية تحفيظ الملك العمومي الطرقي مع إعطاء الأولوية للطرق السيارة والطرق الوطنية
- متابعة عمليات تحرير الملك العمومي للدولة من حالات الترامي والاستغلال غير المشروع بتنسيق مع المديريات القطاعية والمديريات الجهوية والإقليمية المعنية
- تتبع خط الساحل من خلال اقتناء ومعالجة صور الأقمار الصناعية على طول السواحل الوطنية
- مواصلة دراسة المخطط المديري لتثمين الملك العمومي البحري في أفق 2035
- متابعة عملية تحفيظ الملك العمومي الطرقي المقر به مع إعطاء الأولوية للطرق السيارة والطرق الوطنية
- متابعة عمليات تحرير الملك العمومي للدولة من حالات الترامي والاستغلال غير المشروع بتنسيق مع المديريات القطاعية والمديريات الجهوية والإقليمية المعنية
- تفعيل مقاربة لاستفادة الوزارة من عائدات بيع الملك الخاص للدولة الموضوع رهن إشارتها وكذا عائدات الملك العمومي الذي يتم إخراجه وضمه إلى الملك الخاص للدولة

134

القطاعات الأفقية

تدبير الملك العمومي : قطاع الماء

سيتم خلال سنة 2020، مواصلة إنجاز المساطر المتعلقة بتدبير وحماية الملك العمومي المائي وإعداد مشاريع المراسيم والقرارات، وكذا الدراسات والبرامج المرتبطة بذلك، من خلال:

- ✓ مواصلة إعداد المراسيم التطبيقية لمقتضيات القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء حسب الأولويات؛
- ✓ مواصلة إنجاز المساطر المتعلقة بإحداث مدارات المحافظة والمنع وإحداث المناطق الوقائية (الفرشة المائية لتافيلالت)؛
- ✓ تفعيل ومواصلة تحديد الملك العمومي المائي على ضوء مقتضيات النصوص التطبيقية للقانون 35.16 المتعلق بالماء ويتعلق الأمر ب: واد بوزنيقة، واد مارتيل، ضاية مرزك، ضاية الخوي...؛
- ✓ مواصلة مسطرة الإخراج من الملك العمومي المائي للدولة إلى الملك الخاص للدولة لمقاطع من مجاري الأودية والشعاب التي انتفت عنها المنفعة العامة.

وسيتم إطلاق الدراسات التالية:

- ✓ القيام بجرد للأودية التي تم تحديدها قبل صدور القانون رقم 95.10 المتعلق بالماء وإنشاء قاعدة معطيات مرقمنة بخصوصها؛
- ✓ القيام بدراسة حول تطوير آليات تدبير الملك العمومي المائي؛
- ✓ القيام، على ضوء مقتضيات القانون رقم 36.15، بإحداث برنامج للتكوين في الملك العمومي المائي المتعلق بالماء؛
- ✓ مواصلة تنزيل خلاصات مشروع التوأمة مع الاتحاد الأوروبي حول مراقبة الملك العمومي المائي.

أما في مجال شرطة المياه، فسيتم مواصلة إنجاز العمليات التالية:

- ✓ مواصلة تنزيل مقتضيات المرسوم رقم 2.18.453 الصادر في 14 شتنبر 2018 يتعلق بتحديد شروط وكيفيات تعيين أعوان شرطة المياه ومزاولة مهامهم (تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 27 شتنبر 2018) ؛
- ✓ إعداد التقرير السنوي حول المحاضر المنجزة لمراقبة الملك العمومي المائي تطبيقا للمرسوم المتعلق بشرطة المياه؛
- ✓ إطلاق حملة وطنية للتوعية والتحسيس بأهمية المحافظة على الموارد المائية وترشيد استعمالها.

135

القطاعات الأفقية

تنفيذ الأحكام القضائية

تم منذ سنة 2012 إلى حدود شهر شتنبر 2019 تصفية 4,6 مليار درهم من الأحكام القضائية

السنة	عدد الملفات المنفذة	المبلغ المنفذ بالدرهم
2014-2012	16	14 840 000
2015	15	260 000 000
2016	665	1 872 000 000
2017	447	679 000 000
2018	655	1 367 000 000
إلى حدود شتنبر 2019	363	406 000 000
المجموع	2.161	4.598.840.000

136

القطاعات الأفقية

تنظيم مهن البناء والأشغال العمومية

- تفعيل عقد البرنامج 2018-2022 بين الدولة والفيدرالية الوطنية للبناء والأشغال العمومية والفيدرالية المغربية للاستشارة والهندسة
- مواصلة إنجاز المرحلة الأخيرة من الدراسة الخاصة بإحداث المرصد الوطني للبناء والأشغال العمومية والتي تتعلق بمواكبة البدء في تشغيل المرصد
- مواصلة إنجاز الدراسة حول مرجعية أثمان الوحدات الخاصة بالأشغال العمومية والمينائية والبناء
- تحيين مشروع القانون المتعلق بتنظيم المؤسسات المصنفة وإحالته على الوزارات المعنية والجمعيات والفدرالية المهنية
- إحداث لجنة داخلية لدراسة طلبات رخص اعتماد المؤسسات والأشخاص المؤهلة لاستلام ومراقبة المصاعد وحاملات الأثقال المكلف شخص بمرافقتها

137

القطاعات الأفقية

البيئة وتدبير المخاطر

- الشروع في تصميم ووضع مشروع نموذجي لإجراءات التخفيف الملائمة وطنيا للمخطط اللوجستييكي (NAMA)
- إعطاء الانطلاقة للأشغال التمهيدية المتعلقة بإحداث لجنة تقنية مكلفة بالتغييرات المناخية على مستوى الوزارة
- وضع وإنجاز بحث وجرد لانبعاثات الغازات الدفيئة لأساطيل النقل الطرقي والسككي
- إجراء بحث يهدف إلى تقدير عوامل الانبعاثات الخاصة بقطاع الشحن الطرقي بالمغرب وتكييف طريقة حساب انبعاثات الغازات الدفيئة الصادرة عنه
- انطلاق أشغال تهيئة مركز اليقظة والتنسيق الخاص بالوزارة
- البدء في تفعيل المحور الأول من الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة المتعلق بمثالية الإدارة من خلال:
  - ✓ الافتحاص البيئي لمباني إدارات الوزارة
  - ✓ العمل على تخصيص نسبة لا تقل عن 10% من مشتريات السيارات الجديدة للسيارات الخضراء

138

القطاعات الأفقية التعاون : قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك

شهدت الفترة الأولى من سنة 2019 تعزيز الإطار القانوني للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف للوزارة وتقوية علاقاتها مع مختلف الشركاء على الصعيدين الجهوي والدولي

- مذكرة تفاهم للتعاون التقني في مجالات النقل الطرقي والنقل السككي من طرف السيد عبد القادر عمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والسيدة سيمونيتا سوماروغا، رئيسة القطاع الفيدرالي للبيئة والنقل والطاقة والمواصلات، نائبة رئيس فيدرالية سويسرا، وذلك خلال زيارة العمل التي قام بها السيد الوزير إلى سويسرا من 4 إلى 6 شتنبر 2019. وتهم هذه الاتفاقية التعاون التقني بين البلدين في مجالات النقل الطرقي والنقل السككي
- مذكرة التفاهم بين السلطة المينائية لطنجة المتوسط والسلطة المينائية لميناء الخزيرات بمناسبة الزيارة الملكية التي قام بها العاهل الاسباني فيليبي السادس للمغرب من 13 إلى 15 فبراير 2019. وتهم هذه الاتفاقية التعاون المتقدم من أجل إنزال منظومة تسهيل سيولة المسافرين والركاب بمضيق جبل طارق بين البلدين
- اتفاق تعاون يتعلق بالنقل الدولي للطرق للمسافرين والبضائع ومذكرة تفاهم في مجال السلامة الطرقية خلال انعقاد الدورة السادسة للجنة المشتركة لمغربية البينينية يوم 25 مارس 2019 بمراكش
- اتفاق الاعتراف المتبادل برخص السياقة واتفاق التعاون يتعلق بالاعتراف المتبادل بالشهادات للعاملين بالبحر واتفاق في مجال الملاحة التجارية خلال انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة المغربية الليبيرية يوم 25 مارس 2019 بمراكش

139

القطاعات الأفقية التعاون : قطاع الماء

- تميزت سنة 2019 بمواصلة الجهود لتعزيز العلاقات بين المغرب وشركائه الدوليين سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف أو الإقليمي في مجالات تدبير الماء والصرف الصحي، وذلك من خلال تفعيل عدة اتفاقيات في هذه المجالات واستكشاف فرص جديدة للتعاون بإشراك جميع الأطراف الفاعلة، من مؤسسات حكومية ومراكز البحوث وجامعات، وهيئات وطنية ودولية.

وعلى سبيل المثال، فقد قامت الوزارة مؤخرا بإبرام مذكرة تفاهم مع فنلندا للتعاون في مجال تدبير الموارد المائية، وذلك على هامش القمة الدولية للأمن المائي التي انعقدت بمراكش.

وفيما يخص آفاق تطوير التعاون وتعزيزه برسم سنة 2020، تتمثل محاوره الأساسية فيما يلي:

- تنويع الشركاء واستكشاف فرص تعاون جديدة؛
- توسيع مجالات التعاون الحالية وملاءمتها للظرفية والتحديات الراهنة والمستقبلية؛
- تحيين واعادة خلق الدينامية في الاتفاقيات المبرمة؛
- المشاركة بشكل أكثر في المحافل الدولية والإسهام في الحوارات الدولية وتمثيل المغرب في التظاهرات والمنظمات التي تعنى بالقطاع.

واستعدادا لمشاركة المغرب في فعاليات المنتدى العالمي التاسع للماء، المزمع عقده بداكار سنة 2021، والذي سيعرف تنظيم النسخة السابعة لجائزة الحسن الثاني الكبرى العالمية للماء، التي تكرم ذاكرة جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه ورؤيته الاستراتيجية في مجال تأمين الحصول على الماء والتدبير المستدام للموارد المائية، سيتم خلال سنة 2020 الشروع في المسلسل التحضيري لهذين الحدثين الهامين.

140

القطاعات الأفقية

الموارد البشرية والتكوين : قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك

التوظيف

توظيف 300 منصبا المحدثة برسم سنة 2019:
- 61 مهندسا و17 متصرفا
- 108 تقنيا
- 108 مساعدا تقنيا
- 06 أساتذة للتعليم العالي

التكوين

إلى حدود 30 شتنبر 2019، تم إنجاز 6100 إطار يوم تكويني (HJF) تتمحور حول 110 موضوعا استفاد منها حوالي 2750 مشاركا

الترقية في الدرجة

- الترقية عن طريق الامتحانات المهنية : 167
- الترقية عن طريق الاختيار : 183

مقاربة النوع

العمل على تنزيل استراتيجية مأسسة إدماج مقاربة النوع في الوزارة من خلال إدماج الميزانية المستجيبة للنوع في برامج الوزارة والعمل على تقوية القدرات في هذا المجال

141

القطاعات الأفقية

الموارد البشرية والتكوين: قطاع الماء

التوظيف

توظيف 80 منصبا المحدثة برسم سنة 2019:
- 36 مهندسا من الدرجة الأولى؛
- 33 تقنيا من الدرجة الثالثة؛
- 09 متصرفا من الدرجة الثانية؛
- 02 متصرفين من الدرجة الثالثة (مباراة مشتركة تخص ذوي الاحتياجات الخاصة)

مغادرة الأسلاك

- الإحالة على التقاعد برسم سنة 2019 : 113
- التوقيف المؤقت والالحاق : 09
- ترك الوظيفة : 02

الترقية في الدرجة

- الترقية عن طريق الامتحانات المهنية : 50
- الترقية عن طريق الاختيار برسم سنة 2018 : 59

التكوين

إنجاز 2656 إطار يوم تكويني حول 14موضوع واستفاد منها حولي 284 موظف

مقاربة النوع

مواصلة تفعيل أهداف خريطة طريق منبثقة من مقتضيات دستور المملكة ل 2011 وللقانون التنظيمي 13-130بشأن قانون المالية وتدابير "الخطة إكرام" بمنظور حقوق الانسان والسهر على تنزيل مشاريع استراتيجية مأسسة إدماج مقاربة النوع في قطاع الماء التي تم إعدادها مع هيأة الأمم المتحدة

142

القطاعات الأفقية

الأعمال الاجتماعية

صدور القانون رقم 84.13 المتعلق بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية

الخدمات الجديدة:

- توقيع اتفاقيتين للشراكة مع المكتب الوطني للسكك الحديدية وشركة "سوبراتور"، بموجبهما يستفيد المنخرطون وعائلاتهم من تخفيض بنسبة 30% على الثمن العمومي للتذكرة
- تنظيم بطولة وطنية لكرة القدم المصغرة وبطولة الكرة الحديدية
- دعم المجالس الجهوية للمؤسسة وذلك لأجل تنظيم الفعاليات الثقافية والاجتماعية والرياضية على الصعيد الجهوي
- منح إعانات مادية لتلبية احتياجات مستعجلة وطارئة للمنخرطين

تحسين الخدمات الحالية

- استمرار تجهيز العيادات الطبية المركزية والجهوية بالمعدات الطبية اللازمة
- توزيع منح الدخول المدرسي
- توزيع منح التفوق للدراسات الجامعية
- إبرام 7 اتفاقيات طبية جديدة
- منح إعانات مالية لسد تكاليف ومصاريف العمليات الجراحية والأمراض المكلفة والمزمنة
- تنظيم مخيمات خلال الإجازات الشتوية والربيعية لفائدة 60 مشاركًا ومخيمًا صيفيًا استفاد منه 126 طفلًا
- تقديم منتوج للاصطياف العائلي يرقى لتطلعات المنخرطين

143

القطاعات الأفقية

أنظمة المعلومات والتحول الرقمي

خدمات موجهة للمرتفقين

- إنجاز الصيغة النهائية **لتدبير تأهيل وتصنيف المقاولات** والمختبرات ومكاتب الاستشارة التي تمارس في مجال البناء والأشغال العمومية، يضمن إمكانية رفع صبغة المادية عن هذه المساطر وتفعيل التبادل الالكتروني للمعطيات مع مختلف الشركاء
- إطلاق خدمة جديدة لصالح الأشخاص المعنويين للتصريح بالمعنيين بمخالفات السير
- تطوير الخدمة الإلكترونية الخاصة بتمكين المرتفقين من التتبع، على الخط، لوضعية إصدار البطائق الرمادية ورخص السياقة الخاصة بهم
- **إنهاء خدمة لسجيل المركبات** البحرية IMMANAV في طور الاطلاق
- الشروع في تجريب التطبيق المحمول MaPlage الذي يهدف إلى تثمين الشواطئ المغربية، وإشراك المواطنين في حماية النظام البيئي الشاطئي

دعم نجاعة وحكامة المديريات

- وضع خطة التحول الرقمي وتحيين خريطة نظم المعلومات الخاص بالوزارة
- تفعيل نظام تدبير المشتريات والصفقات وإدماج المساطر الخاصة بالمشاريع الممولة الصندوق الخاص بالطرق
- تطوير صيغة جديدة لنظام تدبير المنازعات
- تطوير نظام معلوماتي يخص تدبير نزع الملكية وذلك لتنسيق إجراءات المصالح المتدخلة (المركزية، الجهوية والإقليمية) ودعمها لضبط الملفات

البنية التحتية والمعطيات

- تصميم بنية جديدة لتطوير حماية البنيات التحتية لأنظمة المعلومات
- تجهيز مركز المعطيات للوزارة للاستجابة لمواصفات ومعايير تضمن سلامة الأنظمة
- تجهيز المصالح الترابية التابعة للوزارة بمعدات وبرامج حماية الشبكات المعلوماتية
- وضع برامج خاصة بمؤتمرات الفيديو لتمكين المسؤولين المركزيين والجهويين والإقليميين من عقد اجتماعات عن بعد
- وضع منصة تجريبية لإنجاز عمليات التكوين عبر الإنترنت

144

القطاعات الأفقية

مؤسسات التكوين

المدرسة الحسنية للأشغال العمومية

الشعبة	التخصص	العدد
الهندسة المدنية		80
الهندسة المائية والبيئية والمدينة		46
الهندسة الكهربائية		29
علوم الإعلاميات الجغرافية		17
هندسة الإعلاميات		10
الأرصاد الجوية		18
المجمـــوع		**200**

تم برسم الموسم الدراسي 2019-2018 تخريج 200 مهندسا ومهندسة من المدرسة الحسنية للأشغال العمومية

المعهد العالي للدراسات البحرية

تخرج من المعهد العالي للدراسات البحرية برسم الموسم الدراسي 2019-2018، 80 طالبا وطالبة بشعبتي السلك العادي والعالي

معاهد تكوين التقنيين المتخصصين في الأشغال العمومية

بلغ عدد خريجي معاهد تكوين التقنيين المتخصصين في الأشغال العمومية برسم سنة 2019-2018، ما مجموعه 233 تقني متخصص

145

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

الزيارات الميدانية والتواصل مع السادة المنتخبين

146

الزيارات الميدانية والتواصل مع السادة المنتخبين

الزيارات الميدانية

مكان الزيارة	التاريخ	موضوع الزيارة
تازة - الحسيمة	20 ماي 2017	• تفقد تقدم أشغال الطريق السريع تازة-الحسيمة
تطوان - شفشاون	01 غشت 2017	• تفقد تقدم أشغال مشروع إعادة تأهيل الطريق الوطنية رقم 2 بين تطوان وشفشاون
جهة سوس ماسة	08 غشت 2017	• تفقد تقدم أشغال مجموعة من المشاريع الطرقية والمنشآت الفنية بالجهة
مدينة أسفي	12 غشت 2017	• تفقد تقدم أشغال ميناء أسفي ومجموعة من المشاريع الطرقية والمنشآت الفنية
جهة فاس مكناس	22غشت 2017	• تفقد تقدم أشغال مجموعة من المشاريع الطرقية والمنشآت الفنية بالجهة
مدينة الداخلة	29 شتنبر 2017	• زيارة تفقدية لميناء المهيريز
الراشدية-ورزازات-مراكش	من 06 إلى 9 أكتوبر 2017	• تفقد تقدم أشغال مجموعة من المشاريع الطرقية والمنشآت الفنية بين مدينتي الراشدية ومراكش • تفقد تقدم أشغال الطريق الوطنية رقم 9 الرابطة بين آيت أورير وورزازات • تفقد تقدم أشغال سد تودغى بإقليم تنغير
إفران-أزرو-ميدلت	08 يناير 2018	• زيارة تفقدية لوحدات إزاحة الثلوج • زيارة تفقدية لكل من مستشفى الحاجب ومستشفى أزرو
تازة-الحسيمة	من 30 إلى 31 يناير 2018	• تفقد تقدم أشغال مجموعة من المشاريع الطرقية والمنشآت الفنية خاصة منها المندرجة في مشروع منارة المتوسط • زيارة تفقدية لسد غيس بالحسيمة
جهة فاس مكناس	01 فبراير 2018	• تدشين بدال عين توجدات
جهة كلميم واد نون	من 19 إلى 20 فبراير 2018	• تفقد تقدم أشغال مجموعة من المشاريع الطرقية والمنشآت الفنية بالجهة خاصة المشاريع المتعلقة بالطريق السريع تزنيت العيون

147

الزيارات الميدانية والتواصل مع السادة المنتخبين

الزيارات الميدانية

مكان الزيارة	التاريخ	موضوع الزيارة
مدينة الدار البيضاء	14 مارس 2018	• زيارة تفقدية لميناء الدار البيضاء
جهة بني ملال - خنيفرة	من 16 إلى 19 مارس 2018	• تفقد تقدم أشغال مجموعة من المشاريع الطرقية والمنشآت الفنية بالجهة
مدينة أسفي	31 مارس 2018	• تفقد تقدم أشغال ميناء أسفي
مدينة مكناس	26 أبريل 2018	• عرض برنامج خلق وحدات الإغاثة للوقاية المدنية • تدشين وحدة الإغاثة بمكناس الغرب • توقيع اتفاقية شراكة بين الشركة الوطنية لطرق السيارة والمديرية العامة للوقاية المدنية
أقاليم طنجة، العرائش، تطوان، فحص أنجرة، شفشاون	من 26 إلى 28 يونيو 2018	• تفقد تقدم أشغال مجموعة من المشاريع الطرقية والمنشآت الفنية • تفقد تقدم أشغال مشاريع طنجة ميتروبول • زيارة تفقدية لحلبة امتحان السياقة ومركز تسجيل مدينة طنجة
جهة الدار البيضاء	18 يوليوز 2018	• توقيع اتفاقية تزويد ممرات عبور الطريق السيار بمعدات السلامة • توقيع اتفاقية تبادل المعلومات بين الشركة الوطنية للطرق السيارة ومديرية النقل الطرقي والسلامة الطرقية • تفقد تقدم أشغال مجموعة من المشاريع الطرقية والمنشآت الفنية
جهة العيون -الساقية الحمراء	17 شتنبر2018	• تفقد تقدم أشغال مجموعة من المشاريع الطرقية والمنشآت الفنية بالجهة خاصة المشاريع المتعلقة بالطريق السريع تزنيت العيون • زيارة تفقدية لسد الساقية الحمراء • زيارة تفقدية لمشروع حماية ساحل فم الواد بالعيون
الجرف الأصفر	21 شتنبر 2018	• زيارة تفقدية لموقع إنجاز الميناء الطاقي بالجرف الأصفر

148

الزيارات الميدانية والتواصل مع السادة المنتخبين

الزيارات الميدانية

مكان الزيارة	التاريخ	موضوع الزيارة
جهة درعة - تافيلالت	من 29 إلى 30 أكتوبر 2018	• إعطاء انطلاقة الموسم الشتوي 2018-2019 • زيارة تفقدية لمشروع بناء سد أكدز بزاكورة • زيارة تفقدية لمشروع بناء سد تمقيت بالراشدية
جهة الرباط سلا-القنيطرة	07 يناير 2019	• تدشين بدال المسيرة على محور الطريق السيار الرباط-القنيطرة
إقليم تطوان	18 يناير 2019	• تفقد تقدم أشغال مشاريع اتفاقية التعاون الخاصة بإعادة تأهيل مدينة تطوان • تفقد تقدم أشغال مجموعة من المشاريع الطرقية والمنشآت الفنية بالإقليم
إقليم الراشدية	15 فبراير 2019	• حضور مجلس إدارة وكالة الحوض المائي لكير-زيز-غريس • زيارة تفقدية لسد قادوسة
جهة مراكش-أسفي	من 22 إلى 23 فبراير 2019	• إعطاء انطلاقة النسخة الرابعة للملتقى الجهوي حول السلامة الطرقية • تدشين باحة الاستراحة "أمسكروط " على المحور الطرقي مراكش- أكادير • تفقد تقدم أشغال مجموعة من المشاريع الطرقية والمنشآت الفنية بالجهة
جهتي كلميم واد نون وسوس ماسة	من 25 إلى 27 فبراير2019	• تدشين منشئة فنية على واد العاشر بمدينة كلميم • تفقد تقدم أشغال مجموعة من المشاريع الطرقية والمنشآت الفنية خاصة المشاريع المتعلقة بالطريق السريع تزنيت العيون
جهة العيون -الساقية الحمراء	28 فبراير 2019	• حضور مجلس إدارة وكالة الحوض المائي للساقية الحمراء واد الذهب
إقليم الخميسات	16 يونيو 2019	• تدشين مركز التسجيل جديد بالخميسات • تفقد تقدم أشغال مجموعة من المشاريع الطرقية والمنشآت الفنية بالإقليم
جهة مراكش-أسفي	30 شتنبر 2019	• تفقد تقدم أشغال مشاريع تهيئة وتوسعة الطريق الوطنية رقم 9 الرابطة بين آيت أورير وورزازات

149

الزيارات الميدانية والتواصل مع السادة المنتخبين

الزيارات الميدانية

مكان الزيارة	التاريخ	موضوع الزيارة
جهة درعة - تافيلالت	01 نونبر 2019	• إعطاء انطلاقة الموسم الشتوي 2019-2020 بمدينة ميدلت • زيارة لحضيرة آليات المديرية الإقليمية لميدلت • زيارة تفقدية لمشروع بناء سد تمالوت
جهة فاس مكناس	02 نونبر 2019	• زيارة تفقدية لمشروع بناء سد ميشليفن

150

الزيارات الميدانية والتواصل مع السادة المنتخبين

التواصل مع السادة المنتخبين

التاريخ	المنتخب الذي تم استقباله	موضوع الاجتماع
29 يناير 2018	النائب البرلماني عن إقليم آسا-الزاك	مناقشة عدد من القضايا التي تتعلق بالطرق بالإقليم
17 فبراير 2018	النائب البرلماني عن سلا الجديدة والسادة المستشارين الجماعيين بجماعة السهول	مناقشة بعض القضايا المتعلقة بسلا الجديدة، أساسا منطقة السهول
20 يونيو 2018	النائبة عن إقليم الداخلة	عدد من القضايا التي تهم جهة الداخلة واد الذهب
18 يوليوز 2018	السادة البرلمانيون عن إقليم آسفي	عدد من المشاريع الحالية والمستقبلية لوزارة التجهيز بالإقليم تشمل الطرق والطرق السيارة والموانئ والسكك الحديدية، وقد أكد السيد الوزير على ضرورة أن يكون لحاضرة آسفي برنامج مندمج على غرار مدن أخرى وأبدى استعداد الوزارة للمساهمة في هذا البرنامج
23 يوليوز 2018	عدد من برلماني إقليم تارودانت	عدد من القضايا تتعلق بالطرق وكذا بعض الطلبات التي وعد السيد الوزير بدراستها، وقد أثار السادة البرلمانيين بعض القضايا المرتبطة بالماء
5 نوفمبر 2018	عدد من البرلمانيين ومنتخبي جهة سوس ماسة	-الخسائر المادية التي بات يتسبب فيها واد " أوركا " بإقليم اشتوكة آيت باها: الوزير وعد بالشروع في إنجاز قناة لهذا الوادي حال الانتهاء من الإجراءات القانونية لنزع الملكية -مشروع لسد هلالة على نفس الوادي: حيث وعد السيد الوزير بتحيين دراساته التقنية في أقرب الآجال في أفق برمجة إنجازه -عدد من القضايا في مجالات الطرق وبدالات الطرق السيارة، والتزويد بالماء الشروب والوقاية من الفيضانات
4 دسمبر 2018	عدد من السادة البرلمانيين عن إقليم سطات	

الزيارات الميدانية والتواصل مع السادة المنتخبين

التواصل مع السادة المنتخبين

التاريخ	المنتخب الذي تم استقباله	موضوع الاجتماع
22 يناير 2019	النائب البرلماني عن إقليم فكيك ورئيسي جماعتين بإقليم فكيك	-عدد من المشاريع التي تنجزها الوزارة -السادة المنتخبين عرضوا كذلك بعض الطلبات التي وعد السيد الوزير أن تكون محل دراسات من طرف الوزارة
23 يناير 2019	عددا من السادة النواب البرلمانيين عن جهة الشرق	جملة من القضايا التي تتعلق بالبنيات التحتية في مجالات الطرق، السكك الحديدية والموانئ بعدد من أقاليم الجهة
	النائب العام للاتحاد الوطني للشغل وخليفة رئيس مجلس المستشارين مرفوقا بالمستشار عبد الصمد مريمي	عدد من القضايا النقابية والاجتماعية
31 يناير 2019	رئيس جهة فاس - مكناس	برنامج تنمية الجهة في الشق المتعلق بوزارة التجهيز، أساسا المحاور الطرقية والمناطق اللوجيستيكية
01 فبراير 2019	رئيس جهة الداخلة واد الذهب	عدد من المشاريع التي تتعلق ببرنامج تنمية الجهة
12 فبراير 2019	بعض السادة البرلمانيين عن إقليم تازة	تقدم الأشغال بعدد من المشاريع الطرقية الجارية وكذلك عدد من الملتمسات التي تقدم بها السادة المنتخبون
	السادة البرلمانيين والسيدات والسادة المنتخبين عن إقليم خنيفرة	عدد من القضايا التي تهم مستقبل الإقليم والتي جاء على رأسها الطريق الجهوية الرابطة بين مدينتي خنيفرة وأبي الجعد
	النائب محمد حجيرة عن إقليم تاونات	عدد من المشاريع الجارية التي تنجزها الوزارة وكذا عددا من الملتمسات تقدم بها السيد البرلماني
	الوزير النائب البرلماني عن إقليم الخميسات السيد عبد الصمد عرشان	موضوع يتعلق باحتلال الملك العام

الزيارات الميدانية والتواصل مع السادة المنتخبين

التواصل مع السادة المنتخبين

التاريخ	المنتخب الذي تم استقباله	موضوع الاجتماع
17 فبراير 2019	رئيس المجلس الجهوي لجهة الرباط سلا القنيطرة وأحد أعضاء المكتب	تدارس عدد من المقترحات في مجال البنيات الطرقية وتقدم الأشغال في المشاريع الجارية
مارس 2019	السيد النائب البرلماني على إقليم خريبكة الحسن حداد	عدد من القضايا التي تهم مجال البنيات التحتية بالإقليم
10 يوليوز 2019	السيد رئيس جماعة طنجة و السيدة المستشارة في الغرفة الثانية و السيد عضو الجهة	عدد من القضايا تهم مدين طنجة وكذا جهة طنجة تطوان الحسيمة
14 أكتوبر 2019	برلمانيو إقليم الفقيه بن صالح	-وضعية الطرق و القناطر بالإقليم -دراسة اتفاقية التطهير السائل بجماعة البرداية إقليم الفقيه بن صالح
24 أكتوبر 2019	أعضاء لجنة البنيات الأساسية بالبرلمان السادة نواب عن أقاليم سطات - الصخيرات - تمارة - الخميسات، آسفي، الفقيه بن صالح، المحمدية	عدد من القضايا في مجالات الطرق والماء والموانئ وتصنيف المقاولات

153

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

مجموع الاعتمادات المبرمجة لسنة 2020

154

ميزانية 2020 اعتمادات الوزارة

الاستثمارات : 13.809 مليون درهم
التسيير : 752 مليون درهم
الموظفون : 1.048 مليون درهم

البرامج	الميزانية العامة			الحسابات الخصوصية	المصالح المسيرة بطريقة مستقلة		مجموع استثمار 2020	تذكير باستثمار 2019	الفارق
	الموظفين	التسيير	الاستثمار		الاستغلال	الاستثمار			
1. برنامج الطرق	-	51	3 540	2 700	68	17	6 257	6 591	- 335
2. برنامج الموانئ	-	13	656	16	-	-	672	1 060	- 388
3. برنامج النقل الطرقي والسلامة الطرقية	-	100	510	-			510	520	- 10
4. برنامج الملاحة التجارية	-	12	20	-	10	15	35	47	- 12
5. برنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية	-	32	1 614	-	-	-	1 614	2 086	- 472
6. برنامج التوجيه والقيادة (التجهيز)	710	246	487	-	1	0	488	503	- 15
7. برنامج تدبير وحفظ وتنمية الماء		228	4 125	-	1	1	4 126	3 274	852
8. برنامج الأرصاد الجوية		12	30	-	45	53	83	76	7
9. برنامج القيادة والحكامة (قطاع الماء)	338	59	25	-	-	-	25	26	- 1
مجموع اعتمادات الأداء 2020	**1 048**	**752**	**11 008**	**2 716**	**124**	**85**	**13 809**	**14 183**	**- 374**
اعتمادات الالتزام 2021 وما يليها			**35 502**	**2 500**		**82**	**38 084**	**40 080**	**- 1 996**

155

ميزانية 2020 استثمارات المؤسسات العمومية التابعة للوزارة

21,7 مليار درهم

المؤسسة	تذكير باستثمارات 2019	استثمار 2020	الفارق 2019/2020
صندوق التمويل الطرقي	3 800	4 000	+200
الشركة الوطنية للطرق السيارة	1 460	1 847	+387
الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك	80	80	-
الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية	45	1 200	+1 155
المكتب الوطني للسكك الحديدية	5 486	2 931	-2 555
وكالة طنجة المتوسط	996	1 395	+399
مرسى المغرب	357	357	-
الوكالة الوطنية للموانئ	1 352	1 368	+16
الوكالة الوطنية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية	68	160	+92
المختبر العمومي للتجارب والدراسات	50	50	-
شركة الناظور غرب المتوسط	3 175	2 412	-763
الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة	0	50	+50
وكالات الأحواض المائية	735	581	-154
المكتب الوطني للكهرباء والماء (قطاع الماء)	5 376	5 271	-105
المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	22	28	+6
المجمـوع	**23 002**	**21 730**	**-1 272**

156

ميزانية 2020

مجموع الاستثمار العمومي في قطاعات التجهيز والنقل واللوجستيك والماء لسنة 2020

استثمارات الوزارة

13,8 مليار درهم

استثمارات المؤسسات العمومية

21,7 مليار درهم

مجموع الاستثمار العمومي في قطاعات التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

35,5 مليار درهم

157

ميزانية 2020

تطور استثمارات الوزارة 2010-2020

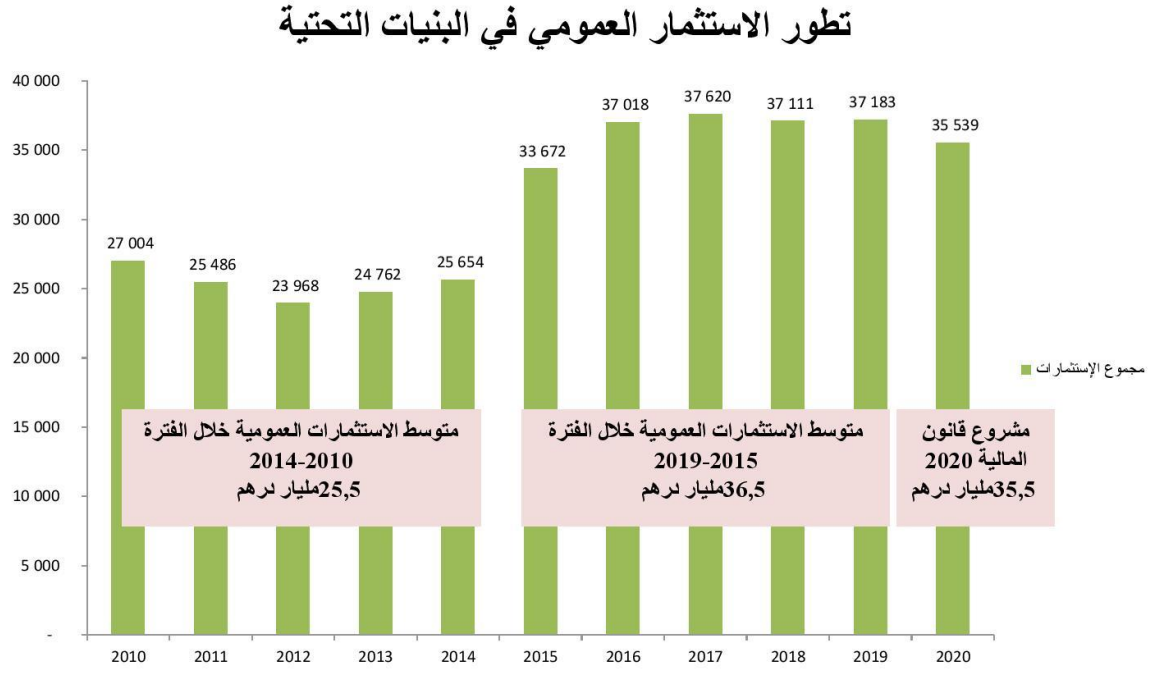

158

شكرا على حسن إصغائكم
مناقشة الميزانية الفرعية
لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
برسم القانون المالي 2020

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــرير

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـــية لـوزارة إعداد التراب الوطنـي والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

برسم السنة الماليـة 2020

رئيس اللجنة
أحمد شد

مقرر اللجنة
م. عبد الرحيم الكامل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

الولاية التشريعية 2015-2021

السنة التشريعية: 2019-2020

دورة أكتوبر: 2019

تقـــــديـــم الـتـقـريـــر

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، بمناسبة انتهائها من دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية 2020.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في الاجتماع المنعقد يوم الجمعة 29 نونبر 2019، برئاسة السيد أحمد شد رئيس اللجنة، وبحضور السيدة نزهة بوشارب وزيرة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

في البداية قدمت السيدة الوزيرة عرضا مفصلا، أبرزت من خلاله المرجعيات الأساسية التي يرتكز عليها مشروع الميزانية الفرعية للوزارة وفي مقدمتها التوجيهات الملكية السامية، والدستور، والبرنامج الحكومي 2017-2021 وكذا الاتفاقيات والمواثيق الدولية، واستعرضت التزامات الوزارة في قطاع اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان والمتمثلة في:

- تبني نموذج متجدد لسياسة إعداد التراب الوطني؛
- اعتماد مقاربة متجددة للسياسات الحضرية الوطنية؛
- إرساء استراتيجية وطنية شمولية ومندمجة في مجال السكن؛

- مواصلة تنزيل سياسة المدينة؛
- دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن؛
- تعزيز الإطار القانوني والارتقاء بالإطار المؤسساتي والتعاون وتطوير الحكامة.

وأوضحت بخصوص قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير، أن الوزارة وضعت توجهات السياسة العامة لإعداد التراب تنبني على الاستشراف والتدبير المستدام للمجالات الترابية، ووضع آليات اليقظة الترابية، وتعزيز المنظومة الحضرية، وكذا مراقبة ودعم التخطيط الاستراتيجي المجالي، ودعم التنمية القروية، والمراكز الصاعدة.

وفي نفس الإطار، أكدت أن الوزارة تعمل على تطوير وإعداد جيل جديد من وثائق التعمير مرتكزة على مبادئ التعمير المستدام، وتتوخى تطوير مستوطنات بشرية متكاملة، وإعداد مرجعيات تقنية جديدة ومراجعة منظومة التخطيط الترابي، وكذا إعداد الخرائط القابلة للتعمير لتقوية قدرات المجالات على مواجهة آثار المخاطر الطبيعية والتغييرات المناخية، وإعداد تصاميم التهيئة، ورد الاعتبار للمدن العتيقة.

وتوقفت فيما يتعلق بقطاع الإسكان وسياسة المدينة، عند المؤشرات الأساسية التي تبين تطوير القطاع، واستعرضت الأنشطة الاستراتيجية للمجال العقاري والمتمثلة أساسا في التدخل في السكن الصفيحي، الدور الآيلة

للسقوط، والسكن غير اللائق، ودور الوزارة في انتاج السكن وتشجيع الولوج إليه وفق مبادئ الجودة والاستدامة، مضيفة أنها ستواصل مجهوداتها في هذا المجال عبر تنويع العرض السكني، وتعزيز مهنية القطاع والنهوض بالجودة والسلامة والاستدامة.

وأكدت أن مجموعة العمران تساهم بشكل كبير في النهوض وتطوير البرامج السكنية، انطلاقا من فتح أوراش جديدة كوحدات التأهيل الحضري، والرفع من حجم استثمار المجموعة، وخلق شركات مع القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بسياسة المدينة، أشارت إلى تدخل الوزارة لتحسين إطار العيش بالمدن المغربية وفق سياسة محكمة تنبني على مواكبة ودعم الفاعلين من أجل تنزيل أفضل وأنجع للمشاريع والاهتمام بالبيئة والمساحات الخضراء، ودعم مبادرات المجتمع المدني ذات الصلة بسياسة المدينة.

كما أفادت أن الوزارة تعمل على تطوير وتقوية الإلتقائية مركزيا، عبر تعزيز الإطار القانوني وتعزيز التعاون الدولي، والارتقاء بالإطار المؤسساتي وتطوير الحكامة وتحديث الإدارة.

وأبرزت أن الوزارة تواكب عمل الوكالات الحضرية باعتبارها آلية أساسية لمواكبة تنزيل الجهوية المتقدمة، ووضع خرائط البرامج الجهوية، تساعد على معالجة التباينات الجهوية وإرساء أسس التنمية المستدامة، وتيسير وترسيخ استراتيجية التنمية الجهوية.

وفي الأخير أجملت السيدة الوزيرة الاعتمادات المالية المرصودة في مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية 2020 كالتالي:

ميزانية قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير:

ميزانية التسيير	الموظفون	166478000 درهم
	المعدات والنفقات المختلفة	606841000 درهم
ميزانية الاستثمار		353515000 درهم

ميزانية قطاع الإسكان وسياسة المدينة:

ميزانية التسيير	الموظفون	208341000 درهم
	المعدات والنفقات الأخرى	102830000 درهم
ميزانية الاستثمار		529752000 درهم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

شكلت مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مناسبة قدم فيها السيدات والسادة المستشارين التهاني للسيدة الوزيرة على الثقة المولوية التي حظيت بها بتعيينها كأول امرأة على رأس هذا القطاع الحيوي، كما شكلت فرصة نوهوا من خلالها بالعرض القيم الذي قدمته أمام اللجنة، وأشادوا بالمكتسبات المحققة في هذا المجال وبالدور الذي تلعبه الوزارة في التنظيم المجالي والعمراني، كما ثمنوا بعمل أطرها مركزيا ومحليا، وأطر الوكالات الحضرية، وبمؤسسة العمران على مهنيتهم ومجهوداتهم من أجل تطوير وتأهيل قطاع التعمير والإسكان.

وأشارت التدخلات إلى الأهمية التي تضطلع بها الوزارة للرفع من مستوى التنمية المجالية والعمل من أجل الحفاظ على الموروث الثقافي والعمراني والتدخل للقضاء على السكن غير اللائق والدور الآيلة للسقوط.

وأجمع السيدات والسادة المستشارين على ضعف الميزانية والاعتمادات المرصودة لهذا القطاع مقارنة مع التحديات والإنتظارات والبرامج المسطرة مما يحول دون ترجمتها على أرض الواقع.

وتوقف بعض السادة المتدخلين عند مشكل تأخر إخراج وثائق ومخططات التعمير، وكذا تصاميم التهيئة في عدد من المدن كطنجة، بني ملال، الراشيدية، مراكش، وورزازات، كما تم استحضار المدد الطويلة التي تستغرقها مراجعة هذه الوثائق التي تتطلب دراسة علمية وفق برنامج زمني محدد بذل التأخر، مما يؤثر على تطور القطاع، وفتح باب التلاعبات، مطالبين بتسريع هذه العملية وفق مقاربة تشاركية تشاورية استباقية تجمع القطاع والجماعات الترابية وكل الفعاليات العاملة في الميدان، مع مراعات الليونة والتبسيط في إعداد الوثائق، ومحاربة كل مظاهر الفساد أثناء إعدادها من طرف مكاتب الدراسات، والتي يفترض أن تنهج المهنية والاحترافية في عملها، وتم التأكيد على تحسين تصاميم التهيئة تماشيا مع التقطيعات الترابية الجديدة والتحولات الاجتماعية والبشرية التي تعرفها بلادنا، كما تمت المطالبة بضرورة الحد من تعدد المتدخلين في المجال واعتماد إطار قانوني واحد وشامل لكل القوانين المؤطرة للقطاع.

وتطرق السيدات والسادة المستشارين فيما يخص محاربة السكن غير اللائق والعشوائي، إلى البرنامج الوطني المتعلق بالمدن بدون صفيح، مستفسرين حول مدى تحقق الأهداف المسطرة، وكذا حول نجاعة المقاربة المعتمدة للتدخل في هذا المجال، رغم المجهودات المبذولة، وتم التأكيد على أن هذه الظاهرة لازالت تتناسل وتستفحل، الأمر الذي يستدعي تشخيص دقيق وعميق، للوقوف على الأسباب الحقيقية لهذه المعضلة، حيث أن الهجرة من

القرى إلى المدن تعد أحد أهم الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تنامي دور الصفيح، والبناء العشوائي في ضواحي المدن.

وتم اقتراح استئصال أسبابها في إطار تشاركي لإيقاف نزيف الهجرة القروية باعتماد استراتيجية ناجعة لدعم التنمية القروية، والحد من الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي والجبلي.

وارتباطا بنفس الموضوع، تمت المطالبة بمحاربة كل أشكال الفساد والتلاعبات التي تحول دون بلوغ أهداف البرنامج، وتم التساؤل حول نجاعة السياسة الحكومية على أرض الواقع وحول المدن التي أعلنت سنة 2019 مدن بدون صفيح، والمبرمجة سنة 2020، مقترحين تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والمجالية، وتنويع العرض السكني، وتوفير سكن لائق لكل شرائح المجتمع.

وبخصوص الدور الآيلة للسقوط، طالب السيدات والسادة المستشارين بتدخل الوزارة بشكل استباقي لتفادي وقوع كوارث أخرى، وفقدان أرواح جديدة، والتفكير في إيجاد بدائل وصيغ أكثر نجاعة للرفع من وثيرة هذا البرنامج.

واستأثرت الوكالات الحضرية بنقاش مستفيض، حيث نوه السادة المتدخلون بالدور الذي تضطلع به لبلورة مهامها، مقترحين نهج سبل الليونة في التعامل مع الملفات وخاصة المشاريع الاستثمارية، وطالب أحد السادة

المستشارين بمدها بكل الوسائل المادية والبشرية الكفيلة بالقيام بعملها على أحسن وجه، وتوضيح اختصاصاتها تفاديا لأي تداخل بينها وبين بعض المؤسسات الأخرى، مع تأكيدهم على ضرورة إصدار النظام الأساسي الخاص بموظفي الوكالات الحضرية لتحسين وضعيتهم المادية والاجتماعية، وإيلاء العنصر البشري كل الاهتمام، مع نهج سبل الاستحقاق والكفاءة في تقلد المسؤولية بذل بعض التجاوزات التي تمس بمبدأ تكافؤ الفرص.

وبالنظر إلى أهمية الموروث الوطني الذي تزخر به المملكة، والمتمثل في القصور والقصبات والأحياء العتيقة، طالبت التدخلات بترميمها وتأهيلها طبقا للمعايير التي تحترم شروط السلامة والحفاظ على هذا الموروث الحضاري والمعماري المتميز من الاندثار، مع العمل على الحفاظ على نمط الحياة داخل القصبات والقصور، واحترام الشكل الهندسي في تشييد البنايات المجاورة لها، مع الاعتماد على المواد المحلية واحترام الخصوصيات الثقافية والمعمارية البيئية في هذه المناطق، لما تمثله من ثروة سياحية وموروث إنساني.

وبخصوص التعاونيات والوداديات السكنية تم التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه في مجال توفير السكن اللائق ومحاربة السكن العشوائي، مطالبين بتحفيزها من خلال تمكينها من نفس الإعفاءات والتسهيلات الممنوحة للخواص ومحاربة كل أشكال المضاربة التي قد تطرحها أو تحولها إلى منافسة المنعشين العقاريين، وإقرار تولي شؤونها وتسيرها أشخاص لهم إلمام ودراية بالمجال العقاري، مع تقييدها بالمقتضيات القانونية في هذا الإطار.

ورغم أهمية القانون رقم 66.12 المتعلق بزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء إلا أن بعض المتدخلين أثاروا مجموعة من الصعوبات التي تحول دون تطبيق مقتضياته وعلى رأسها عدم إقرار المراسيم التطبيقية المرتبطة به، وعدم وضوحها مما يفتح باب التأويل.

وفيما يتعلق شركة العمران، تم إبراز دورها في مجال توفير السكن اللائق، ومحاربة السكن العشوائي، كما تم الوقوف عند بعض الإكراهات التي تعرفها بعض المشاريع وتأخر إنجازها لمدة طويلة (كمشروع جنانات بمدينة القنيطرة)، أو في تسليم البقع أو الشقق لأصحابها، وانتشار ظاهرة بيع "البونات" «Les bons»الخاصة بالبقع الأرضية في بعض المدن، مطالبين إياها ببذل مجهود أكبر بالنظر لكثرة الانتظارات، مع انفتاحها على جميع الجهات والمدن المغربية، وتم الاستفسار عن مساهمة العمران في البرامج السكنية الجهوية والقروية.

وأشار السيدات والسادة المستشارين في إطار السكن الاجتماعي إلى الإكراهات التي تعرفها بعض المشاريع السكنية من حيث ضعف البنية التحتية والمرافق الإدارية، مما أدى إلى تراجع الإقبال على هذا المنتوج، وطالبت بمحاربة المضاربة التي يعرفها القطاع مع توفير وتنويع العرض السكني بأثمنة مناسبة تراعي الجودة في البناء وشروط السلامة والآجال المحددة لتسليم الشقق، مع التفكير في التوسع العمراني عموديا بذل الزحف على الأراضي الفلاحية وما يشكله من خطورة على الأمن الغذائي مستقبلا، وكذا تحفيز البناء

الذاتي لتسهيل ولوج الطبقة المتوسطة للعقار، واستفسر أحد المتدخلين عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء عدم نجاح برنامج السكن الموجه لهذه الطبقة والحلول المقترحة لتوفير سكن يليق بها.

هذا، وتم التأكيد على ضرورة الإسراع في إيجاد حلول عملية قصد توفير السكن بالعالم القروي والبوادي يراعي ويتناسب مع طبيعية كل منطقة، وتسهيل مسطرة الحصول على رخص البناء بتنسيق مع الجماعات الترابية، وتيسير شروط إنجاز مشاريع سكنية بالعالم القروي، مع العمل إلى جانب كل الفاعلين من أجل ضمان سبل العيش الكريم، والحد من الهجرة وانتشار الأحياء الهامشية بضواحي المدن، وتراكم أحزمة الفقر، ما ينعكس على الخدمات المقدمة من طرف الجماعات الترابية، مقترحين الإسراع لإعادة هيكلة الأحياء العشوائية بالمدن.

كما تمت المطالبة بتعزيز الحكامة داخل القطاع، من أجل تأطير المؤسسات والفاعلين والمتدخلين فيه بقواعد تنظيمية توفر أسس النجاح للبرامج والمنتوجات والعروض المقترحة، وتضبط المنافسة مع القطاع الخاص، وتنفتح على جل أقاليم المملكة.

وفي نفس السياق، تم اقتراح التفكير في آليات زجر لكل متدخل أخل بالتزاماته تجاه المشاريع والبرامج المسطرة والمتفق عليها، والتي تعرف تعدد المتدخلين، وتتوقف بسبب تراجع أحد الفاعلين عن التزاماته أو أخل بها.

ومن جهة طالب السيدات والسادة المستشارين بفتح حوار قطاعي مع النقابات من أجل البحث عن حلول لمشاكل العاملين بالقطاع، إن على مستوى الترقي أو تقلد المسؤولية في إطار الاستحقاق والشفافية والمسؤولية، مع العمل على إخراج مؤسسة الأعمال الاجتماعية إلى حيز الوجود.

كما تم الاستفسار حول تدخل الوزارة لمواجهة تداعيات كارثة الزلزال الذي ضرب مدينة ميدلت وخلف عدة خسائر، والخدمات التي قدمتها الحكومة للحد من معاناة سكان هذا الإقليم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

عبرت السيدة الوزيرة في مستهل جوابها عن إشادتها بالمداخلات القيمة للسيدات والسادة المستشارين، الدالة في محتواها على الحرص الجماعي على النهوض بقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، كدعامة ورافعة للتنمية المجالية.

وأبرزت أن الوزارة تشتغل بشكل أفقي بتنسيق مع جميع الشركاء من قطاعات حكومية وجماعات ترابية ومؤسسات عمومية ومجتمع مدني، وقطاع خاص للرقي بالقطاع وتطويره في إطار التلقائية السياسات العمومية.

وبخصوص العالم القروي، أكدت على ضرورة الاهتمام بهذا الجزء، للمساهمة في تنميته، وبلورة مجموعة من المشاريع الترابية، بإشراك الفاعلين

المحليين، وبذل مجهودات للنهوض بالوسط القروي ووضع أسس الاستقرار لساكنته.

وأوضحت فيما يتعلق بإعداد التراب الوطني أن المؤشرات المجالية تبين بجلاء العمل الهام الذي تقوم به الوزارة، لمواكبة التغييرات التي يعرفها المغرب، مؤكدة انكبابها على البحث وإيجاد الحلول لكل الاختلالات والإكراهات المطروحة على الحكومة والمجتمع، وفق مقارنة تشاركية من خلال تنظيم حوار وطني وجهوي لصياغة توجهات السياسة العامة لإعداد التراب الوطني، تنفيذا للتوجهات الملكية السامية التي دعا فيها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الى صياغة نموذج تنموي جديد، وأضافت أن الوزارة تعمل على دعم التماسك بين المجالات وتقليص الفوارق المجالية، وغرس قيم التضامن والتكافل بين الجهات.

وبخصوص تصاميم الهيئة، أفادت أن الأولوية تتمثل في تغطية مجموع التراب الوطني بوثائق التعمير، في إطار تشاوري مع مختلف المكونات، وفق المساطر المنصوص عليها قانونيا، مضيفة أن الوزارة واعية بإشكالية تأخر إصدارها والمصادقة، وستعمل على تسريع وثيرة المصادقة عليها ومعالجة هذا الاختلال.

وأفادت أن الوزارة راجعت المقتضيات القانونية لإعداد التراب ووثائق التعمير يهدف إصدار تصاميم أكثر مرونة، وببساطة تتأقلم مع تحديات التمدن ومع خصوصية المناطق والجهات، وتواكب التطور العمراني، من خلال

تقليص مراحل ومدة إصدارها، وتبني مرجعية تقنية متجددة لتجاوز العراقيل وسن معايير الجودة.

كما أشارت إلى الاخذ بعين الاعتبار الأخطار والكوارث والتغيرات المناخية من فيضانات وزلازل في إصدار هذه الوثائق لحماية المواطنين ولتكون أكثر تطورا ومسايرة للتغيرات التي يعرفها المغرب.

وفي سياق العناية بالموروث المعماري ورد الاعتبار للقصور والقصبات، توقفت عند البرنامج المسطر لإنجاز أشغال ترميم مجموعة من القصور، وإعداد تصاميم التهيئة ورد الاعتبار للمدن العتيقة، إضافة إلى مواصلة المساهمة في تمويل وتتبع المشاريع المدرة للدخل، والمحافظة على الخصوصيات الثقافية والمعمارية، وفي هذا الإطار سينظم يوم وطني للمهندس المعماري بجهة طنجة، تطوان والحسيمة شعاره الموروث المعماري، لمناقشة هذا الموضوع والخروج بتوصيات.

وسجلت الاهتمام الكبير الذي توليه الوزارة للعالم القروي والتنمية القروية وتجعلها أولوية في السياسات العمومية الخاصة بالتعمير والإسكان، مؤكدة على ضرورة إيلاء أهمية لتأطير التعمير في العالم القروي أثناء إعداد المخططات الحضرية وتسريع وثيرة تغطيها بوثائق التعمير، وكذا مواصلة الجهود لتعميم تغطية الجماعات الترابية ذات الصبغة القروية بوثائق التعمير، وتعزيز وتقوية دور المراكز الصاعدة من هيكلة وتخطيط المجال

القروي، من أجل تقليص العجز السكني وبلورة برنامج سكن خاص بالعالم القروي يراعي خصوصيات هذا الوسط للحد من الهجرة نحو المدن.

وتعزيزا للإطار القانوني، أوضحت أن الوزارة بصدد مشاريع القوانين المتعلقة بالبناء والتعمير في العالم القروي برسم سنة 2020، كما تعتزم فتح أوراش قانونية تهم البناء والتعمير في العالم القروي، كمشروع قانون يتعلق بالتهيئة التدريجية، مشروع قانون يتعلق بوثائق تعمير تراعي خصوصية وتنوع الوسط القروي، تشجيعا وتأطيرا له.

وارتباطا بنفس السياق، أفادت أن الوزارة عملت على إصدار النصوص التطبيقية المنصوص عليها في القانون رقم66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال البناء والتعمير، وخاصة المحددة لمنح رخص الإصلاح والتسوية، وتبسيط مسطرة منح الرخص بالعالم القروي.

وأكدت على تفعيل برنامج المساعدة المعمارية بالعالم القروي الذي يعد أحد آليات التدخل وتأطير عمليات البناء وضمان الجودة والسلامة، مضيفة خضوع هذا البرنامج للتقييم سنة 2012 على ضوئه أعدت الوزارة وبشكل تشاوري مع الفرقاء صيغة جديدة للمساعدة المعمارية تلبي رغبات الجماعات القروية، مشيرة إلى الشروع في إحصاء العائلات المعوزة التي ستستفيد من التصاميم المجالية والتأطير التقني.

وبالنسبة للوكالات الحضرية، أكدت أن الإنجازات والمشاريع المحققة تستحق كل التنويه، مشيرة إلى عزم الوزارة على مواكبة تنزيل ورش الجهوية من خلال إعادة تموقع الوكالات الحضرية على الصعيد الجهوي ليناط بها تثمين الرصيد والاستشراف المجالي الاستدامة المجالية، وكذا اعتماد مقاربة مجالية مندمجة.

وفيما يتعلق بالتعاونيات والوداديات السكنية أوضحت أنها تساهم في تقديم العرض السكني للطبقة المتوسطة، وهذا ما يتطلب تنظيم هذا القطاع، وفي هذا الصدد تعمل الوزارة على إعداد مشروع قانون ينظم عملها وفق مقاربة تشاورية، وتوفقت عند بعض الاختلالات التي تعرفها مما يتطلب تأطير المشرفين والعاملين في هذه التعاونيات ومصاحبتهم لإخراج المشاريع السكنية والتغلب على الإكراهات.

وركزت في إطار قطاع الإسكان وسياسة المدينة، على ضرورة احترام الاتفاقيات، وتجاوز التأخر الذي يعرفه إنجاز بعض المشاريع، مشيرة إلى أنه بالرغم من قرب انتهاء البرامج السكنية المدعمة من طرف الدولة في أفق سنة 2020، فإن الطلب على السكن الاجتماعي لازال قائما، مؤكدة أن الوزارة ستعمل على وضع آليات تدعم العرض والطلب، وفق رؤية جديدة لسياسة المدينة بمساعدة تقنية من لدن البنك الدولي وبتنسيق مع كل الفاعلين في القطاع. للحد من الفوارق المجالية، وفي هذا الصدد ستنظم لقاءات وورشات للتفكير حول السكن القروي، المدن الجديدة، والسكن الموجه للطبقة

المتوسطة للخروج بتوصيات ومخرجات تكون أساس البرامج المسطرة مستقبلا والقابلة للتنفيذ.

وأكدت بخصوص برنامج مدن بدون صفيح، أنه رغم النتائج الإيجابية المحققة حيث أن 85 مدينة بدون صفيح 280 ألف أسرة استفادت من ظروف عيش جديدة فإن هذا البرنامج لم يحقق الأهداف المسطرة، وتعترضه صعوبات من بينها تعدد الاستفادات وتكرارها، ومحدودية آليات المراقبة، مضيفة أن الوزارة بصدد العمل على إطلاق تطبيق تحت اسم "تحصين "لضبط لائحة المستفيدين من هذا البرنامج وسيتم تعميمه وطنيا.

هذا وأفادت فيما يخص الجانب الاجتماعي، حرص الوزارة على الانصات إلى ممثلي المركزيات النقابية في إطار الحوار الاجتماعي، وربط جسر التعاون للتغلب على كل الاختلالات والرقي بمستوى الموظفين والعمل على حل المشاكل والاختلالات، والتجاوب بكل إيجابية مع مطالبهم المشروعة، والعمل على إخراج مؤسسة الأعمال الاجتماعية وهو مطلب دستوري واجتماعي إسوة بالمؤسسات الأخرى.

وفيما يتعلق بالحكامة الجيدة، أكدت أن الوزارة تعمل على استرجاع ثقة المواطن والفاعل الاقتصادي من خلال عزمها على محاربة كل مظاهر الفساد والاختلالات، وزجر كل المخالفات التي تعيق تطور هذا القطاع الحيوي، مما يفرض على موظفي القطاع التحلي بالشفافية والنزاهة والمثالية.

وفي إطار جواب السيد رئيس الإدارة الجماعية لمؤسسة العمران، أكد أنها شركة مملوكة للدولة تعمل مع الوزارة، وأبرز الدور الهام الذي تلعبه لتمكين المواطنين من السكن اللائق وتحسين ظروف عيشهم وتوفير البنية التحتية اللازمة لإقامة مشاريع سكنية ومدن جديدة، وأضاف أن المجموعة تعد آلية للدولة لتنفيذ السياسة العامة للحكومة في مجالي التعمير والإسكان.

وأفاد أن مهامه تتمحور حول محاربة السكن غير اللائق ودور الصفيح والمنازل الآيلة للسقوط والتدخل في السكن غير المهيكل والعشوائي، والمساهمة في السكن المعد لذوي الدخل المحدود، بالإضافة إلى العمل على التأهيل الحضري لمجموعة من الأقطاب الحضرية والعمل على تغطية المجال.

وأوضح أن شركة العمران لا تهدف لتحقيق الأرباح، حيث تعمل من أجل الحفاظ على توازنها المالي وديمومة مشاريعها وتغطية تكاليف الشركة، كما أشار إلى أن مجهودات المجموعة تنصب على تحسين حكامتها والعمل بكل شفافية مؤكدا إيقاف العمل "بالبونات"« Les bons » في إطار بيع البقع الأرضية والتزم بالبحث في موضوع تداولها بمدينة القنيطرة، مؤكدا أن مجموعة العمران ومجلس إدارتها لا تقبل بهذه الممارسات التي تسيء إلى الشركة والعاملين بها، كما أنها تقف ضد كل التلاعبات والتعاملات المشبوهة، مضيفا أن المؤسسة تتدخل لتصحيح الوضعيات الشائبة السابقة وتصفية العقار وبعض المشاريع التي تعرف تأخرا في إنجازها.

هذا وأضاف أن المجموعة لديها أكثر من 1500 مشروع على الصعيد الوطني في طور الإنجاز مما يطرح بعض المشاكل والعراقيل في إنجاز البعض منها والتي تعمل المؤسسة على تجاوزها وحلها بكل جدية.

وبخصوص مشروع "جنانات" أكد أنه مشروع كبير ويضم أربعة أشطر تم إنجاز وتسليم شطرين ويبقى شطران في طور الإنجاز يطرح أحدهما بعض الإكراهات التي تعمل مجموعة العمران على حلها وتجاوزها، وأكد السيد الرئيس المدير العام على استعداده لدراسة كل الحالات والتعاون مع المؤسسات التشريعية لمناقشة ودراسة كل المواضيع المرتبطة بمؤسسة العمران.

هذا، وأكدت السيدة الوزيرة أن باب الحوار والتواصل بين الوزارة بكل قطاعاتها ومكوناتها مفتوح على البرلمان، لتنظيم لقاءات وزيارات ميدانية وأيام دراسية ومناقشة جميع المواضيع التي تهم الوزارة للاضطلاع بالعمل الذي تقوم به، مضيفة أن مشاريع قوانين جاهزة سيتم إحالتها عرضها على البرلمان بمجلسيه للدراسة والمناقشة والتصويت.

وفي الختام أكدت السيدة الوزيرة على أنها ستعمل على إرسال أجوبة كتابية لتنوير السيدات والسادة المستشارين.

العرض التقديمي للسيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

المملكة المغربية

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

عرض السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

تقديم مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2020

29 نونبر 2019

1

محـاور العـرض

تقديم عام

1. المرجعيات
2. التزامات الوزارة ضمن البرنامج الحكومي 2017-2021

I. إعداد التراب الوطني والتعمير

II. الإسكان وسياسة المدينة

III. تعزيز الإطار القانوني والارتقاء بالإطار المؤسساتي والتعاون وتطوير الحكامة

2

1 المرجعيات

3

1- المـــرجـعيـــــات

- التوجيهات الملكية السامية
- الدستور
- البرنامج الحكومي 2017- 2021
- الاتفاقيات والمواثيق الدولية

4

2. التزامات الوزارة ضمن البرنامج الحكومي 2017-2021

1. تبني نموذج متجدد لسياسة إعداد التراب
2. اعتماد مقاربة متجددة للسياسات الحضرية الوطنية
3. إرساء استراتيجية وطنية شمولية ومندمجة في مجال السكن
4. مواصلة تنزيل سياسة المدينة من أجل ضمان نمو متوازن ومندمج ومستدام للفضاءات الحضرية
5. دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن
6. تعزيز الإطار القانوني والارتقاء بالإطار المؤسساتي والتعاون وتطوير الحكامة

5

I إعداد التراب الوطني والتعمير

6

إعداد التراب الوطني والتعمير : المؤشرات الدالة

رهان النمو الديمغرافي والتمدن السريع

- تضاعف عدد سكان المغرب ثلاث مرات بين سنة 1960 و2014
- نسبة التمدين تضاعفت مرتين، من 29 % سنة 1960 إلى ما يفوق 60 % سنة 2014
- توقعات نسبة التمدن : 70% سنة 2030
- 34 مدينة كبرى (5 منها مليونية)
- ستة مدن كبرى تضم 41,3 من الساكنة الحضرية
- 55 % من الساكنة بالساحل
- الثقل الاقتصادي للمجالات الحضرية : الاستثمار 70% الإنتاج الداخلي الخام : 75%

رهان المنظومة والهيكلة المجالية

- هيمنة الفضاء الميتروبولي الرباط-الدار البيضاء: 48 % من الناتج الداخلي الخام و86,4 % من المقاولات.
- حوالي 60 مدينة تتراوح ساكنتها ما بين 50.000 و400.000
- 5.7 مليون نسمة
- 295 مدينة لا يتجاوز عدد سكانها 50000 نسمة.
- 344 مركزا صاعدا تم رصدها بالاعتماد على المعايير والمؤشرات والتحاليل الإحصائية تشكل ما مجموعة 6,2 مليون

7

إعداد التراب الوطني والتعمير : توجهات السياسة العامة لإعداد التراب

الاستشراف والتدبير المستدام للمجالات الترابية

- وثيقة استشرافية تندرج في اطار البرنامج الحكومي 2017-2021
- إطار مرجعي لانسجام وإلتقائية السياسات القطاعية؛
- تُسهم في تنزيل الجهوية المتقدمة وفقا لما جاء في القانون التنظيمي للجهات 111-14 خاصة المادة 88 ورسخه المرسوم رقم 2.17.583 المتعلق بتحديد مسطرة إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب، اللذان ينصان على تمفصل توجهات السياسة العامة لإعداد التراب الوطني مع التصاميم الجهوية؛
- بلورة نموذج متجدد للتنمية المجالية و تحقيق الإنصاف الترابي؛
- تساهم في النموذج التنموي الجديد.

حصيلة 2019

مسار الإعداد

المرحلة الأولية

- لقاءات ومشاورات مع كل من رئيس الحكومة ووزارة الداخلية وجمعية جهات المغرب
- تقديم عرض خلال اجتماع للمجلس الحكومي بتاريخ 24 يناير 2019 حول الموضوع؛
- لقاء مع رؤساء الجهات والولاة تحت إشراف كل من السيدين وزيري إعداد التراب والداخلية للتشاور
- تنظيم ندوة وطنية بالرباط بتاريخ 22 أبريل 2019 للإعلان عن الانطلاق الرسمي لهذا الورش؛
- تنظيم ورشات عمل مع المصالح المركزية للقطاعات الاستراتيجية.

مرحلة الإنجاز والتشاور

- إطلاق دراسة ابتداء من شهر يناير 2019

-بلورة التشخيص الترابي الاستراتيجي، الذي سيمكن من تحليل البعد المجالي للسياسات القطاعية ودرجة إلتقائيتها وتماسكها على المستوى المجالي وكذا تحديد المسارات التنموية الكبرى للجهات.

8

إعداد التراب الوطني والتعمير : توجهات السياسة العامة لإعداد التراب

الاستشراف والتدبير المستدام للمجالات الترابية

مسار الإعداد

توقعات 2020

مرحلة الإنجاز والتشاور

مرحلة المصادقة

- انجاز توجهات السياسة العامة لإعداد التراب وفق مقاربة البناء المشترك والتشاور مع مختلف الفاعلين، عبر مرحلتين :
  1. بلورة رؤية استشرافية في أفق 2050 التي ستحدد مسارات جديدة للتنمية المندمجة والمستدامة للمجال الوطني.
  2. صياغة توجهات السياسة العامة لإعداد التراب من أجل تنمية مجالية مستدامة.
- تنظيم حوار وطني يتضمن سلسلة من الندوات المجالية، وطنية وجهوية، طوال مسلسل الإنجاز.

نهاية 2020 - بداية 2021

1. الاستشارة على مستوى المجلس الأعلى لإعداد التراب
2. اعتماد التوجهات على مستوى المجلس الحكومي والوزاري

9

إعداد التراب الوطني والتعمير : توجهات السياسة العامة لإعداد التراب

الاستشراف وتأطير المجالات الترابية

حصيلة 2019

إنهاء التصميم الوطني للمنظومة الحضرية

- التزام حكومي ضمن برنامج 2017- 2021
- من بين مخرجات الحوار الوطني حول سياسة المدينة

تتمحور المخرجات حول

- هيكلة المجال الحضري حول ثماني منظومات حضرية متروبولية بهدف إعادة التوازن وتخفيف الضغط عن المجالات الأكثر هشاشة؛
- دعم بروز أنظمة محلية للإنتاج في المجالات التي يغلب عليها الطابع القروي عبر تعزيز محتواها الوظيفي وتقوية بنياتها التحتية
- هيكلة المنظومة الحضرية حول مجموعة من المحاور البيجهوية : محور فاس وجدة ، محور مراكش وأكادير والعيون، و المحور الداخلي الذي يربط بين مراكش وبني ملال و فاس-مكناس

توقعات 2020

- تقاسم مخرجات الدراسة في إطار ندوة برئاسة السيد رئيس الحكومة
- انطلاق تفعيل مخرجات التصميم الوطني للمنظومة الحضرية
- أدراج مخرجات التصميم في توجهات السياسة العامة لإعداد التراب و مجمل الوثائق المرجعية للتعمير وكذا في إطار سياسة المدينة

10

إعداد التراب الوطني والتعمير : وضع آليات اليقظة الترابية دعم المرصد الوطني للديناميات المجالية

حصيلة 2019

دعم المرصد الوطني للديناميات المجالية

- تطوير بوابة جغرافية تفاعلية لتثمين ونشر المعطيات والمؤشرات الترابية
- وضع أربع مراصد جهوية للديناميات المجالية
- مأسسة المرصد الوطني
- بلورة آلية للحكامة المسؤولة للتبادل الفعال للمعلومات المجالية
- عصرنة الوسائل والأدوات التقنية ودعم قدرات أطر المراصد

توقعات 2020

- تنظيم ندوة وطنية حول رصد وتتبع الديناميات المجالية
- وضع نظام جغرافي-لاتخاذ القرار (Geodécisionnel) متكامل لرصد الديناميات المجالية

11

إعداد التراب الوطني والتعمير : التدبير المستدام للمجالات وتعزيز المنظومة الحضرية

التدبير المستدام للمجالات

الجبل

وضع تصور لبرامج التنمية المجالية المستدامة للأطلس الصغير، والأطلس الكبير والشروع في بلورة برنامج التنمية للريف.

الساحل

-وضع رؤية استشرافية للساحل المغربي
-بلورة أطلس خرائطي وبنك للمعلومات حول الساحل

الواحات

الشروع في بلورة برنامج لتفعيل الإستراتيجية الوطنية لتهيئة وتنمية الواحات

تعزيز المنظومة الحضرية

- وضع رؤية استشرافية وترجمتها إلى استراتيجية وطنية لتعزيز تنافسية المدن الصغرى باعتبارها أحد التحديات الأساسية لإعداد التراب الوطني. نظرا لأهميتها في المشهد الحضري الوطني
- بلورة استراتيجية وطنية للمدن الوسيطة بهدف جعلها محركات للديناميات المحلية، والنمو الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار لجميع أبعاد التنمية الحضرية المستدامة والمتكاملة.

حصيلة 2019

جاذبية المجالات والتضامن

وضع استراتيجية لتعزيز التضامن المجالي عبر

- دعم مختلف الوحدات الترابية بغية تقليص الفوارق المجالية،
- المساهمة في تفعيل صندوق التضامن المجالي والرفع من نجاعته.

توقعات 2020

- ✓ المساهمة في تنفيذ برامج التنمية المجالية المستدامة للأطلس الكبير والصغير والريف
- ✓ تعميم تجربة ومكتسبات برنامج واحات تافيلالت على صعيد المجالات الواحية
- ✓ المساهمة في تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتدبير المندمج للساحل.

انطلاق تفعيل مخرجات التصميم الوطني للمنظومة الحضرية من خلال إطلاق دراسة حول الاستراتيجية الوطنية للفضاءات الميتروبولية

وضع تصور استشرافي للجاذبية الترابية من أجل:

- مساعدة صناع القرار على اتخاذ الإجراءات الفعالة لدعم القدرة التنافسية للمجالات المختلفة.
- وضع شبكة من المؤشرات النوعية والكمية لقياس جاذبية الجهات بالتشارك مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، في إطار تفعيل برنامج التعاون الثاني الممتد على الفترة 2019 – 2022 بين المغرب والمنظمة.

إعداد التراب الوطني والتعمير : دعم التنمية القروية

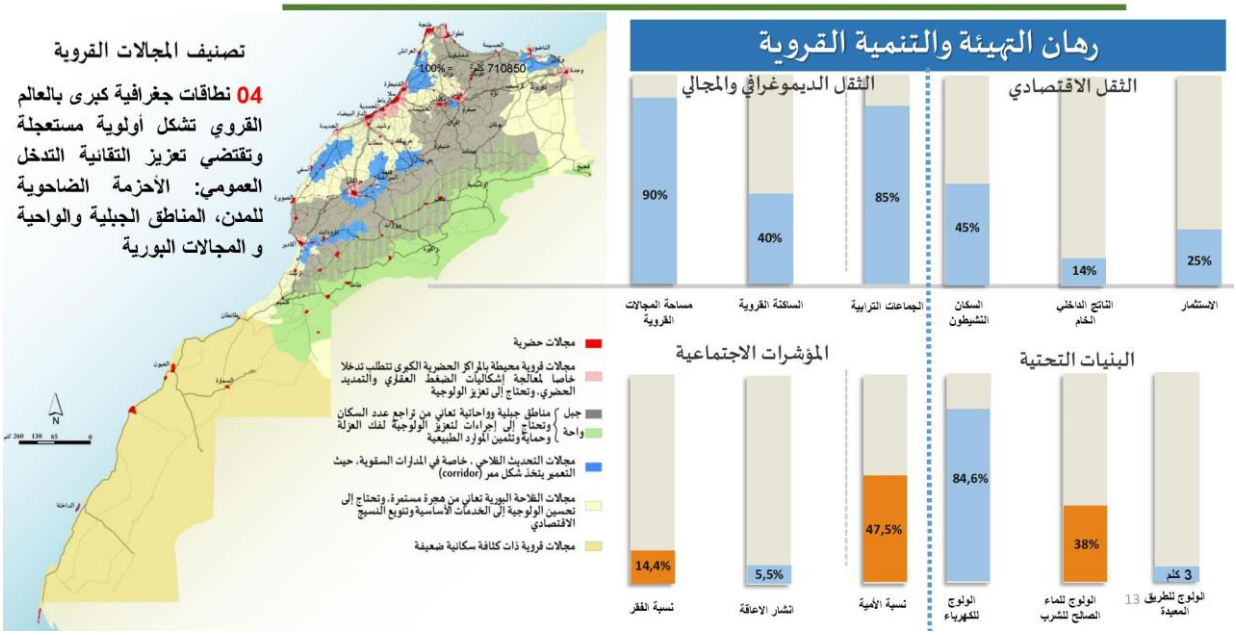

إعداد التراب الوطني والتعمير :مواكبة ودعم التخطيط الاستراتيجي المجالي:

حصيلة 2019

مواكبة ودعم التخطيط الاستراتيجي المجالي:

- يتعلق الأمر بإنجاز الإطار التوجيهي للسياسة العامة لإعداد التراب على المستوى الجهوي" COPPAT" طبقا لمقتضيات المرسوم عدد 2.17.583 الخاص بمسطرة إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب،
- **تلعب هذه الوثيقة دورا أساسيا لضمان الانسجام** بين مجموع مكونات التراب الوطني، والتناغم بين آليات التخطيط الاستراتيجي والبرمجة المجالية.

- إنجاز 12 **إطارا توجيهيا للسياسة العامة لإعداد التراب على المستوى الجهوي**، تم تقديمها **للجنة الاستشارية لإعداد التراب الجهوية** المكلفة بتتبع إنجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب في بعض جهات،
- تقديم الدعم المالي والتقني للمجالس الجهوية من أجل بلورة **التصاميم الجهوية**.

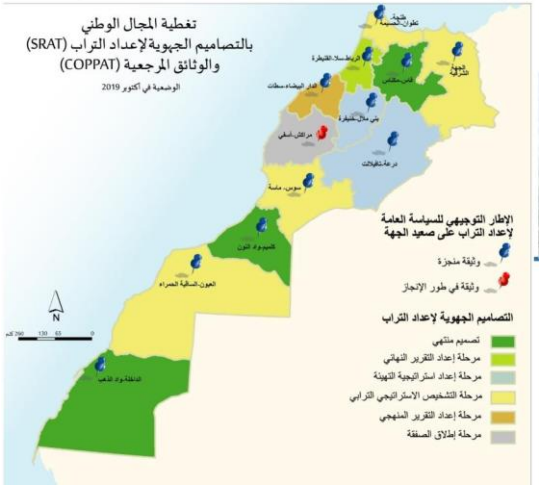

برنامج العمل 2020

- تحيين النسخة الأولى من الإطار التوجيهي على ضوء التوجهات الوطنية للسياسة العامة لإعداد التراب،
- عرض هذه الوثيقة على أنظار اللجنة البيوزارية للمصادقة.
- مواصلة دعم الوزارة لإتمام تغطية جهات المملكة بالتصاميم الجهوية لإعداد التراب.

14

إعداد التراب الوطني والتعمير : المراكز الصاعدة

حصيلة 2019

تمت بلورة خريطة وطنية للمراكز القروية لصاعدة بعد سلسة من الورشات الجهوية التشاورية

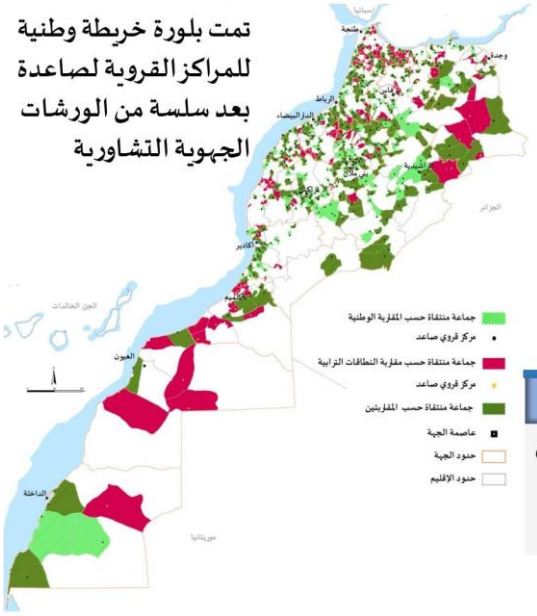

البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة

- تحديد 344 مركزا صاعدا اعتمادا على المعايير والمؤشرات والتحاليل الإحصائية، تقدر ساكنتها الإجمالية ب 6,2 مليون نسمة، أي 44 % من مجموع الساكنة القروية،
- انتشار واسع للمراكز الصاعدة المحددة، باعتماد مقاربة متعددة الأبعاد: وطني وحسب النطاقات الترابية الكبرى.

برنامج العمل 2020

- بلورة مجموعة من المشاريع الترابية في مرحلة أولى، بإشراك الفاعلين المحليين ومواكبة مكتب الخبرة المكلف بإعداد البرنامج،
- صياغة برنامج عمل متكامل كأرضية للشراكة والتعاقد لإنجاز المشاريع

15

إعداد التراب الوطني والتعمير : تأطير التعمير بالعالم القروي

حصيلة 2019

98٪ من المساحة الإجمالية للتراب الوطني و40٪ من مجموع الساكنة

85 ٪ من الجماعات الترابية
1282 جماعة ذات طابع قروي من أصل 1503

80% من الساكنة تعمل في نشاطات فلاحية

83% من الجماعات ذات الصبغة القروية مغطاة بوثائق التعمير
1065 جماعة مغطاة بوثائق التعمير

دراسة أزيد من 28.000 طلب رخصة البناء
70% حصلت على الرأي الموافق
75% ذات الرأي الموافق أقل من 5000 م مربع

إعداد التراب الوطني والتعمير : تأطير التعمير بالعالم القروي

برنامج العمل برسم سنة 2020

- مواصلة الجهود لتعميم تغطية الجماعات الترابية ذات الصبغة القروية بوثائق التعمير؛
- تحديد مدارات الدواوير القروية لتمكين ساكنتها من الحصول على تراخيص دون اشتراط مساحة الهكتار الواحد بداخلها ؛
- وضع مخططات هيكلية مبسطة لتوجيه التعمير للدواوير والتجمعات القروية التي تعرف ضغطا عمرانيا؛
- فتح أوراش قانونية تتعلق بوثائق التعمير وكذا بالتجزئات ذات التجهيز التدريجي ؛
- تعزيز وتقوية دور المراكز الصاعدة في هيكلة وتخطيط المجال القروي ؛
- اعتماد سياسة القرب في معالجة ملفات طلبات الرخص في العالم القروي وتعزيز الحوار مع الفرقاء المعنيين وخاصة الجماعات؛
- تفعيل دور اللجنة المحلية المنصوص عليها بالمادة 35 من المرسوم الصادر لتطبيق القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير من لدن المنظومة المحلية، الموكول إليها دراسة طلبات رخص البناء والدعوة لاجتماعاتها بصفة آلية كلما تعلق الأمر بملفات لا تتوفر فيها الشروط القانونية المطلوبة؛
- تعزيز المساعدة التقنية في العالم القروي وتقوية تدخل الأطر العليا في العالم القروي(المهندسين المعماريين والطبوغرافيين وختلف المهنيين...).
- القيام بحملات تحسيسية من أجل التعريف بمختلف الوسائل التي تمكن من المرونة في دراسة الملفات بالعالم القروي وكذلك بمختلف البرامج التي تنجزها الوزارة بالعالم القروي

17

إعداد التراب الوطني والتعمير : وثائق التعمير

حصيلة 2019

المصادقة على 600 وثيقة تعميرية

485 وثيقة تعميرية مصادق عليها بين 2016 و2019

متوسط **120** وثيقة سنويا

- **91** وثيقة سنة 2019 و165 سنة 2018 و121 سنة 2017 و108 سنة 2016؛
- المصادقة على مخطط توجيه التهيئة العمرانية للناضور الكبير؛
- **1065** جماعة ترابية من أصل 1503 جماعة ؛
- **%83** من الجماعات ذات الصبغة القروية ؛
- فتح أزيد من **مائة ألف هكتار** للتعمير.

18

إعداد التراب الوطني والتعمير : وثائق التعمير

برنامج العمل برسم سنة 2020

المصادقة على 600 وثيقة تعميرية

- المصادقة على 100 وثيقة:
- تغطية 1100 جماعة ترابية من أصل 1503 جماعة ؛
- إعطاء الانطلاقة لإعداد 100 وثيقة تعميرية جديدة؛
- المصادقة على 04 مخططات لتوجيه التهيئة العمرانية (مكناس الكبير، أكادير الكبير، وبني ملال، والقنيطرة الكبرى)؛
- تطوير وإعداد جيل جديد من وثائق التعمير مرتكز على مبادئ التعمير المستدام ويتوخى تطوير مستوطنات بشرية متكاملة.

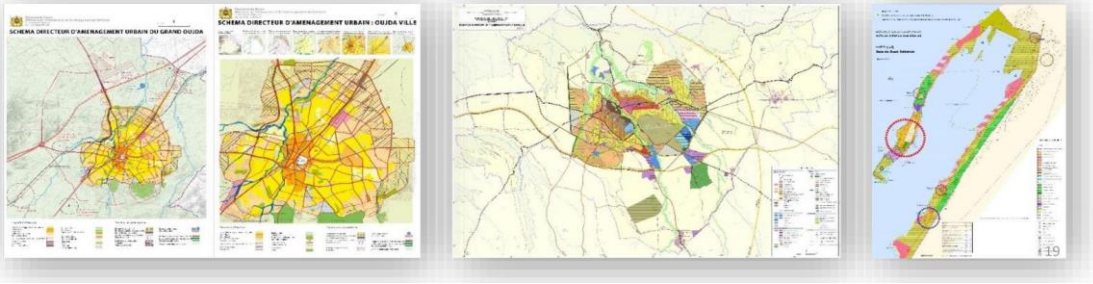

19

إعداد التراب الوطني والتعمير : إعداد مرجعيات تقنية جديدة ومراجعة منظومة التخطيط الترابي

حصيلة 2019

05 دلائل ومرجعيات جديدة للتخطيط الحضري تضمن جودة وثائق التعمير لا سيما في ما يخص المرونة والجودة وكذلك من أجل إرساء مبادئ التعمير المستدام :

- دليل مرجعي للكثافة والأشكال الحضرية قصد التخلي عن مبدأ التنطيق التعميري المعمول به وتفادي نمطية القطاعات الحضرية؛
- دليل مرجعي للممارسات الجيدة في ميدان التعمير المستدام بهدف إرساء وتحقيق عنصر الاستدامة في ميدان التهيئة والتخطيط؛
- مراجعة الشبكة المعيارية لبرمجة المرافق العمومية والمرافق الخاصة ذات النفع العام قصد ترشيد استعمال واستغلال العقارات المخصصة لذلك؛
- دليل مرجعي لتفعيل المناطق المفتوحة للتعمير بموجب وثائق التعمير الذي يبسط التجارب الناجحة في تمويل التعمير والاستفادة من زائد القيمة؛
- دليل مرجعي لنماذج التهيئة المعتمدة بالعالم القروي يسعى وضع إطار مجدد لأنماط تهيئة تراعي الخصوصيات المحلية.

مقاربات متجددة عل مستوى المجالات الترابية نخص بالذكر الأحياء البيئية لمرشان بطنجة وكليز بمراكش والمدن البيئية للداخلة وبنسليمان

20

إعداد التراب الوطني والتعمير : إعداد مرجعيات تقنية جديدة ومراجعة منظومة التخطيط التراب

برنامج العمل برسم سنة 2020

- وضع بوابة جغرافية رقمية وطنية لوثائق التعمير المصادق عليها من خلال تصميم وإنشاء منصة رقمية موحدة تفاعلية وخرائطية يتاح من خلالها لعموم المواطنين الاطلاع على مضمون مذكرة المعلومات التعميرية الإرشادية المجانية؛
- إنهاء ورش مراجعة منظومة التخطيط الترابي والإعلان عن خارطة الطريق؛
- إنهاء وتعميم خلاصة الدراسة المتعلقة بوضع قواعد تمويل التعميرفي إطار التعاون مع خبراء البنك الدولي؛
- تطوير مقاربة جديدة للتخطيط الترابي من خلال تحديد الإمكانات المتاحة لتكثيف المدن وإعادة توظيف الأوعية العقارية بإعلان وتعميم الاستراتيجية الوطنية للتجديد الحضري تهم 15 مدينة.

21

إعداد التراب الوطني والتعمير إعداد خرائط القابلية للتعمير

حصيلة 2019

إعداد 30 خريطة للقابلية للتعمير

تقوية قدرات المجالات على مواجهة آثار المخاطر الطبيعية والتغيرات المناخية

حماية الساكنة والممتلكات من مخاطر الكوارث الطبيعية وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات

تكلفة إجمالية تفوق 144 مليون درهم لإعداد30خريطة للقابلية للتعمير يساهم في تمويلها المجالس الجهوية المعنية (20%) وصندوق الحد من آثار المخاطر الطبيعية(50%) .

10خرائط القابلية للتعمير في طور الإنجاز لأقاليم جهتي طنجة -تطوان -الحسيمة وفاس – مكناس وجهة الشرق.

إعطاء الانطلاقة ل08 خرائط القابلية للتعمير للمجالات الحضرية بثلاث جهات (الرباط-سلا-القنيطرة ومراكش-آسفي وسوس-ماسة)

22

إعداد التراب الوطني والتعمير : إعداد خرائط القابلية للتعمير

برنامج العمل برسم سنة 2020

إعداد 30 خريطة للقابلية للتعمير

- إعطاء الانطلاقة ل14 خريطة القابلية للتعمير للمجالات الحضرية **بخمس جهات** (فاس –مكناس والشرق ومراكش-آسفي وبني ملال-خنيفرة وكلميم -واد نون).
- إعطاء الانطلاقة لخريطة الوقاية من مخاطر الفيضانات لإقليم الراشدية؛
- تنظيم دورات تكوينية في مجال التعمير وتدبير المخاطر الطبيعية وتأثيرات التغيرات المناخية لفائدة أطر الوكالات الحضرية.

23

إعداد التراب الوطني والتعمير : إعداد تصاميم التهيئة ورد الاعتبار للمدن العتيقة

حصيلة 2019

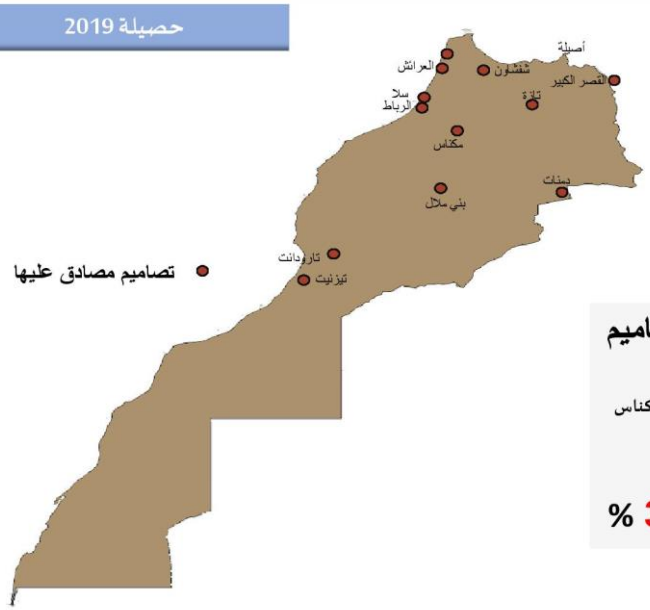

12 مدينة عتيقة مغطاة من أصل 32 بتصاميم التهيئة ورد الاعتبار مصادق عليها

(أصيلة وبني ملال ودمنات وتازة والعرائش والقصر الكبير وشفشاون ومكناس والرباط وتزنيت وسلا وتارودانت)

نسبة التغطية 37 %

24

إعداد التراب الوطني والتعمير : إعداد تصاميم التهيئة ورد الاعتبار للمدن العتيقة

برنامج العمل برسم سنة 2020

9 تصاميم تهيئة ورد الاعتبار في طور الإنجاز

(أزمور ووزان وأسفي والجديدة وفاس وصفرو والصويرة وطنجة)

25

إعداد التراب الوطني والتعمير : إعداد تصاميم التهيئة ورد الاعتبار للمدن العتيقة

برنامج العمل برسم سنة 2020

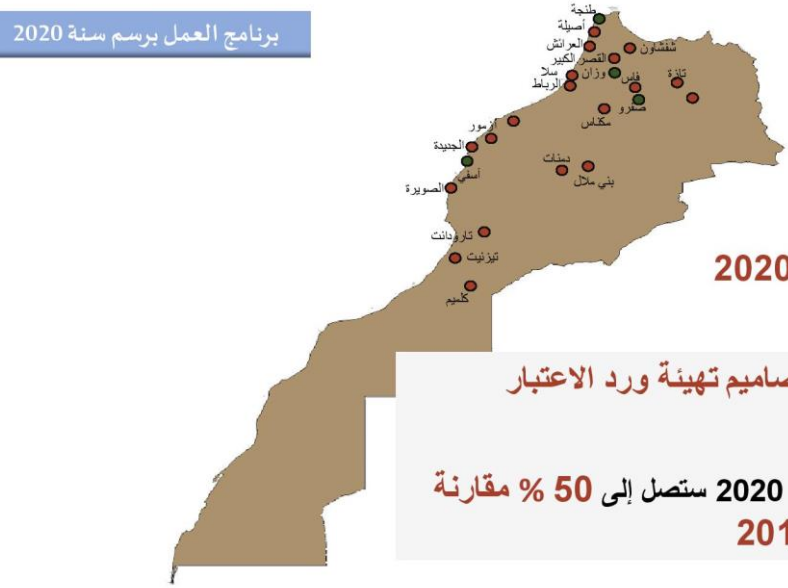

- تصاميم منجزة
- تصاميم في طور الإنجاز
- تصاميم ستتم المصادقة عليها خلال سنة 2020

استكمال المصادقة على 04 تصاميم تهيئة ورد الاعتبار

(أزمور والجديدة وفاس والصويرة)

نسبة التغطية نهاية 2020 ستصل إلى 50 % مقارنة مع 37% سنة 2019

26

إعداد التراب الوطني والتعمير : المواثيق المعمارية والمشهدية للمدن العتيقة

حصيلة 2019

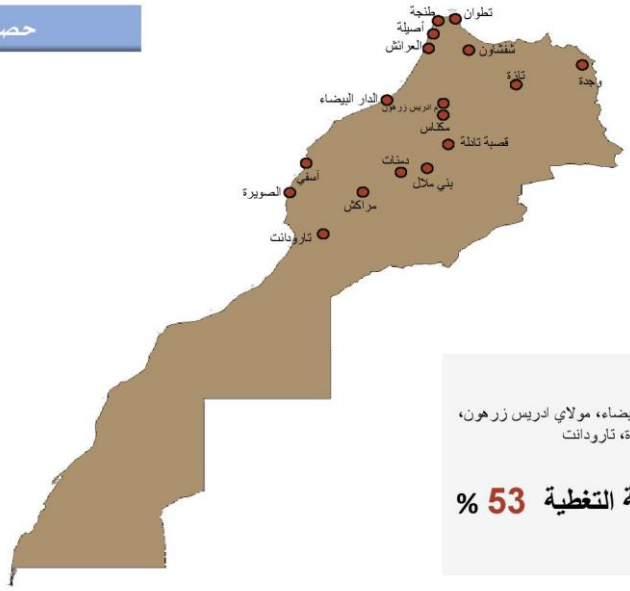

مواثيق منجزة

17 ميثاق منجز

تطوان، طنجة، أصيلة، العرائش، شفشاون، وجدة، تازة، الدار البيضاء، مولاي ادريس زرهون، مكناس، قصبة تادلة، دمنات، بني ملال، مراكش، أسفي، الصويرة، تارودانت

من أصل 32 مدينة : نسبة التغطية 53 %

27

إعداد التراب الوطني والتعمير : المواثيق المعمارية والمشهدية للمدن العتيقة

برنامج العمل برسم سنة 2020

مواثيق منجزة
مواثيق في طور الإنجاز
مواثيق في طور البرمجة

05 مواثيق من 08 سيتم الانتهاء من إعدادها خلال سنة 2020
عدد المواثيق التي سيتم الانتهاء من إنجازها سنة 2020 سيصل إلى 22 ميثاقا

نسبة التغطية ستصل إلى 70 %

28

II الإسكان وسياسة المدينة

29

الإسكان وسياسة المدينة : المؤشرات الأساسية

		2018 (يناير-يونيو)	2019 (يناير-يونيو)
مبيعات الإسمنت	مليون طن	6,56	6,72
ضمان السكن	مليار الدرهم	0,94	0,89
فوكاريم	عدد القروض	5.452	5.389
فوكالوج	عدد القروض	2.809	2.907
جاري القروض العقارية	مليار الدرهم	264,634	273,392
الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع العقار	مليار الدرهم	5,356 (خلال 2018)	-

30

الإسكان وسياسة المدينة : الأنشطة الاستراتيجية للقطاع العقاري

التدخل في السكن الصفيحي

مند انطلاق البرنامج سنة 2004 إلى حدود اليوم:

من أصل 478.980 أسرة محصاة أزيد من 288 ألف أسرة تحسنت ظروف عيشها أي بنسبة 60%

تم إعلان 59 مدينة بدون صفيح.

بالنسبة للبرنامج الحكومي 2017-2021:

من أصل 60.000 أسرة تمت معالجة 37.419 أسرة أي بنسبة 62%

التدخل في الدور الآيلة للسقوط

مند سنة 2002 إلى حدود اليوم:

تم التعاقد بشأن 42.000 بناية بكلفة إجمالية 6,7 مليار درهما

منها 2,2 مليار درهما كدعم مالي للوزارة

بالنسبة للبرنامج الحكومي 2017-2021:

من أصل 37.000 بناية، تم التعاقد بشأن 19.945 بناية.

حصيلة 2019 (شتنبر 2019)

- 6263 أسرة مستفيدة في 2019
- التوقيع على اتفاقيات تهم 3.324 أسرة بكلفة إجمالية تصل إلى 237 مليون درهم منها 51 مليون درهما كدعم مالي للوزارة

حصيلة 2019 (شتنبر 2019)

- مواصلة الأشغال بمشاريع لفائدة 3.687 أسرة بتكلفة 330 مليون درهم تساهم الوزارة فيها ب 115,3 مليون درهم
- التوقيع على 8 اتفاقيات جديدة، تهم 4007 بناية، بتكلفة 576 مليون درهم، وبمساهمة من الوزارة بلغت 235 مليون درهم

برنامج عمل 2020

التدخل في السكن غير اللائق

- متابعة إنجاز البرامج المتعاقد بشأنها والتي تهم التدخل في البنايات المهددة بالانهيار والسكن الصفيحي
- مواصلة افتحاص الاتفاقيات المرتبطة ببرامج محاربة السكن غير اللائق و المستفيدة من دعم الدولة
- التفعيل التدريجي لدور الوكالة الوطنية لتأهيل المباني الآيلة للسقوط والتجديد الحضري

31

الإسكان وسياسة المدينة : الأنشطة الاستراتيجية للقطاع العقاري

حصيلة 2019 (تتمة)

انتاج السكن

- اطلاق البرنامج الجديد "للسكن الاجتماعي بالعالم القروي": التوقيع على اتفاقيات تهم انجاز 1950 وحدة سكنية
- إنجاز 31.661 وحدة من منتوج 250 ألف درهم
- إنجاز 896 وحدة منتوج 140 ألف درهم

مجال العقار

- تحيين برمجة استعمال العقار (الشطر الثالث- 2009) الغير مستعمل، لفائدة مجموعة العمران بإشراك وزارتي الداخلية والاقتصاد والمالية
- تصفية العمليات الموروثة ل 565 عملية سكنية واستصدار ما مجموعة 216.276 رسما عقاريا إلى متم أكتوبر 2019 أي بنسبة 71 % من المجموع.

برنامج عمل 2020

الولوج إلى السكن

- مواصلة العمل على تنشيط القطاع العقاري عبر اقتراح تدابير جديدة بالتنسيق مع البنك الدولي والمتدخلين في القطاع
- مواصلة إبرام الاتفاقيات في إطار البرامج السكنية (250 ألف و 140 ألف درهم)
- إعداد المخطط الجهوي للسكن لجهة الدار البيضاء –السطات
- انجاز الدراسات المتعلقة ب:
  - التأمين في مجال السكن المعد للكراء
  - الجمعيات، الوداديات والتعاونيات السكنية
- إطلاق ورش إعداد استراتيجية جديدة برسم 2020 تستثمر مضامين خارطة الطريق المنبثقة عن الدورة الثانية للمجلس الوطني للإسكان وكذا مختلف الدراسات العلمية ذات الصلة

مجال العقار

- تنزيل اتفاقية جديدة تهم تعبئة الشطر الثالث من العقار العمومي وتتبع تنفيذها.
- مواصلة تسوية الوضعية العقارية للبرامج السكنية القديمة حسب المخطط السنوي (19.805 رسم عقاري مبرمج للاستخراج برسم سنة 2020).

32

الإسكان وسياسة المدينة : مساهمة مجموعة العمران في البرامج السكنية

حصيلة 2019

فتح الأوراش:		إنهاء الأوراش التالية:	
وحدات التأهيل الحضري لحساب الدولة	: 100.000	وحدات التأهيل الحضري لحساب الدولة	: 100.000
وحدات في إطار المنتوج الجديد	: 21.500	وحدات في إطار المنتوج الجديد	: 22.000
وحدات في إطار الشراكة مع القطاع الخاص	: 4.700	وحدات في إطار الشراكة مع القطاع الخاص	: 5.000

احداث الرسوم العقارية : **32.000**
هدم دور الصفيح : **4.000**
حجم الاستثمار : **5** مليار درهم

برنامج العمل لسنة 2020

فتح الأوراش:		إنهاء الأوراش التالية:	
وحدات التأهيل الحضري لحساب الدولة	: 102.000	وحدات التأهيل الحضري لحساب الدولة	: 100.000
وحدات في إطار المنتوج الجديد	: 22,000	وحدات في إطار المنتوج الجديد	: 23.000
وحدات في إطار الشراكة مع القطاع الخاص	: 4.500	وحدات في إطار الشراكة مع القطاع الخاص	: 5.000

احداث الرسوم العقارية : **34.000**
هدم دور الصفيح : **5,000**
حجم الاستثمار : **5,2** مليار درهم

33

الإسكان وسياسة المدينة : سياسة المدينة

حصيلة 2019

إلى غاية 2019: همت التدخلات في إطار سياسة المدينة، تحسين إطار عيش **1,42** مليون أسرة، ما يناهز 6 مليون نسمة

- **48** مدينة - **462** حي ناقص التجهيز- **350** جماعة ترابية ذات طابع قروي- **05** مدينة عتيقة

استثمار إجمالي 11,73 مليار درهم: مساهمة الوزارة **4,30** مليار درهم مما مكن من تعبئة موارد مالية قدرها **7,43** مليار درهم

34

الإسكان وسياسة المدينة : سياسة المدينة

حصيلة 2019

الالتزامات المالية الاجمالية الجديدة :

1-على مستوى المدن:

	العدد	الكلفة (م د)	مساهمة الوزارة(م د)
الاتفاقيات الموقعة	15	2622,94	1600,5
المشاريع التي حظيت بالموافقة	11	--	336

35

الإسكان وسياسة المدينة : سياسة المدينة

حصيلة 2019

الالتزامات المالية الاجمالية الجديدة :

2-على صعيد الجماعات الترابية ذات الطبيعة القروية:

أ-الاتفاقيات الاطار الموقعة مع ستة جهات

	عدد الاتفاقيات الموقعة	عدد الجماعات المعنية	الكلفة الإجمالية (م د)	المساهمة الوزارة ب (م د)
خلال 2019	01	149	572.56	327.2
ما قبل 2019	05	455	3350	2100

ب-الاتفاقيات الموقعة مباشرة مع الجماعات على مستوى باقي الجهات

	العدد	الكلفة (م د)	مساهمة الوزارة (م د)
الاتفاقيات الموقعة	57	774,03	384,86
المشاريع التي حظيت بالموافقة	07	416,38	143,95

36

الإسكان وسياسة المدينة : سياسة المدينة

برنامج عمل 2020

- مواكبة ودعم الفاعلين من أجل تنزيل أفضل و أنجع للمشاريع وإصدار الدلائل و التكوين بشأنها
- إنهاء دراسة تخص إعداد دليل لإدماج مقاربة النوع في مشاريع سياسة المدينة، بتعاون مع منظمة الأمم المتحدة
- انطلاق دراسة تتعلق بإعداد دليل حول المساحات الخضراء الحضرية المستدامة، بتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي
- مواصلة التعاقد على برامج تمت الموافقة عليها أو في طور الدراسة؛
- فتح نقاش تقيمي حول سياسة المدينة من أجل اسهام أمثل في النموذج التنموي الجديد
- دعم مبادرات المجتمع المدني ذات الصلة بسياسة المدينة

37

الإسكان وسياسة المدينة : برنامج التثمين المستدام للقصور والقصبات بالمغرب

حصيلة 2019

- إنهاء أشغال الترميم ورد الاعتبار داخل قصرين (قصر إسغدان بميدلت وقصر المعيز بفكيك) بمبلغ 8,34 مليون درهم؛
- تحسين ظروف عيش 20 ألف نسمة من خلال الشروع في إنجاز الشطر الثاني من أشغال الترميم و رد الاعتبار ل 14 قصرا نموذجيا متبقيا باستثمار إجمالي قدره 108 مليون درهم؛
- تتبع تنفيذ المشاريع المدرة للدخل وكذا تلك المتعلقة بتقوية القدرات (الشطر الأول 5 مليون درهم) لفائدة 524 شخص موزعة بين 335 مستفيدة و189 مستفيد. فيما تتم حاليا دراسة طلبات التمويل والبالغ عددها 33 طلب باستثمار إجمالي قدره 8,16 مليون درهم؛

برنامج عمل 2020

- الانتهاء من إنجاز أشغال الترميم ورد الاعتبار داخل 14 قصرا المتبقية المشمولة بتدخل البرنامج؛
- مواصلة المساهمة في تمويل وتتبع المشاريع المدرة للدخل وتلك الهادفة إلى تقوية القدرات لفائدة الفاعلين المحليين؛
- إنجاز كتاب حول تقنيات البناء والترميم بالقصور والقصبات باستعمال المواد المحلية ؛
- بلورة استراتيجية مندمجة للتدخل في القصور والقصبات في أفق سنة 2025 وذلك وفق مقاربة تشاركية على الصعيدين الجهوي والمحلي والشروع في تنزيل مضامينها
- تنظيم والمشاركة في ملتقيات وطنية وعلى الصعيد الافريقي والدولي من أجل عرض التجربة المغربية في ميدان تثمين القصور والقصبات في أفق جلب استثمارات وموارد مالية للتدخل في هذه الأنسجة بمختلف مناطق تواجدها بالمملكة.

38

الإسكان وسياسة المدينة: تعزيز مهنية القطاع والنهوض بالجودة والسلامة والاستدامة

حصيلة 2019

- تصنيف وترتيب 278 مقاولة منها 85 مقاولة جديدة لغاية (28/10/2019)
- اعتماد 102 معياراً جديداً من طرف اللجان التقنية للمعايرة التي ترأسها الوزارة
- انتقاء مشروع ادماج النجاعة الطاقية في المباني بهم 12ألف وحدة سكنية من قبل صندوق التمويل المناخي NAMA Facility وذلك بهدف الاستفادة من مساعدة مالية قدرها 20 مليون اورو ومساعدة تقنية تمكن من دمج تدابير كفاءة الطاقة.
- إعداد دراسة حول تطوير آليات تمويلية لتعزيز كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة في قطاع السكن، بالتعاون مع برنامج النجاعة الطاقية في المباني (PEEB) والذي تشرف عليه منظمة التعاون الألماني (GIZ) والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)

برنامج عمل 2020

- إعداد المرحلة الثانية لمشروع إدماج النجاعة الطاقية في المباني المقدم لصندوق التمويل المناخي NAMA Facility (دراسات الجدوى التقنية والمالية، إعداد آلية التمويل، دراسات الأثر البيئي والاجتماعي، الهيكل الإداري للمشروع)
- إعداد برنامج للتخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية في مجال السكن؛
- إعداد تطبيق معلوماتي يمكن من تحديد تكاليف البناء بالاعتماد على نتائج الدراسة حول النسب التقنية لمواد البناء؛
- تنظيم الدورة 19 للمعرض الدولي للبناء SIB 2020
- تنظيم ورشات عمل تواصلية حول التأطير التقني للبناء (أشغال الحفر في المجال الحضري، البناء المضاد للزلازل وكفاءة الطاقة في السكن)

39

الإسكان وسياسة المدينة : المجلس الوطني للإسكان

حصيلة 2019

- تفعيل توصيات الدورة الثانية للمجلس الوطني للإسكان :
- إحداث ثلاث لجن موضوعاتية منبثقة عن المجلس الوطني للإسكان حول الموضوعات التالية :
- « السكن بالعالم القروي" برؤية شمولية و سياسة تتسم بالاستباق والالتقائية في التدخلات العمومية الموجهة إلى العالم القروي بمساطر مبسطة ومراعية للخصوصيات الثقافية والهوية المحلية من شأنها تعزيز جاذبية المجالات القروية وداعمة لاستقرار الساكنة بها ؛
- "سكن الطبقة المتوسطة " : بتبني تعريف دينامي يدمج معايير التكاليف والاعباء والقدرة على الادخار مع معيار الدخل، برؤية شمولية تنبني على خلاصات تقييم البرامج الوطنية ومكتسبات التجارب الدولية الفضلى مع تنويع مصادر وآليات الدعم والتمويل ومواكبة الابناك بتخفيض الفوائد وكذا بتحييد الضريبة واقرار تحفيزات عقارية وتعميرية وتسهيلات في التمويل ودعم السكن التعاوني والتشاركي لفائدة هذه الفئة واعتماد المقاربة الترابية وتشجيع السكن الايجاري وترشيد تكلفة السكن ؛
- المدن والأقطاب الحضرية الجديدة : بتعبئة كل الفاعلين وتعزيز الالتقائية بينهم وتسريع اخراج مشروع القانون المتعلق بالمدن الجديدة وتفعيل الاتفاقيات المبرمة في هذا الاطار بما فيها البرمجة المتعلقة بانجاز التجهيزات العمومية بهاته المدن

برنامج عمل 2020

- متابعة تفعيل توصيات الدورة الثانية للمجلس الوطني للإسكان حول مواضيع " السكن بالعالم القروي"
- تنظيم الدورة الثالثة للمجلس الوطني للإسكان
- تنظيم أربعة لقاءات في إطار ندوات "خميس السكن» حول مواضيع : الإسكان والنموذج التنموي الجديد، نظام دعم السكن في المغرب، السياسة السكنية والتجارب الدولية المقارنة، الإسكان وإنتاج الثقافة والحضارة
- إعداد كتاب حول الإسكان في «الخطب والرسائل الملكية».
- إعداد كتاب «قضايا الإسكان» وهو وثيقة علمية شاملة تتضمن أعمال ورشات التفكير التسع وحصيلة الأعمال التحضيرية للمجلس الوطني للإسكان تتضمن المحاور التالية: السكن الميسر، السكن غير اللائق، السكن القروي، التمويل وجباية السكن، العقار، ترشيد تكلفة السكن، تشريعات السكن، السكن المعد للكراء، الاستدامة وجودة السكن.
- إعداد سلسلة مؤلفات حول الأطر المرجعية لسياسة الإسكان والتنمية الحضرية (المواثيق الدولية، والبرامج الحكومية، ودراسات مقارنة للسياسات العمومية الدولية...)

III تعزيز الإطار القانوني والارتقاء بالإطار المؤسساتي والتعاون وتطوير الحكامة

41

تعزيز الإطار القانوني في ميدان التعمير

حصيلة 2019

نصوص قانونية نشرت بالجريدة الرسمية

03 مراسيم:
- تحديد كيفيات منح رخص الإصلاح والتسوية والهدم ؛
- ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص ؛
- إحداث أجرة عن الخدمات المقدمة من قبل المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بأكادير وجدة.

نص قانوني تمت المصادقة عليه من طرف مجلس الحكومة

01 مشروع مرسوم يتعلق بتحديد كيفيات مراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء.

نصوص قانونية في طور الإحالة على مسطرة المصادقة

05 مشاريع نصوص قانونية:
- مشروع مرسوم يتعلق بإحداث اللجنة الوزارية الدائمة لإعداد التراب ؛
- مشروع مرسوم بتحديد المقصود بالإدارة المكلفة بإعداد نموذج دفتر الورش.
- مشروع قرار مشترك يتعلق بتحديد نموذج دفتر الورش ؛
- مشروع قرار مشترك تحدد بموجبه الوثائق والنماذج المتعلقة بمراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء ؛
- مشروع قرار مشترك تحدد بموجبه الوثائق اللازمة لتكوين ملفات طلبات الرخص في ميدان التعمير.

42

تعزيز الإطار القانوني في ميدان التعمير

برنامج العمل برسم سنة 2020

إعداد وإحالة مشاريع نصوص قانونية جديدة على مسطرة المصادقة :

- إحالة صيغة جديدة لمشروع القانون المتعلق بوثائق التعمير على مصالح الأمانة العامة للحكومة ؛
- إعداد مشروع مرسوم بتغيير المرسوم التطبيقي للقانون 12-90 المتعلق بالتعمير بغرض تبسيط مسطرة البناء بالعالم القروي
- إيداع صيغة جديدة لمشروع قانون يتعلق بمناطق التهيئة التدريجية لدى مصالح الأمانة العامة للحكومة ؛
- تتبع النصوص القانونية المعروضة على مسطرة المصادقة ؛
- إعداد قرارات مشتركة بتحديد تعريفات الخدمات المقدمة من قبل المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بوجدة وأكادير ؛
- إعداد مشروع قانون بتغيير الظهير رقم 1.93.51 بمثابة قانون يتعلق بإحداث الوكالات الحضرية.

43

تعزيز الإطار القانوني في ميدان الإسكان وسياسة المدينة

حصيلة 2019

النصوص القانونية في طور الدراسة بالبرلمان

- مشروع القانون رقم 16.13 المتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الاعمال الاجتماعية للسكنى وسياسة المدينة

النصوص القانونية في طور الدراسة أو المصادقة لدى الامانة العامة للحكومة

- مشروع القانون رقم 29-18 المتعلق بتنظيم عمليات البناء
- مشروع القانون رقم 36-18 المتعلق بتنظيم مهنة الوكيل العقاري
- مشروع المرسوم التطبيقي للقانون رقم 12.107 المتعلق ببيع العقارات في طور الانجاز

برنامج عمل 2020

تتبع الدراسة والمصادقة على النصوص التالية:

- مشروع القانون رقم 29-18 المتعلق بتنظيم عمليات البناء.
- مشروع قانون رقم 36.18 المتعلق بتنظيم مهنة الوكيل العقاري؛
- مشروع المرسوم التطبيقي للقانون 12.107 المتعلق ببيع العقار في طور الإنجاز
- مواصلة إعداد النصوص التالية :
  - مشروع القانون رقم 123.12 المتعلق بالمدن الجديدة؛
  - مشروع قانون يتعلق بالتعاونيات السكنية ؛
  - مشروع تعديل القانون رقم 51.00 المتعلق بالإيجار المفضي الى التملك .
  - إعداد مشروع نص لتبسيط مساطر البناء في العالم القروي لتحسين ظروف العيش وتعزيز استقرار الأسر والوقاية من الهجرة ومحاربة السكن المتفرق

الارتقاء بالإطار المؤسساتي : الوكالات الحضرية

حصيلة إلى غاية 2019

التوزيع الجغرافي للوكالات الحضرية

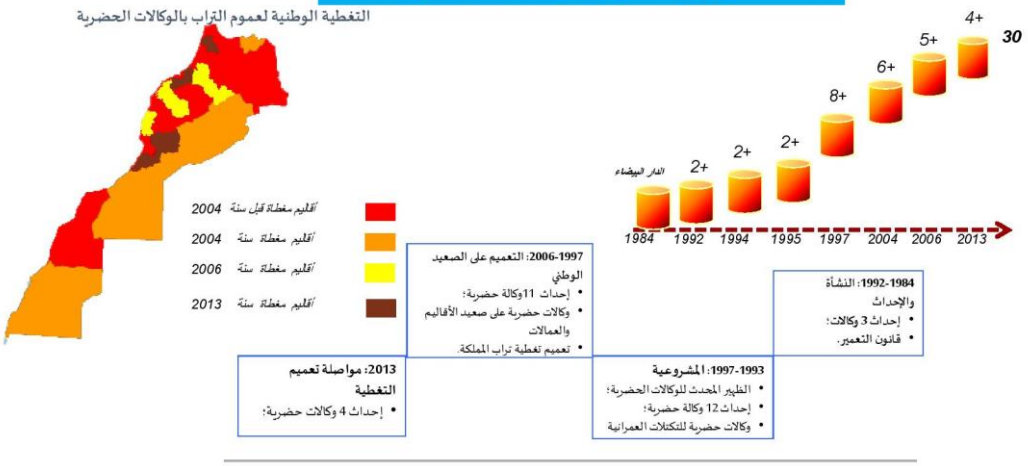

- الموارد البشرية للوكالات الحضرية برسم 2019 : 1848 مستخدم نسبة التأطير 71%
- ميزانية الوكالات الحضرية برسم سنة 2019 : 700 مليون درهم 180 مليون درهم للاستثمار و520 للتسيير

45

الارتقاء بالإطار المؤسساتي : الوكالات الحضرية

حصيلة 2019

الوكالات الحضرية آلية أساسية لمواكبة تنزيل الجهوية المتقدمة وإرساء أسس التنمية المستدامة

- إعداد مشروع نظام أساسي جديد تم التشاور والتوافق حوله مع الفرقاء الاجتماعيين وفتح التشاور بشأنه مع وزارة الاقتصاد والمالية؛
- مواكبة عشر وكالات حضرية من أجل استكمال بناء مقراتها، بتنسيق مع مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية، وبدأ التشاور حول الفوج الثاني الذي يضم تسعة وكالات حضرية مقبلة على بناء أو اقتناء مقراتها؛

برنامج العمل 2020

1. إعادة التموقع من خلال تعزيز اللاتركيز والقيام بالمهام الجهوية الاستراتيجية؛
2. تيسير وترسيخ استراتيجية التنمية الجهوية؛
3. التواصل مع المواطنين باستمرار من خلال إطلاق رقم أخضر سيخصص لهذا الغرض؛
4. وضع خرائط برنامج جهوية لتسهيل قراءة جهود الدولة على المستوى الإقليمي ستساعد على معالجة التباينات الجهوية؛
5. وضع إجراءات فعالة ومبتكرة على مستوى التخطيط الحضري خاصة بالعالم القروي.
6. الرصد والمتابعة: الانخراط في عملية إعداد التقارير والتقييم واعتماد مؤشرات أداء جديدة؛
7. تقوية الشبكات الدولية، وبشكل أساسي العلاقات جنوب / جنوب، لتعزيز الروابط وتبادل الخبرات، يلعب فيها المغرب دورا رياديا.

46

الارتقاء بالإطار المؤسساتي : الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط

حصيلة 2019

- انعقاد أول مجلس اداري تأسيسي بتاريخ 30 يناير 2019 و المصادقة على مجموعة من القرارات من بينها برنامج عمل الوكالة
- اطلاق الدراسة الاستراتيجية المتعلقة بتدخل الوكالة في افق سنة 2030 خلال شهر يونيو 2019
- عقد مشاورات جهوية بعشر جهات على الصعيد الوطني بخصوص الدراسة الاستراتيجية
- اطلاق طلب عرض مشاريع على صعيد كل الولايات من أجل انتقاء مجالات ترابية نموذجية لإنجاز تصاميم للتجديد الحضري
- انتقاء 6 مجالات ترابية نموذجية تتمثل في : شارع محمد الخامس بوجدة، حي اقشمير بمدينة الحاجب، حي انسانشي بتطوان، مركز المدينة العتيق بالدار البيضاء ، حي القسم بمدينة العيون و حي درب الفاسي بالدار البيضاء في اطار لجنة مختلطة لإنجاز تصاميم التجديد الحضري
- اعطاء الانطلاقة لطلب عروض من أجل اعداد تصميم التجديد الحضري لحي اقشمير بمدينة الحاجب
- ارساء هياكل الوكالة من خلال كراء مقر خاص بها، العمل على المصادقة على النظام الأساسي للموظفين و القانون الاطار مع وزارة المالية و اطلاق دراسة تتعلق بالهيكل التنظيمي للوكالة

برنامج عمل 2020

- انهاء الدراسة الاستراتيجية لتدخل الوكالة مع المصادقة على برامج عمل في افق سنة 2030
- انهاء الدراسة المتعلقة بوضع الهيكل التنظيمي للوكالة
- استكمال اطلاق الدراسات المتعلقة بإعداد تصاميم للتجديد الحضري للمجالات الترابية النموذجية
- اعطاء الانطلاقة لدراسة تتعلق بالخبرة في مجال المباني الآيلة للسقوط
- الشروع في خلق مرصد للمباني الآيلة للسقوط و تنظيم عمليات التجديد الحضري
- ابرام اتفاقيات و شراكات مع مؤسسات وطنية و اجنبية

47

الارتقاء بالإطار المؤسساتي : مؤسسات التكوين

حصيلة 2019

المدارس الوطنية للهندسة المعمارية

مواكبة الجهوية المتقدمة عبر استكمال إحداث المدارس

- وجدة: افتتاح مدرسة جديدة وتهيئة مقر مؤقت
- فاس : تدشين مقر جديد
- تطوان : انطلاق وتقدم الأشغال بورش بناء المقر الجديد
- مراكش : استكمال الدراسات والمباراة المعمارية للمقر الجديد
- أكادير : البحث لاقتناء عقار ملائم

الرفع من الطاقة الاستيعابية

- 2009: 100 طالب مهندس
- 2018: 280 طالب مهندس
- 2019 : 335 طالب مهندس

العمل على تحديد هوية خاصة لكل مدرسة

- وجدة : الهندسة المعمارية المغاربية
- فاس: الهندسة المعمارية التراثية
- تطوان : الهندسة المعمارية المتوسطية
- مراكش: الهندسة المعمارية الطينية
- أكادير: الهندسة المعمارية المعاصرة

وفقا لتوصيات الدراسة المتعلقة باستراتيجية التكوين في مجال الهندسة المعمارية في أفق 2030

برنامج العمل 2020

مواصلة تأهيل المدارس الوطنية للهندسة المعمارية

- انطلاق الأشغال بورشي بناء مقري مدرستي مراكش ووجدة؛
- وضع إطار مؤسساتي لإحداث شبكة لمدارس الهندسة المعمارية الوطنية من أجل تقوية التنسيق والارتقاء بالتعاون؛
- ملاءمة المساطر عبر البدء في تطبيق مقتضيات دليل المساطر الإدارية والمالية والمحاسباتية الخاصة بالمدارس الوطنية للهندسة المعمارية ؛
- العمل على نيل مصادقة قطاع التعليم العالي على دفتر الضوابط البيداغوجية الذي يؤطر عملية التكوين في ميدان الهندسة المعمارية.

48

الارتقاء بالإطار المؤسساتي : مؤسسات التكوين

حصيلة 2019

المعهد الوطني للتهيئة والتعمير

- تعزيز الشراكة مع الجهات بشكل يمكن من دعمها في تنزيل الجهوية المتقدمة
- المصادقة على دفتري الضوابط البيداغوجية لسلكي الماستر و دبلوم المعهد وإرسالهما للأمانة العامة للحكومة قصد النشر
- وصل عدد الطلبة المسجلين بالمعهد خلال سنة 2019 إلى 254 طالبا وطالبة من ضمنها 114 طالبا بسلك الدكتوراه
- في إطار التكوين المستمر الطويل الأمد، تم تكوين 72 إطارا من القطاع الخاص والعام، منهم 46 مسجلين بمعهد البناء والسكن (ICH)، و26 إطارا بالماستر 2 "النقل و التنقل الحضري المستدام " المعتمد في إطار شراكة مع الجامعة الدولية سنغور.
- الشراكة مع مؤسسات دولية تهتم بقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير وتثمين التجربة الوطنية

برنامج العمل 2020

- توسيع الشراكة والتوقيع على اتفاقيات جديدة في ميدان التكوين المستمر
- تجديد وتحيين برنامج التكوين في الميدان العقاري بمعهد البناء والسكن
- إعادة تنظيم مركز البحوث في التهيئة والتعمير بالمعهد
- مواصلة العمل على تقوية الشراكة مع الجهات عن طريق الإنصات لمختلف الجهات ودراسة احتياجاتها

49

تعزيز التعاون والانفتاح : إعداد التراب الوطني والتعمير

حصيلة 2019

- تنفيذ اتفاقية التعاون الموقعة مع وزارة إعداد التراب الوطني الفرنسية؛
- إتمام الشطر الأول من برنامج الحوار المجالي مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية :
- توقيع اتفاقية مع جمهورية البنين وجمهورية مدغشقر:
- التوقيع على 08 اتفاقيات شراكة بين المدن المغربية ونظيرتها الإفريقية بمعية فيدرالية الوكالات الحضرية
- الاشتغال على المدن الوسيطة مع منظمة الحكومات المحلية (شفشاون / مراكش afrcités / صوريا اسبانيا /نيويورك الولايات المتحدة) ؛
- توقيع اتفاقية الشراكة مع رؤساء الجهات بالمغرب:

50

تعزيز التعاون والانفتاح : إعداد التراب الوطني والتعمير

برنامج العمل 2020

- تنظيم لقاء دولي مع الدول الإفريقية الموقعة لاتفاقية التعاون و الشراكة مع الوزارة من أجل تقاسم التجارب و تنفيذ مضامين الاتفاقيات في إطار التعاون جنوب-جنوب ؛
- الشروع في تنفيذ الشطر الثاني من برنامج الحوار المجالي مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE؛
- تنفيذ مخرجات اتفاقية التعاون من منظمة الحكومات و المدن المتحدة CGLU و الموئل الأمم المتحدة ONU-HABITAT بخصوص المدن الوسيطة و كذا المساعدة التقنية للمدن الإفريقية ؛
- تجديد الاتفاقية الإطار للتعاون مع الجانب الفرنسي ووضع برنامج عمل مشترك بهم مختلف المصالح المركزية وغير الممركزة التابعة للوزارة ؛
- تنفيد برنامج عمل الشراكة مع جمعية جهات بالمغرب

51

تعزيز التعاون والانفتاح : الإسكان وسياسة المدينة

حصيلة 2019

مجال التعاون

- تعزيز التعاون مع الوكالة المغربية للتعاون الدولي من أجل تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع الدول الإفريقية :
- تفعيل إحداث مكتب لموئل الأمم المتحدة في المملكة المغربية
- احتضان الدورة 38 للجمع العام لشلتر افريك:
- المشاركة في المنتديات على المستوى الدولي : المنتدى الوزاري العربي الثالث للإسكان و التنمية الحضرية الذي انعقد بدولة الإمارات العربية المتحدة، الدورة السابعة والعشرون لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الدورة 36 لمجلس الوزراء الإسكان والتعمير العرب؛
- تنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع دولة غينيا لإنهاء الدراسات المتعلقة ببرنامج التأهيل الحضري لمدينة كوناكري

مجال التواصل ونظم الإعلام

- إطلاق دراسة لإعداد برنامج للتواصل حول استراتيجية الوقاية من مخاطر الرشوة ومحاربتها في مجالي التعمير والبناء
- الشروع في وضع نظام معلوماتي لتدبير التعاون والشراكة

برنامج عمل 2020

مجال التعاون

- تعزيز التعاون مع الوكالة المغربية للتعاون الدولي من أجل تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع الدول الإفريقية و ذلك عبر التوقيع على مشروع الاتفاقية التي أعدتها الوزارة :
- تتبع تسيير مكتب لموئل الأمم المتحدة (ONU-Habitat)بالمملكة المغربية؛عبر تجهيز مقر خاص بمقر الوزارة وكذا تحديد شروط المشاركة لترشيح رئاسة المكتب؛
- المصادقة على اتفاقية إطار مع دولة فرنسا.
- المشاركة في المنتدى الحضري العالمي

مجال التواصل ونظم الإعلام

- مواصلة وضع وتنفيذ مخطط التواصل حول استراتيجية الوقاية ومكافحة مخاطر الفساد في قطاعات التعمير والعقار
- ابرام اتفاقية من اجل مواكبة الأنشطة التواصلية للوزارة
- وضع نظام معلوماتي لتدبير برامج عمل الوزارة
- تحيين النظام المعلوماتي المتعلق بمرصد العقار وتعميمه على المستوى الجهوي

52

تطوير الحكامة وتحديث الإدارة : إعداد التراب الوطني والتعمير

حصيلة 2019

- إعداد التصميم المديري للاتمركز الإداري للوزارة؛
- اعتماد مبادئ الإدارة المسؤولة ايكولوجيا من خلال وضع " مدونة للسلوك " لتعزيز السلوكيات التي من شأنها أن تحافظ على البيئة والاستعمال الأمثل للموارد؛
- تطوير كفاءات الموارد البشرية بتعزيز الشراكة مع المؤسسات التابعة للقطاع ونخص بالذكر المدرسة الوطنية للهندسة والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير
- أجراة توصيات الوقاية الصادرة عن المديرية العامة لحماية النظم المعلوماتية و ذلك عبر وضع نظام للتتبع المعلوماتي و نظام الحفظ والاستعادة.

برنامج العمل 2020

- تنزيل مقتضيات الميثاق الوطني للاتمركز الإداري و الشروع في انجاز المرحلة التالية من الدراسة الخاصة بإرساء الرؤية الاستراتيجية لإعادة تموقع الوكالات الحضرية على المستوى الجهوي بشكل يؤهلها للعب دورها بشكل أفضل على صعيد كل جهة تماشيا مع متطلبات الجهوية الموسعة؛
- العمل على إحداث بوابة إلكترونية موحدة للوزارة؛
- العمل على الربط الرقمي البيني بين مختلف المديريات والمصالح الجهوية التابعة للوزارة.
- مواصلة جهود القطاع في إنجاح الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة عن طريق ترشيد استعمال المياه واللوازم المكتبية وإعداد الأسس المرجعية المعيارية للشروع في القيام بالافتحاصات البيئية على مستوى المباني التابعة للوزارة

53

تطوير الحكامة وتحديث الإدارة : الإسكان وسياسة المدينة

حصيلة 2019

مجال تحديث الإدارة

- تفعيل المرسوم المتعلق بالإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها و تكوين الموظفين المنتدبين (96) للقيام بهذه الخدمة؛
- المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية وإنجاز الخطة الحكومية للمساواة إكرام 2؛
- تعزيز وتقوية نظام الرصد والتقييم بالاعتماد على منصة نظام المعلومات MOOVAPS

برنامج عمل 2020

- مواصلة تنفيذ برنامج التكوين المستمر متعدد التخصصات بشراكة مع المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات و المدرسة الحسنية للأشغال العمومية وكدا الجامعة الدولية للرباط

54

تطوير الحكامة وتحديث الإدارة : مهام الرقابة -إعداد التراب الوطني والتعمير

حصيلة 2019

المفتشية العامة آلية أساسية لمواكبة مهام الوزارة

تعزيز مهام الرقابة

- معالجة 877 شكاية منذ 2016؛
- القيام بمهام التفتيش ب 13 وكالة حضرية؛
- تقييم مسطرة الاستثناء؛
- تقييم مهام المدارس الوطنية للهندسة المعمارية؛
- تتبع الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة.

برنامج العمل 2020

- إنجاز تقرير حول عمل المعهد الوطني للتهيئة والتعمير وخاصة تقديم اقتراحات لإعادة تموقعه وتمكين الجهات من الاستفادة من خدماته؛
- التفتيش بالمدارس الوطنية للهندسة المعمارية بفاس و اكادير و الرباط واعداد تقارير تركيبية حول المدارس الوطنية للهندسة المعمارية؛
- تقييم مسطرة الاستثناء بمراكش و اعداد تقارير تركيبية حول مسطرة الاستثناء بمراكش؛
- اعداد تقارير تركيبية حول الخدمات المقدمة من طرف الوكالات الحضرية؛
- تفعيل قانون الحق في الولوج الى المعلومة على صعيد القطاع ؛
- معالجة الشكايات المكتوبة و الرقمية؛
- تتبع الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة.

55

تطوير الحكامة وتحديث الإدارة : مهام الرقابة - الإسكان وسياسة المدينة

حصيلة 2019 (تتمة)

مجال الافتحاص والتقييم

- التدقيق والافتحاص لبعض المصالح التابعة للوزارة وللوحدة الإدارية المكلفة بتدبير برنامج التنمية المستدامة للقصور والقصبات
- مواكبة وتتبع تنفيذ التوصيات المنبثقة عن مهام الافتحاص والمضمنة في تقارير كل من المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية

مجال التفتيش والمراقبة

- القيام بعدة مهام للتفتيش قصد مراقبة مدى سلامة تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية وحسن تدبير الأموال العمومية

مجال تخليق المرفق العمومي ومحاربة الفساد

- تفعيل نتائج الدراسة المتعلقة برصد بؤر الرشوة بقطاع الإنعاش العقاري والتعمير
- انجاز مشروع البوابة الإلكترونية لمعالجة الشكايات الواردة على الوزارة عبر موقعها الإلكتروني

مجال تعزيز الحكامة

برنامج عمل 2020

- القيام بعمليات تقييم مساطر منح شواهد المطابقة الخاصة بمشاريع السكن الاجتماعي من فئة 250.000 درهم
- إتمام عمليات التدقيق لباقي المصالح اللامركزة التابعة للوزارة وتقديم الاقتراحات لتحسين المردودية والفعالية
- مواكبة وتتبع تنفيذ التوصيات المنبثقة عن :
  - مهام الافتحاص التي قام بها كل من المجلس الاعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية
  - التقارير الوطنية الخاصة بملف حقوق الإنسان في الشق المتعلق بالبرامج والمشاريع التي تنجزها الوزارة
- مواصلة مهام التفتيش قصد مراقبة حسن التدبير
- تتبع الدراسة المتعلقة بإعداد وتنفيذ مخطط للتواصل حول الاستراتيجية للوقاية من مخاطر الرشوة في قطاعي التعمير والعقار

56

ميزانية قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير

حصيلة 2019

بلغت الاعتمادات المقترحة لميزانية القطاع لسنة 2019 ما مجموعه 1,12مليار درهم مقسمة كما يلي:

- ميزانية التسيير: بلغت الاعتمادات المفتوحة 766,6مليون درهم
- ميزانية الاستثمار: بلغت الاعتمادات المفتوحة 349,2مليون درهم
- 700 مليون درهم مخصصة للوكالات الحضرية

وضعية تنفيذ ميزانية القطاع إلى غاية متم شهر اكتوبر 2019*

البرامج	نسبة التنفيذ برسم ميزانية التسيير	نسبة التنفيذ برسم ميزانية الاستثمار
البرنامج الأول : التعمير والهندسة المعمارية	55%	47 %
البرنامج الثاني : اعداد التراب ودعم التنمية الترابية	_	65%
البرنامج الثالث: الدعم و المصالح المتعددة	65%	15%
النسبة العامة	57%	43%

مشروع ميزانية قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير برسم سنة 2020

الاعتمادات المبرمجة برسم السنة المالية 2020		الميزانية العامة
ميزانية التسيير	الموظفون	166 478 000
	المعدات والنفقات المختلفة	606 841 000 (83% ستخصص للوكالات الحضرية أي 510 مليون درهم)
ميزانية الاستثمار		353 515 000 (54%ستخصص للوكالات الحضرية أي 190مليون درهم)

ميزانية قطاع الإسكان وسياسة المدينة

حصيلة 2019

بلغت جملة الاعتمادات المقترحة لميزانية القطاع لسنة 2019 ما مجموعه 2,65 مليار درهم مقسمة كما يلي:

- ميزانية التسيير: بلغت الاعتمادات المفتوحة 134,19 مليون درهم
- ميزانية الاستثمار: بلغت الاعتمادات المفتوحة 521,752 مليون درهم،
- صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري (FSHIU): الذي يبلغ مجموع اعتماداته المفوضة سنويا 2 مليار درهم

وضعية تنفيذ ميزانية القطاع إلى غاية متم شهر اكتوبر 2019*

البرامج	نسبة التنفيذ برسم ميزانية التسيير	نسبة التنفيذ برسم ميزانية الاستثمار	نسبة التنفيذ لاعتمادات صندوق التضامن للإسكان والاندماج الحضري
البرنامج الأول : الاسكان وتأطير القطاع	63 %	12 %	40 %
البرنامج الثاني : سياسة المدينة	_	46 %	
البرنامج الثالث: الدعم والقيادة	78 %	46 %	
النسبة العامة	76 %	30 %	40 %

مشروع ميزانية قطاع الاسكان و سياسة المدينة برسم سنة 2020 بالمليون درهم

	ميزانية التسيير 2020		ميزانية الاستثمار 2020	صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري 2020
	الموظفون	المعدات والنفقات المختلفة		
الاعتمادات المبرمجة برسم السنة المالية 2020	208, 341	102,830	529,752	2 000

المصدر : منظومة التدبير المندمج للنفقات إلى غاية متم اكتوبر 2019

شكرا لحسن تتبعكم

الملحق :

أوراق إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

الاجتماع الأول:

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITES TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

ورقة إثبات حضور السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة22 نونبر2019 على الساعة العاشرة صباحا (10h).

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء برسم السنة المالية **2020**.

الولاية التشريعية : 2015-2021
السنة التشريعية : 2019-2020
دورة : أكتوبر2019
اجتماع رقم : .
الساعة : من: 10h10 إلى 14h15
المدة الزمنية : أربع ساعات وخمس دقائق

عدد الحاضرين في اللجنة : 09
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 07
عدد المتغيبين بعذر: 03
عدد المتغيبين بدون عذر: 10
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	الإسم والمهمة	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
	السيد أحمد شد الرئيس	الفريق الحركي	
	السيد البشير العبدلاوي الخليفة الأول	فريق العدالة والتنمية	
	السيد الحسن سليغوا الخليفة الثاني	الفريق الاستقلالي	مهمة رسمية خارج أرض الوطن
	السيدة وفاء القاضي الخليفة الثالثة	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
	السيد المختار صواب الخليفة الرابع	الفريق الاشتراكي	استقر
	السيد محمود عرشان الخليفة الخامس	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

الهاتف : 05 37 21 83 33/18 - الفاكس : 05 37 72 80 52 - البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITES TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة22 نونبر2019 على الساعة العاشرة صباحا (10h).

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء برسم السنة المالية **2020**.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2019-2020

دورة : أكتوبر2019

اجتماع رقم :

الساعة : من: 10h40 الى 14h15

المدة الزمنية : أربع ساعات و دقائق

عدد الحاضرين في اللجنة : 09

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 05

عدد المتغيبين بعذر: 03

عدد المتغيبين بدون عذر: 10

نسبة الحضوربالنسبة لأعضاء اللجنة :

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	السيد الطيب البقالي الخليفة السادس	الفريق الحركي	
	السيد محمد أبا حنيني الأمين	فريق التجمع الوطني للأحرار	
	السيد المبارك الصادي مساعد الأمين	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
	السيد مولاي عبد الرحيم الكامل المقرر	فريق الاصالة والمعاصرة	
	السيد عبد الكريم مهدي مساعد المقرر	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

الهاتف : 05 37 21 83 33/18 - الفاكس : 05 37 72 80 52 - البريد الالكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITES TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة22 نونبر2019 على الساعة العاشرة صباحا (10h).

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء برسم السنة المالية **2020**.

الولاية التشريعية: 2015 -2021

السنة التشريعية: 2019-2020

دورة : أكتوبر2019

اجتماع رقم :

الساعة : من: 10h00 إلى 14h15

المدة الزمنية: أربع ساعات وأربع دقائق

عدد الحاضرين في اللجنة: 09

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 07

عدد المتغيبين بعذر: 02

عدد المتغيبين بدون عذر: 10

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة:

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

	السيد محمد سالم بنمسعود	الفريق الاستقلالي	
	السيد النعم ميارة	الفريق الاستقلالي	
	السيد محمد سعيد كرام	الفريق الاستقلالي	
	السيد المصطفى الخلفيوي	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد عبد الكريم الهمس	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد محمد مكنيف	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد عبدالسلام سي كوري	فريق العدالة والتنمية	امتنع
	السيد مولود السقوقع	الفريق الاشتراكي	
	السيد رشيد المنياري		

الهاتف : 05 37 72 80 52 - الفاكس : 05 37 21 83 33/18 - البريد الالكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITES TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة22 نونبر2019 على الساعة العاشرة صباحا (10h).

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء برسم السنة المالية **2020**.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2019-2020

دورة : أكتوبر2019

اجتماع رقم :.

الساعة : من: 10h00 إلى 14h15

المدة الزمنية : أربع ساعات وربع

عدد الحاضرين في اللجنة : 09

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 07

عدد المتغيبين بعذر: 03

عدد المتغيبين بدون عذر: 10

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :

ورقة إثبات الحضور

الإسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد الحمد الصمدي	CGEM	
عبد الرحيم الريسب	الحركة الشعبية	

الهاتف : 05 37 21 83 33/18 - الفاكس : 05 37 72 80 52 - البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

الاجتماع الثاني:

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITES TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

ورقة إثبات حضور السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 27 نونبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية **2020**.

الولاية التشريعية : 2015-2021
السنة التشريعية : 2019-2020
دورة : أكتوبر2019
اجتماع رقم :.
الساعة : من: ١٥h٣٠ إلى ١٨h٠٠

عدد الحاضرين في اللجنة : ٣٩
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: ٢٥
عدد المتغيبين بعذر: ١٥
عدد المتغيبين بدون عذر: ٠٣
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :
المدة الزمنية : اربع ساعات ونصف تقريبا

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	الإسم والمهمة	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
	السيد أحمد شد الرئيس	الفريق الحركي	
	السيد البشير العبدلاوي الخليفة الاول	فريق العدالة والتنمية	
	السيد الحسن سليغوا الخليفة الثاني	الفريق الاستقلالي	محمد ساجد ارض الدولة
	السيدة وفاء الفاضي الخليفة الثالثة	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
	السيد المختار صواب الخليفة الرابع	الفريق الاشتراكي	
	السيد محمود عرشان الخليفة الخامس	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

الهاتف : 18/33 21 83 37 05 - الفاكس : 52 80 72 37 05 - البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITES TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 27 نونبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية **2020**.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2019-2020

دورة : أكتوبر 2019

اجتماع رقم :

الساعة : من: ١٥h٠٠ إلى ١٨h٣٠

عدد الحاضرين في اللجنة : ٣٨

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: ١٨

عدد المتغيبين بعذر: ٠٧

عدد المتغيبين بدون عذر: ٠٣

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :

المدة الزمنية : أربع ساعات و دقائق

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	السيد الطيب البقالي الخليفة السادس	الفريق الحركي	
	السيد محمد أبا حنيني الأمين	فريق التجمع الوطني للأحرار	
	السيد المبارك الصادي مساعد الأمين	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
	السيد مولاي عبد الرحيم الكامل المقرر	فريق الاصالة والمعاصرة	
	السيد عبد الكريم مهدي مساعد المقرر	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

الهاتف : 05 37 21 83 33/18 - الفاكس : 05 37 72 80 52 - البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITES TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 27 نونبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية **2020**.

الولاية التشريعية: 2015 -2021
السنة التشريعية: 2019-2020
دورة : أكتوبر2019
اجتماع رقم :
الساعة : من: ١٥ h ٠٠ إلى ١٨ h ٣٠
المدة الزمنية: ٣ ساعات و ٣٠ دقائق

عدد الحاضرين في اللجنة: ١٨
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: ١٦
عدد المتغيبين بعذر: ٠٢
عدد المتغيبين بدون عذر: ٠٣
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة:

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

	السيد محمد سالم بنمسعود	الفريق الاستقلالي	
	السيد النعم ميارة	الفريق الاستقلالي	
	السيد محمد سعيد كرام	الفريق الاستقلالي	
	السيد المصطفى الخلفيوي	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد عبد الكريم الهمس	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد محمد مكنيف	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد عبدالسلام سي كوري	فريق العدالة والتنمية	
	السيد مولود السقوقع	الفريق الاشتراكي	
	السيد رشيد المنياري		

الهاتف : 05 37 21 83 33/18 - الفاكس : 05 37 72 80 52 - البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITES TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 27 نونبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية **2020**.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2019-2020

دورة : أكتوبر2019

اجتماع رقم :

الساعة : من: ١٥ h ١٥ إلى ١٨ h ٥٥

عدد الحاضرين في اللجنة : ٣٨

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: ١٨

عدد المتغيبين بعذر: ٩

عدد المتغيبين بدون عذر: ٣

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :

المدة الزمنية : اربع ساعات وثلاث دقائق

ورقة إثبات الحضور

الإسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
المبارك رساي	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
عدي لتسرحي	التقدم والاشتراكية	
العربي العباسي	الأحرار العام لمقاومة المغرب	
محمد عبد الكريم	ع ع	
يوسف عسكر	CGEM	
عبد الحميد عجوط	//	
عبد الله أجاجي	P.A.M	
افتيتو حميد	الاتصال والحكامة	
ميمونة أمال	ف. العدالة والتنمية	
عائشة ايتعلا	ف. الدستورالديمقراطي الاجتماعي	
العربية عبد الوهاب	الحركة الشعبية	

البرلمان، شارع مولاي الحسن - الرباط - 05 37 72 80 12 - الفاكس : 05 37 21 83 23 - البريد الإلكتروني : com.interieur.ee@gmail.com

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITES TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 27 نونبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية **2020**.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2019-2020

دورة : أكتوبر 2019

اجتماع رقم :

الساعة : من: ١٦ د ١٥ إلى ١٩ د ٥٠

المدة الزمنية : أربع ساعات و دقائق

عدد الحاضرين في اللجنة : ٣٨

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: ٢٥

عدد المتغيبين بعذر: ٤ د

عدد المتغيبين بدون عذر: ٣ د

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :

ورقة إثبات الحضور

الإسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد كساوري	ف. التجمع الوطني للأحرار	
سارة السباعي	الوسط الحر	
الحسين مادري	الحركة الشعبية	
علي العسري	العدالة والتنمية	
امبارك حيس	الفريق الحركي	
أكمر حداد الحسيني	الفريق الاشتراكي	
نبيل الأندلوسي	ف. العدالة والتنمية	
خديجة الزومي	الوحدة والعدالة	
الحمامي محمد	الأصالة والمعاصرة	
حسناء عبد الله	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

الهاتف : 18/33 21 83 37 05 - الفاكس : 52 80 72 37 05 - البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

الاجتماع الثالث:

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITES TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

ورقة إثبات حضور السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة29 نونبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية **2020**.

الولاية التشريعية : 2015-2021
السنة التشريعية : 2019-2020
دورة : أكتوبر 2019
اجتماع رقم :.
الساعة : من: 15h15 إلى 19h30
المدة الزمنية : أربع ساعات ونصف

عدد الحاضرين في اللجنة : 13
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 07
عدد المتغيبين بعذر: 03
عدد المتغيبين بدون عذر: 10
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	الإسم والمهمة	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
	السيد أحمد شد الرئيس	الفريق الحركي	
	السيد البشير العبدلاوي الخليفة الأول	فريق العدالة والتنمية	
	السيد الحسن سليغوا الخليفة الثاني	الفريق الاستقلالي	مهمة خارج أرض الوطن
	السيدة وفاء القاضي الخليفة الثالثة	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
	السيد المختار صواب الخليفة الرابع	الفريق الاشتراكي	اعتذر
	السيد محمود عرشان الخليفة الخامس	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

الهاتف : 18/33 21 83 37 05 - الفاكس : 52 80 72 37 05 - البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITES TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة29 نونبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية **2020**.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2019-2020

دورة : أكتوبر2019

اجتماع رقم :

الساعة : من: ١٥ h ١٢ إلى ١٩h30

المدة الزمنية : اربع ساعات ورب

عدد الحاضرين في اللجنة : ١٣

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: ٧

عدد المتغيبين بعذر: ٥٣

عدد المتغيبين بدون عذر: ٥ ١

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	السيد الطيب البقالي الخليفة السادس	الفريق الحركي	
	السيد محمد أبا حنيني الأمين	فريق التجمع الوطني للأحرار	
	السيد المبارك الصادي مساعد الأمين	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
	السيد مولاي عبد الرحيم الكامل المقرر	فريق الاصالة والمعاصرة	
	السيد عبد الكريم مهدي مساعد المقرر	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITES TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة29 نونبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية **2020**.

الولاية التشريعية: 2015 -2021
السنة التشريعية: 2019-2020
دورة : أكتوبر2019
اجتماع رقم :
الساعة : من: ١٥ h ١٥ إلى ١٩ h ٣٠
المدة الزمنية: اربع ساعات

عدد الحاضرين في اللجنة: ١٣
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: ٧
عدد المتغيبين بعذر: ٠٣
عدد المتغيبين بدون عذر: ١٠
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة:

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

	السيد محمد سالم بنمسعود	الفريق الاستقلالي	
	السيد النعم ميارة	الفريق الاستقلالي	
	السيد محمد سعيد كرام	الفريق الاستقلالي	
	السيد المصطفى الخلفيوي	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد عبد الكريم الهمس	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد محمد مكنيف	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد عبدالسلام سي كوري	فريق العدالة والتنمية	
	السيد مولود السقوقع	الفريق الاشتراكي	
	السيد رشيد المنياري		

الهاتف : 05 37 21 83 33/18 - الفاكس : 05 37 72 80 52 - البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITES TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة29 نونبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية **2020**

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2019-2020
دورة : أكتوبر2019
اجتماع رقم :.
الساعة : من: ١٥ ١٤ ٨٤ إلى ١٩ ٤٣٥
المدة الزمنية : أربع ساعات ونصف

عدد الحاضرين في اللجنة : ١٣
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: ٠٧
عدد المتغيبين بعذر: ٠٣
عدد المتغيبين بدون عذر: ١٠
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :

ورقة إثبات الحضور

الإسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
الرئيس عبد الرحمان	الحركي الشعبية	
الحسين العريس	الفريق الحركي	
كريمة بنيلال	ذ العدالة والتنمية	
عبد الحق البار	الفريق الاستقلالي	
الحاجي محمد	الاتحاد و المعاصرة	
رجاء الكساب	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

الهاتف : 05 37 21 83 33/18 - الفاكس : 05 37 72 80 52 - البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

الاجتماع الرابع

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITES TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

ورقة إثبات حضور السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 6 دجنبر 2019 على الساعة الثالثة وأربعين دقيقة بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة الداخلية برسم السنة المالية 2020.

الولاية التشريعية : 2015-2021

السنة التشريعية : 2019-2020

دورة : أكتوبر2019

اجتماع رقم :

الساعة : من: إلى

عدد الحاضرين في اللجنة : ٨١

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: ٨٦

عدد المتغيبين بعذر: ٨

عدد المتغيبين بدون عذر: ٦

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :

المدة الزمنية :

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	الاسم والصفة	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
	السيد أحمد شد الرئيس	الفريق الحركي	
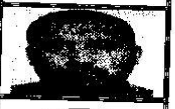	السيد البشير العبدلاوي الخليفة الأول	فريق العدالة والتنمية	
	السيد الحسن سليغوا الخليفة الثاني	الفريق الاستقلالي	
	السيدة وفاء القاضي الخليفة الثالثة	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
	السيد المختار صواب الخليفة الرابع	الفريق الاشتراكي	
	السيد محمود عرشان الخليفة الخامس	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

الهاتف : 18/33 21 83 37 05 - الفاكس : 52 80 72 37 05 - البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITES TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 6 دجنبر 2019 على الساعة الثالثة وأربعين دقيقة بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة الداخلية برسم السنة المالية 2020.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2019-2020

دورة : أكتوبر 2019

اجتماع رقم :

الساعة : من: ١٥ إلى ١٦

عدد الحاضرين في اللجنة : ١٤

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: ٨

عدد المتغيبين بعذر: ٢

عدد المتغيبين بدون عذر: ١

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :

المدة الزمنية :

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	السيد الطيب البقالي الخليفة السادس	الفريق الحركي	
	السيد محمد أبا حنيني الأمين	فريق التجمع الوطني للأحرار	
	السيد المبارك الصادي مساعد الأمين	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
	السيد مولاي عبد الرحيم الكامل المقرر	فريق الاصالة والمعاصرة	
	السيد عبد الكريم مهدي مساعد المقرر	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

الهاتف : 05 37 21 83 33/18 - الفاكس : 05 37 72 80 52 - البريد الالكتروني : com.interieur.cc@gmail.com

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITES TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 6 دجنبر 2019 على الساعة الثالثة وأربعين دقيقة بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة الداخلية برسم السنة المالية 2020.

الولاية التشريعية: 2015 -2021
السنة التشريعية: 2019-2020
دورة : أكتوبر2019
اجتماع رقم :.
الساعة : من: ١٥ ساعة و ٤٣ دقيقة إلى ١٦ ساعة و ٤٣ دقيقة

عدد الحاضرين في اللجنة: ١
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: ١٦
عدد المتغيبين بعذر: ٨
عدد المتغيبين بدون عذر: ٢
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة:
المدة الزمنية: ساعة و ٥٦ دقيقة

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

	السيد محمد سالم بنمسعود	الفريق الاستقلالي	
	السيد النعم ميارة	الفريق الاستقلالي	
	السيد محمد سعيد كرام	الفريق الاستقلالي	
	السيد المصطفى الخلفيوي	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد عبد الكريم الهمس	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد محمد مكنيف	فريق الأصالة والمعاصرة	
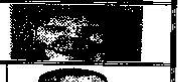	السيد عبدالسلام سي كوري	فريق العدالة والتنمية	
	السيد مولود السقوقع	الفريق الاشتراكي	
	السيد رشيد المنياري		

الهاتف : 18/33 21 83 37 05 - الفاكس : 52 80 72 37 05 - البريد الإلكتروني : com.interieur.cc@gmail.com